



الأزمات المالية العالمية ودور التضامن العربي في تخفيف آثارها

الدكتور عبد الهادي يموت
عميد سابق لكلية العلوم الاقتصادية وإدارة الاعمال
الجامعة اللبنانية

ادارة البحوث - اتحاد المصارف العربية
2011



الأزمات المالية العالمية
ودور التضامن العربي في تخفيف آثارها

الدكتور عبد الهادي يموت
عميد سابق لكلية العلوم الاقتصادية وادارة الاعمال
الجامعة اللبنانية

2011

إتحاد المصارف العربية

بيروت - لبنان

ميناء الحصن - كليمنصو - شارع عمر الداعوق - مقابل أوتيل هوليدي إن

مبنى البيت المصرفي العربي

صندوق بريد : 2456-11 رياض الصلح 1107 2210

Website: www.uabonline.org

E-mail: uab@uabonline.org

هاتف : +961-1-364927

+961-1-364881-5-7

+961-1-377800

فاكس : +961-1-364952-5

تقديم

يسلط كتاب **الأزمات المالية العالمية ودور التضامن العربي في تخفيف آثارها** للدكتورعبدالهادي يموت الضوء، على إنعكاسات الأزمة المالية العالمية عام 2007 وإرتداداتها على الإقتصادات العربية، بدءاً من الجذور التاريخية للأزمات المالية العالمية، وأسبابها، وتداعيات أزمة القروض العقارية، على الولايات المتحدة الأميركية ومنطقة اليورو واليابان، وكذلك على ناتج الدول النامية وعلى التجارة العالمية العربية.

يخصص هذا الكتاب مساحة خاصة للإجراءات التي إتخذتها الدول المتضررة عربياً وعالمياً للخروج من هذه الأزمة.. ويجيب عن عدة أسئلة مفصلة في هذا المجال.

ويتضمن هذا الكتاب ثلاثة فصول، يركز الفصل الأول على الجذور التاريخية للأزمات المالية العالمية، بدءاً من أزمة 1929 (الكساد الكبير).

ويتحدث الفصل الثاني عن الأزمة المالية العالمية (2007) وتداعياتها، مركزاً على تمظهر أزمة القروض العقارية غير الممتازة Sub. Prim وأسباب أزمة 2007، وتداعيات أزمة القروض العقارية على التجارة العالمية واليد العاملة والإستثمار.

ويتناول الفصل الثالث، الإجراءات العالمية العربية للخروج من الأزمة .

هذا الكتاب عبارة عن محاولة لفهم أسباب الأزمة المالية العالمية 2007 وتداعياتها بالعودة إلى تاريخ الأزمات التي حصلت في الماضي، مع عرض عدة نماذج لها وصولاً إلى الأزمة الحالية. معتمداً في ذلك على المنهج التحليلي لتفسير هذه الأزمات من دون إغفال المنهج الإحصائي.

أن هذا الجهد المميز للدكتور عبدالهادي يموت، الذي يتناول بكل دقة وموضوعية أزمة مالية عالمية هزت العالم ولا تزال تداعياتها تتوسع وتنتشر وصولاً إلى آخر هذه التداعيات المتمثلة بأزمة الديون الأوروبية ومسألة الديون الأميركية، يشكل مرجعاً مهماً لكل باحث وإقتصادي ومصرفي وطالب للإسترشاد به حول مسألة الأزمات المالية العالمية ونتائجها، آملين أن يشكل إضافة مهمة إلى مكتبتنا الإقتصادية العربية.

والله ولي التوفيق

وسام حسن فتوح

الامين العام

محتويات الكتاب

لائحة بالجداول

مقدمة عامة

منذ شباط العام 2007 أزمة مالية عالمية بحجم لم يسبق له مثيل، تضرب العالم أجمع، مصدرها الولايات المتحدة الاميركية[1]، وكان لها مقدمات ابتداء من العام 2000، كما أنها ليست أولى أزمات النظام الاقتصادي الرأسمالي، بل إن هذا النظام كان قد خضع لأزمات كبيرة وكثيرة أخرى، أثرت به كثيراً بيد أنها لم تدمره، واستطاع أن يعيد توطيد أركانه والاستمرار في متابعة مسيرته. والأزمة التي يمر بها اليوم، لا تخرج عن هذا السياق حتى الآن، إذ سرعان ما تهب سائر اركان النظام في كل أنحاء المعمورة، لإنقاذه ونجدته من الورطة الخطيرة التي يمر بها. لو راجعنا سنوات القرون الخمسة الأخيرة لتبين لنا بأنها قد أنجبت سلسلة متتالية من الأزمات الاقتصادية والمالية.

ولو أردنا أن ندرس سائر الأزمات المالية والاقتصادية للنظام الرأسمالي لاحتجنا لاكثر من مقال بحثي، لأن هذه الأزمات بدأت مع بدايات النظام الرأسمالي وتتالت فصولاً. ويمكن ان يؤرخ حصول أولى الازمات في شباط من سنة 1637 في هولندا وتبعتها ثانية في فرنسا وثالثة في بريطانيا ، ورابعة أيضاً في بريطانيا، وخامسة حصلت في الولايات المتحدة، وتوالت الأزمات[2]، إلى أن نصل إلى أزمة 2007.

والأزمة التي يعيشها العالم اليوم هي الأخطر، نظراً لاتساعها، ونظراً لآثارها التي تصيب العالم كله، وبدون تمييز وإن كان ذلك بتفاوت نسبي. ولكن السؤال الذي يطرح نفسه: هل هي أزمات مترابطة؟ ألم يكن الذعر الذي أصيب به الناس من جراء الأزمات السابقة مؤشراً هاماً قد تم تجاهله من قبل المسؤولين الكبار؟ لماذا؟ وكيف؟

1 يمكن أن نشير إلى تعريف مبسط للأزمة المالية بانها حالة اضطراب مالي شديد، يؤدي إلى تعرض المتعاملين بالسوق المالية لنقص في السيولة وأيضاً إلى الإفلاس . قد تكون الأزمة نتيجة انخفاض مفاجئ وسريع وقوي في اسعار الأصول(عقارات، آلات، أو أسهم)، قد تتمظهر الأزمة بانهيار سوق الأسهم، أو انهيار قيمة عملة ما أو سوق العقارات...

2 للاطلاع على لائحة الأزمات ، راجع Liste des crises monotaires et financières , Wikipédia

والملفت أن أزمات النظام الرأسمالي تذكرنا بالجينات الوراثية، التي يرثها الإنسان عن آبائه، وكأن هذا النظام الذي يقع بأزمات شبه دورية يؤكد لنا بأن هناك شيئا في أُس النظام: انهيار البورصات، انهيار وإفلاسات النظام المصرفي، انتشار الأزمة في سائر أنحاء العالم الرأسمالي.

إن الدول الرأسمالية لم تعد "تَشْمَت" كثيراً ببعضها البعض، ولم تعد تنظر بعض هذه الدول إلى الأخرى التي اصابتها الأزمة النظرة التي تقول بأن مصائب قوم عند قوم فوائد، بل تشعر بأن الخطر داهم وتداعياته تطال الجميع، ولا بد من التحرك لإنقاذ ما يمكن إنقاذه، لأن المصالح لم تعد متضاربة دائماً، بل أصبحت أكثر تداخلاً، فإذا ما أصاب الأذى عضواً يتأثر به سائر الاعضاء. لذا، لا بد من أن يسارع الجميع للنجدة.

قد تكون المساندة من قبل الحكومات برصد الأموال، والامساك بزمام الأمور مباشرة عن طريق التأميم أو اقراض الشركات والبنوك المتعسرة، وقد تبتكر وسائل ناجعة أخرى "كفيلة" بالخروج من الأزمة المستجدة، ولكن مهما فعلت الحكومات فهي بالدرجة الأولى تمثل مصالح الشركات والمصارف، ومن ثم تأتي مصالح الناس. هَمّها الأول أن تؤمن المنعة لأعمدة النظام وتوطيد وجودها ومن ثم تبحث عن الحلول للفئات الأخرى. ولنكن متأكدين في هذا المجال بأن هذه الفئة الأساسية لن تتوانى من اللجوء إلى الحروب لحل مشاكلها إذا ما شعرت بأنه لم يتبق لها إلا هذه الوسيلة التي يمكن أن يتراءى لها بأنها ناجعة للحفاظ على مصالحها الخاصة.

تجدر الملاحظة أن بعض المفكرين يزعم بأن أنظمة بديلة قد تكون متوافرة، ويمكن أن تحل محل النظام القائم، إلا أنه يبقى النظام الحالي هو النظام الوحيد الثابت

والراسخ المعمول به حتى الآن، وليس من منازع له في أرجاء المعمورة مع تعديلات طبعاً قد تطرأ على هذا النظام من وقت لآخر. بل إن أدوات هذا النظام ترصد أي محاولة لإقامة نظام اقتصادي ومالي آخر يمكن أن يكون منافساً، "وتدمره في مهده" ، مهما كان الثمن. إلا أن عاملاً أساسياً برز خلال هذه الأزمة ألا وهو أخذ الدولة على عاتقها المبادرة للمساهمة في إيجاد حلول سريعة بالرغم من تمرد أرباب القطاع الخاص، وبالتالي فإن هذا المنحى قد ينهي حقبة عمرها ثلاثون عاماً من التجاوزات من قبل القطاع الخاص.

أولى عمليات الإفلاس في مؤسسات مصرفية متخصصة حصلت عندما ازدادت الفوائد المفروضة عليها. انفجرت الأزمة في الولايات المتحدة الأميركية، وتداعت الآثار إلى دول أخرى: لم تعد هناك ثقة بالمراكز المالية، الأمر الذي أدى إلى عدم استقرار الاسواق. إنهارت مؤسسات مالية ضخمة بعد سنوات طويلة من النجاح، واضطرت مؤسسات أخرى للاندماج خشية السقوط، ولم تتوان الحكومات من المساندة وبفعالية هامة جداً، فضخَّت آلاف المليارات. لقد كانت هذه الحالة مرتقبة بالولايات المتحدة الأميركية، إلا أن نتائجها عَمَّت المراكز المالية في سائر أنحاء العالم، وخصوصاً أوروبا بسبب حجم الارتباط بين اقتصادات الجانبين: الأميركي والأوروبي.

تنطلق الإشكالية التي نعمل على إيجاد تفسيرات لها من التالي: اليوم هناك أزمة مالية تعصف بكل أعضاء النظام، والأسواق المالية مسرحاً لهزات خطيرة، ومرتعاً لعدم تسديد تسليفات الرهن العقاري الممنوحة لمدينين بالملايين وهم لا يتمتعون بقدرة مالية كافية على الوفاء بالتزاماتهم، أو لنقل بأن إمكانياتهم المادية محدودة ولا تتحمل فرض زيادات(فوائد إضافية) على القروض الممنوحة لهم، لان ذلك يضعهم في مأزق التوقف عن الدفع. ملايين العمال قد سرحوا في أنحاء متعددة من العالم، شركات انهارت

اسهمها، وخسرت مليارات الدولارات، إلى جانب خسارتها الثقة التي تعتبر العامل الأساسي للتعامل. وعليه، لماذا وقعت الأزمة المالية العالمية في العام 2007، وما هي مقدمات أسبابها، وما الذي فجرها وما هي تداعياتها، وهل بالإمكان تخطيها؟ هل السبب هو النقص في الشفافية؟ وهل النقص بالشفافية حمل في طياته مخاطر أزمة ثقة ونقص سيولة بين المؤسسات المالية؟ وأجبر المصارف المركزية على التدخل لإعطاء الأوكسيجين للنظام القائم المريض والمتداعي في محاولة لايقاف التدهور المريع. هل هي الرقابة غير الفعالة؟ هل هي تقديرات خاطئة للمخاطر الحقيقية المحدقة؟ كيف كانت آثار الأزمة الأخيرة على الدول العربية، وكيف يمكن للدول العربية أن تتعاون لدرء او تلطيف آثار الأزمات الاقتصادية والمالية؟ ما هو دور التكاتف والتضامن في تعزيز موقع الدول العربية، ودفع عملية التنمية خطوة إلى الوراء العالمية؟

هذه المحاولة لفهم اسباب الأزمة المالية العالمية وتداعياتها ستنطلق من منهجية مركبة، تعتمد على المنهج التاريخي بمعنى العودة إلى تاريخ الأزمات التي حصلت وعرض نماذج عنها وصولاً إلى الازمة الحالية، كما ستعتمد على المنهج التحليلي لتفسير كنه هذه الازمات، دون إغفال المنهج الإحصائي.

سنقسم بحثنا إلى الفصول التالية: في فصل أول نراجع جذور الأزمات العالمية (سنختار أزمة 1929، وأزمة 1970) وفي فصل ثان سنبحث في الأزمة المالية الحالية(منذ2007) وتداعياتها، وفي فصل ثالث سنتناول الإجراءات المتخذة عالمياً للخروج من هذه الأزمة، وأهمية التضامن العربي لتلطيف آثارها.

الفصل الأول

الجذور التاريخية للأزمات المالية العالمية

مقدمة

لو أردنا أن ندرس سائر الأزمات المالية والاقتصادية للنظام الرأسمالي العالمي لاحتجنا لأكثر من بحث، لأن هذه الأزمات بدأت مع بدايات النظام الرأسمالي وتتالت فصولاً. ويمكن أن يؤرخ لفصول حصول أولى هذه الأزمات في شباط من عام 1637 في هولندا، حيث إنه بعد سنوات من المضاربة في سوق بصلة الخزام(bulbe de Tulipes) فإن الأسعار قد انهارت فجأة، مخلفة وراءها إفلاس عدد من المضاربين.[3] وتبعتها أزمتان سنة 1720 في فرنسا، وأخرى في إنكلترا، وأزمة ثالثة في شباط من عام 1797 في بريطانيا، ورابعة أيضا في بريطانيا سنة 1810، وخامسة سنة 1819 وقد كانت أوسع، وحصلت في الولايات المتحدة الأميركية، ثم سادسة سنة 1850 على أثر استثمارات في أميركا اللاتينية انهارت بورصة لندن، ثم سادسة سنة 1836، و1847، و 1857، و1866.. واللائحة تطول. في هذه الدراسة المتواضعة سنتوقف عند أزمتين كبيرتين، طالت العالم الرأسمالي بأجمعه: أزمة 1929 وأزمة 1970 كنموذجين هامين معبرين عن أزمات النظام الرأسمالي. فهل تشبه أزمة2007–2008 أزمة 1929 أو أزمة 1970؟ وهل النتائج المتوقعة ذاتها، وهل أن المعالجات هي نفسها؟ هل اتساع ما يحصل، وامتداده على سائر العالم يشبه ما حصل في الثلاثينيات من القرن الماضي؟ هل المضمون مختلف بالرغم من تدخل الدولة لايقاف النزف الكبير؟ لقد قسمنا هذا الفصل إلى قسمين، يتناول القسم الأول أزمة 1929 والتي عرفت بأزمة الكساد الكبير، وفي قسم ثان، نعالج أزمة السبعينات.

3 للمزيد من المعلومات وللاطلاع على سائر الأزمات يمكن مراجعة

Maurice Flamant et Jeanne Singer-Kerel, Les crises éconimiques, PUF, Que sais-je ?

Rapport du Conseil d'analyse économique du Premier ministre français, 2004. N° 1295, sixième édition, 1987

القسم الأول: أزمة 1929 (أو الكساد الكبير)

عودة إلى الوراء قليلاً، فبعد الحرب العالمية الأولى، تبين أن جزءاً هاماً من الصناعات التي كانت قائمة قد دمر، وتسبب ذلك في العديد من القطاعات بالبطالة تحديداً ، وبعودة الجنود الذين كانوا يعملون على الجبهات والذين سرحوا ولم يجد الجزء الأكبر منهم عملاً، فتراكم الفائض من اليد العاملة.

ومع انتهاء الحرب العالمية الأولى أيضا، وفي محاولة لحماية الانتاج الوطني، لجأت الحكومات في بداية الأمر إلى السياسات الحمائية، ففرضت الرسوم الجمركية، فساهم ذلك في تضييق الأسواق التي كانت مفتوحة على بعضها البعض، وأصبحت السوق الداخلية غير قادرة على استيعاب الانتاج الوطني، وكان فائض الانتاج يتكدس مما حمل على تخفيض الانتاج، وبالتالي تقليص عمل الأعداد الوفيرة من اليد العاملة، فعمت البطالة، وراحت الأزمات الاجتماعية تذر بقرنها[4]. لقد عمدت الدول الى ترميم قطاعاتها الانتاجية، وهذا يعني زيادة هامة في الاستثمار، الأمر الذي أدى إلى رفع وتيرة التضخم. والملفت، أن العالم قد بدأ يشعر برواج كبير، ويتحسس حاجة أكبر إلى الانفتاح، وبدأت التجارة الدولية تزدهر، فانعكس ذلك على أسعار الأوراق المالية في البورصات العالمية.

عرفت الولايات المتحدة الأميركية غداة الحرب العالمية الأولى نمواً اقتصادياً هاماً، وتكدس ذهب العالم في مصارفها. ولم يكن احد يتصور ابداً بأن يوماً واحداً من أيام وول ستريت Wall street يمكن أن يكون كافياً ليحدث شرارة أخطر أزمة

4 انظر عبد العزيز عجمية، التطور الاقتصادي في أوروبا والوطن العربي، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1972. أنظر أيضا، André Philipe, Histoire des faits économiques et sociaux de 1800 à nos jours,Paris, Aubier,1963,2 volumes.

اقتصادية[5] في التاريخ. والناس التي كانت تشتري كانت مدفوعة بالازدهار الحاصل في البلاد، وكانت الناس تزداد إقبالاً على شراء الأوراق المالية مما أدى إلى ارتفاع أسعارها، ولكنها لم تكن تدري بأن أسعار الأسهم في البورصات مبالغ فيها، وبورصة وول ستريت كانت قد فقدت كل ربط بالواقع الحقيقي للاقتصاد. بورصة نيويورك تنهار في ساعات قليلة، 12 مليون سهم تم بيعها في الأسواق. ذلك أن المضاربين حين أيقنوا بانخفاض اسعار السوق، عملوا على التخلص بسرعة من أسهمهم. فانهارت القيم بنسبة (30%). الانهيار تأكد يوم الثلاثاء في 29 تشرين الأول، معلناً عن وجود كارثة مالية عظيمة. الولايات المتحدة أفلست، والعالم الرأسمالي تأثر إن على الصعيد الاقتصادي او على الصعيد السياسي.

فمنذ يوم الخميس الأسود في 24 تشرين الأول 1929 وحتى مطلع الحرب العالمية الثانية انتشر في سائر انحاء العالم الرأسمالي ركود اقتصادي استمر لعشر سنوات، والدول التي أصابتها الأزمة شهدت اضطرابات اجتماعية وسياسية. فلنتتبع ما حصل:

أولاً: تمظهر الازمة

منذ يوم الخميس الأسود في 24 تشرين الأول 1929 وحتى مطلع الحرب العالمية الثانية انتشر في سائر انحاء العالم ركود اقتصادي استمر لعشر سنوات، والدول التي أصابتها الأزمة شهدت انهيارات في البورصات العالمية، وإعادة تقييم سعر صرف أهم العملات، وتزايداً في البطالة، واضطرابات اجتماعية وسياسية. فلنتتبع ما حصل:

5 الكساد الكبير أو الانهيار الكبير (Great Depression) هي أزمة اقتصادية شهدتها الولايات المتحدة الأميركية في عام 1929م، واستمرت عدة سنوات، وأدت إلى توقف المعامل عن الإنتاج، ونتج عنها أن أصبحت عائلات بكاملها بلا عمل وتعيش في ظروف اقتصادية مزرية، ومعاناة كبيرة من سوء التغذية، ولم يقتصر ذلك عليها بل امتد مداها إلى سائر انحاء العالم. راجع موسوعة wikipedia.org

1: انهيار البورصة

دخلت الولايات المتحدة الاميركية خلال العقد الثالث من القرن العشرين مرحلة بناء، حيث شهد الاقتصاد الأميركي شيئاً من الإنطلاق، إلا أن بنية هذا النظام كانت تشوبها العيوب والتصدع. إلى جانب فائض في انتاج القطاع الصناعي، فإن النظام الأميركي كان قائماً على المضاربة في البورصة، وقائماً على الاستدانة. الناس تستدين كثيراً لتوظف اموالها في البورصة. وعليه، حين تنخفض اسعار الاسهم، يسارع حاملوها إلى بيعها قبل أن تخسر أكثر من قيمتها. ووقعت الكارثة الكبرى حين عُرض بالسوق يوم الخميس الأسود أي في 24 تشرين الأول ودفعة واحدة للبيع حوالي 13 مليون سهم وليس هناك من يشتري، فيدب الذعر في وول ستريت Wall street ، حيث افلس في ساعات قليلة الآلاف من حاملي الأسهم. وخسرت بورصة داو جونز (22.6%) في جلسة واحدة. وفي يوم الاثنين الاسود الواقع فيه 28 تشرين أول 1929 تراجــع مؤشر Dow jones في معاملاته (13%)، وفي تشرين الثاني خسرت بورصة داو جونز (50%). ووصلت الخسائر إلى حوالي 30 مليار من الدولارات الأميركية، وكان يوازي في حينه عشر مرات الموازنة الفيدرالية الأميركية.

سوق البورصة ينهار، والاقتصاد الأميركي يتداعى بسرعة كبيرة: لم تعد تجد الصناعة ممولين، والاستهلاك تراجع بدون توقف، والزراعة أصلاً في أزمة منذ سنوات، والأسعار هي أيضاً تتراجع، أما المصارف فقد اصطدمت بزبائنها الذين أصبحوا غير قادرين على تسديد أقساط القروض التي استدانوها من عندهم، فاصيبت بالإفلاس الواحدة تلو الاخرى. وانتشرت البطالة فأصابت أكثر من 12 مليون أميركي.

تَرَاجُعٌ في الاستثمار وفي الاستهلاك، أزمة ثقة لا مثيل لها وسحب مدخرات، انهيار مصارف بعد أن أصيبت بالافلاس، هذا كان الوضع في سنة 1929 وهذا

ما هو عليه في العام 2008. خلال سنوات العقد الرابع من القرن العشرين، انتشرت الازمة في سائر أنحاء العالم، الاقتصادات الأجنبية كانت مرتبطة بطريقة أو بأخرى بقوة الاقتصاد الأميركي.

2 : إعادة تقييم سعر صرف أهم العملات

أما في أماكن أخرى من العالم، فإن المسؤولين حاولوا ايقاف السقوط عن طريق تخفيض قيمة العملة الوطنية.

- ولم تسلم بريطانيا من الأزمة فإضطرت في 21 أيلول 1931 الحكومة البريطانية لإعادة تقييم سعر الليرة الإسترلينية مخفضة إياها حوالي (40%)، كما تخلت عن نظام التغطية الذهبية المستعمل لديها منذ القرن التاسع عشر حيث كانت الوحدة النقدية تحدد بالاستناد إلى وزن محدد. كما قام عدد من الدول باتباع الخطوة نفسها.
- في 1 تشرين الأول من سنة 1936 خفضت فرنسا سعر الفرنك الفرنسي، بعد أن كانت تفضل وتعتمد الفرنك الفرنسي القوي، متناسية أن فرنكاً ضعيفاً يساهم في تحسن وتشجيع التجارة مع الخارج، الأمر الذي تنبه إليه الأميركيون والإنكليز بسرعة أكبر.
- أما في أماكن أخرى من العالم، فإن المسؤولين حاولوا ايقاف السقوط عن طريق تخفيض قيمة العملة الوطنية، كما لجأوا إلى السياسة الحمائية لمنتجاتهم بشكل لم يسبق له مثيل.
- ولم يسلم من هذه الأزمة سوى الاتحاد السوفياتي والدول الاشتراكية الأخرى التي كانت تعتمد نظاما شيوعياً، منغلقاً على نفسه.

3 : البطالة

- في كل مكان عرفت البطالة ارتفاعاً مذهلاً. ففي الولايات المتحدة عرفت نسبة البطالة ارتفاعاً قوياً في بداية الثلاثينيات، ووصلت إلى (9%) في سنة 1930، ويمكن القول بأن البلاد عرفت ما يزيد على 13 مليون عاطل عن العمل في سنة 1932[6]. وحين وصل روزفلت إلى السلطة في سنة 1933، كانت نسبة العاطلين عن العمل من القوى العاملة قد وصلت إلى (24.9%)[7]، والذين بدون مأوى كانوا مليوني أميركي. وراحت المظاهرات ضد الجوع تتكاثر. ففي سنة 1930 تظاهر حوالي 35 الف أميركي في شوارع نيويورك[8] وفي حزيران من العام 1932 طالب المحاربون القدامى بدفع مساعدات لهم، وقد لجأت الحكومة إلى قمعهم بالقوة، كما أن إضراباً كبيراً في مجال النسيج قد حصل في سنة 1934[9]، أما في الأرياف، فإن الوضع الاقتصادي راح يتراجع، خصوصاً بسبب القحط والمناخ السيء الذي ساد خلال الفترة(1933–1935). في سنة 1933، تراجعت أسعار المواد الغذائية الأمر الذي ساهم في ضرب استقرار المزارعين، كما أن إفلاس أصحاب المزارع الكبرى دفع آلاف الأشخاص للهجرة إلى دول الغرب الأميركي.
- مقابل البؤس الحاصل في الولايات المتحدة، ونظراً للعيوب الكبيرة التي كان يحملها النظام الرأسمالي كان نفوذ الشيوعيين ينمو في الأوساط الشعبية.[10]

واستفاد النظام النازي بزعامة هتلر من الواقع الأليم ليحمل لواء وشعار إعادة التطوير والنهوض بالاقتصاد الألماني، ولذا حملته الجماهير بقوة إلى السلطة.

---

6 Jacques Binoche, "Histoire des États-Unis", Paris, Ellipses, 2003, p.174
7 Lester V. Chandler, "America's Greatest Depression 1929-1941", New York, Harper and Row, 1970, p.24
8 Jacques Binoche, op.cit, p.175
9 Jacques Binoche, op.cit, p.176
10 Jacques Binoche, op.cit, p.174

ثانياً: أسباب حصول أزمة 1929

أما الأسباب التي ساهمت في حدوث الأزمة ، فقد كانت متعددة من بينها:

1: رفض تدخل الدولة للحد من نشاط الأفراد الفوضوي

لقد كان دور القوى الاقتصادية الفاعلة في القطاع الخاص كبيراً جداً، وكانت ترفض أي تدخل للدولة، الذي يهدف للحد من جموح القطاع الخاص. وبالتالي فإن الذين بيدهم الحل والربط كانوا أصلاً من ارباب النظام الحر، وكانوا يشددون على أن النظام الحر يرفض أن تتدخل الدولة للحد من نشاط الأفراد. وهم أحرار بروؤس أموالهم، يستثمرونها في المرفق الذي يحقق جدوى اقتصادية أفضل لهم، إنهم يرفضون المراقبة والتوجيه بشكل عام. والمؤسف أن أصحاب القطاع الخاص حين يصطدمون في مأزق يلجأون إلى الدولة مطالبينها بانقاذهم، وبمساندتهم للخروج من ازمتهم، والويل إذا لم تقدم على مساعدتهم، لأن ذلك يعني تفاقم الأزمة. والملفت أن دخول الآلة بقوة في العملية الانتاجية ساهم بشكل كبير في احلالها مكان العديد من العمال، وإحلالها أيضا يعني زيادة كبيرة في الانتاج، الأمر الذي يدعو إلى التفتيش عن أسواق جديدة.

2: عدم استقرار الوضع الاقتصادي

لقد كان الوضع الاقتصادي في الولايات المتحدة الأميركية التي انطلقت منها الأزمة، صعباً، ولم تعد الأسواق كما كانت عليه إبان الثورة الصناعية الأولى والثانية: في ذلك الحين، كانت اسواق العالم متعطشة للسلع الجديدة، لا منافسة تذكر في أنحاء واسعة من العالم. أما اليوم فالامر مختلف فالكل يملك الآلة، والأسواق ضاقت بمنتجات الدول، والمنافسة أصبحت مقيتة، وفوق هذا لم يعد بإمكان الدول أن تلجأ إلى الاستعمار لفرض إنتاجها... بالواقع لم يعد الوضع مريحاً: العرض والطلب، المبدأ الأساس في النظام الرأسمالي يلاقي منافسة خارقة

من هنا ومن هناك، ومن دول لم تكن حتى الأمس القريب يحسب لها حساب. وعندما تختل العلاقة بين العرض والطلب في ظل انعدام الرقابة تحدث فوضى اقتصادية نتيجتها الحتمية أزمات داخل الدول التي أصبحت جميعها دولاً رأسمالية. أثناء الحرب العالمية الأولى كان الطلب مختلفاً وحين انتهت الحرب بدأ العالم يشعر بالضيق، والتململ، لقد انتهت الحرب وعادت مصانع سائر الدول الى العمل، وتعمل بقوة خصوصاً مصانع الدول الأوروبية، وهذا يعني الاستغناء عن السلع الأميركية، وأصبح الإنتاج الأميركي يشعر بأن الأبواب تقفل في وجهه نظراً للمنافسة الكبيرة التي بدأ يتعرض لها من قبل انتاج الدول الأخرى. إنتاج كبير، وتصريف ضعيف وهذا يولد بكل بساطة الركود، وتكدست السلع في المخازن، وكان لا بد من ابطاء سرعة الانتاج، وهذا بدوره يعني تخفيض عدد العمال، وتسريحهم، وانتشار البطالة، وحين تحصل البطالة تقل القدرة الشرائية للمواطنين.

3: تلكؤ الدول الأوروبية في تسديد الديون المترتبة عليها

لقد أدت الحرب العالمية الأولى إلى نمو ديون الدول الأوروبية للولايات المتحدة الأميركية، ولم تعد هذه الدول قادرة على دفع ديونها، مما ساهم في الخوف من نقص السيولة لدى الخزينة الأميركية، فبدأت الثقة بخزينة الدولة الأميركية تتزعزع، مما أثار الريبة في نفوس المستثمرين الأميركيين والأجانب على حد سواء. فساهم ذلك في تباطؤ التمويل، وانعكس ذلك كله على البورصة الأميركية وراح المساهمون يطرحون أسهمهم للبيع، ثم تتابع الأمر بكثافة عالية، الأمر الذي زاد من عرض الاسهم، ومن تدني قيمها بشكل لم يسبق له مثيل في السابق. وساهم ذلك في المزيد من الإفلاس والبطالة.

ثالثاً: الحلول المتخذة للخروج من الأزمة

تنوعت الوسائل المستخدمة للخروج من الأزمة:

ففي الولايات المتحدة الأميركية وضع الرئيس الأميركي موضع التطبيق الاتفاق الجديد (New deal) المقترح من مستشاريه، وترتكز الأفكار على آراء الاقتصادي البريطاني كاينز: كإعادة إصلاح النظام المصرفي، والتخلي عن نظام التغطية الذهبية، والتقليص الإرادي للإنتاج الزراعي الضخم بهدف رفع أسعاره وفق نظرية العرض والطلب، وتقديم المساعدات الاقتصادية والإجتماعية، وإطلاق ورش عمل للقطاع العام. بالمحصلة، راحت الدولة تتدخل بشكل واضح وواسع مكان الليبرالية المفرطة التي سادت حتى ذلك الحين، حيث كان للقطاع الخاص الدور الاساسي والذي كان يُعتبر إطلاق حريته يشكل أفضل طريق للنمو والازدهار. في 5 آذار أمرت السلطات الأميركية بإقفال البنوك لمدة أربعة أيام، وكان يؤمل من ذلك إيقاف الذعر والهيجان الذي سببته الإفلاسات المتتالية. في 6 آذار 1933 وُضِعَ حظر على خروج الذهب الأميركي، كما أنه أوقف العمل بنظام التغطية الذهبية، وفي 9 آذار سمح للبنوك بمعاودة نشاطها شريطة تمكنها من دفع ما يتوجب عليها. في 12 أيار قدمت الإدارة الأميركية المساعدات للمزارعين مقابل خفض المساحات المزروعة، بغية تخفيض الإنتاج. كما عمدت الدولة إلى تسهيل دفع ديون المزارعين، فتم إتلاف الفائض كما تم إتلاف منتجات غير قابلة للتصريف نظراً لاسعارها المتدنية. كما أصدرت قانوناً لإعادة دفع عجلة حركة الصناعة وذلك عن طريق تحسين صورة وأداء الصناعات، كذلك تحسين مجال المنافسة بفضل تدخل الدولة. وأخيراً مهم جداً أن نعلم بأن الدولة قد خفضت قيمة الدولار بنسبة(41%).

وقد لجأ العديد من الدول وبشكل لم يسبق له مثيل إلى الحمائية لمنتجاته.وحاول إيقاف السقوط عن طريق تخفيض قيمة العملة الوطنية.

وعليه فإن الأزمة الاقتصادية لعام 1929 ولدت من نظام اقتصادي قوي ظاهرياً إلا أن قواعده كانت غير صلبة. وسريعة العطب. ويكفي أن نذكر بأن يوماً واحداً كان كافياً لتصديع العالم كله ولمدة عشر سنوات، لحين تجديد الرأسمالية الأميركية ذاتها. كما أن العالم كان يسعى للنهوض من كبوته، فكانت النازية تتوغل بسرعة ويصبح العالم على أبواب حرب عالمية ثانية.

القسم الثاني: الأزمة المالية العالمية 1970-1990

منذ بداية عقد السبعينيات من القرن العشرين، ، بدأ "التعب" يظهر على الاقتصاد الرأسمالي. الدول المتطورة ذات الاقتصاد الحر(اليابان، والولايات المتحدة الاميركية، وأوروبا)، بمعنى الدول التي تخضع لنظام السوق(العرض والطلب)، قد دخلت في أزمة منذ بدايات عقد السبعينيات. مجموعة من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية تصدرت الأحداث، وساهمت في فرض الركود الاقتصادي، واضعة حداً لثلاثين سنة من الازدهار، متسائلة عن مصير النظام الرأسمالي الذي كان يعتقد بأنه قادر على إعادة تقويم وتنظيم نفسه بنفسه. إن الأزمة أظهرت منذ البدء الخلل في التوازن بين الانتاج والاستهلاك. هذه المشاكل(الأزمات) كان لها أسباب اقتصادية عديدة مرتبطة بهيكلية النظام الاقتصادي العالمي الذي سبب عدم انتظام النمو، وعدم انتظام سوق العمل.

ولكن قبل عرض أسباب الأزمة، لا بد من الإشارة إلى أن السنوات الثلاثين (1945-1973) التي سبقت الأزمة في السبعينيات من القرن العشرين، كانت مزدهرة جداً. فالنظام الرأسمالي المتقدم استفاد من عصر نمو متميز باتساعه، وامتداده، وانتظامه. وهذا النمو غير المسبوق من قبل، دفع العديد من الاختصاصيين في المجال الاقتصادي للخشية من عودة البطالة، بعد أن تمت إعادة البناء على أثر الحرب العالمية

الثانية، وقد رافق النمو تطور علمي كان محركاً للتحولات التقنية والابتكار ، والاندفاع المدهش للإنتاجية.

إن الانطلاقة في الأساس عائدة إلى: إعادة البناء والمساعدات الأميركية، بعدما أصبح الاندفاع مرتبطاً بتدخل الدولة النشط، وبعولمة التبادل للسلع ولرؤوس الأموال، وارتفاع حدة التنافس، كل هذا ساهم في تحسين وتطوير الأوضاع الاجتماعية التي اتجهت أكثر فأكثر نحو الاستهلاك الكبير لتحقيق رفاهيتها، ورافق النمو أخطاء عديدة: فلم يكن النمو متوازناً في كل الدول، ومتساوياً بين كل المناطق، وفي كل القطاعات، لم يستفد منه كل الناس، وقد حمل معه شيئاً فشيئاً تشنجاً وتوتراً وتضخماً.

تجدر الإشارة الهامة هنا إلى أن النمو الهام لاقتصادات الدول الغربية الرئيسية، رافقته أسعار متدنية جدا للمواد الأولية، وخصوصا في مجال الطاقة المستوردة من دول "العالم الثالث". لكن رفع أسعار النفط سنة 1973 كان الشرارة الأولى للتقويض الفجائي لهذه المرحلة من الازدهار الاقتصادي والاجتماعي، غير أنه يجب أن لا يفهم من ذلك بأني أحمّل الدول المنتجة للنفط التي رفعت أسعار مادة النفط مسؤولية الأزمة الحاصلة، لان أسعار هذه المادة كانت متدنية جداً، وكان المستفيد الأساسي من هذا التدني الدول الصناعية، في حين، كانت الدول النفطية تشتري سلعها منها بأسعار مرتفعة جداً، كما سيتم تفصيله في الصفحات اللاحقة.

ابتداء من العام 1974 بدأت مرحلة الركود، واضعة حداً للازدهار. إلا أن هذه الأزمة التي كان يقال بأنها ستكون ظرفية بسبب صدمة نفطية، سرعان ما تحولت إلى أزمة هيكلية حاملة معها ضرورة إعادة تنظيم عميقة لاقتصادات الدول المتطورة. ولم تتمكن عشرون سنة على بدايات الأزمة من أن تجد حلولاً ناجعة، قادرة على عدم التضحية بالجوانب الاجتماعية على الجوانب الاقتصادية. لقد عرف بعدها الاقتصاد

العالمي تحولاً عميقاً منذ انتهاء نموذج الاقتصاد المخطط والفوردي(نسبة لفورد)، وبدأت ترتسم معالم جغرافية جديدة بفضل صعود نجم دول جنوب شرق آسيا في حين كانت أوروبا تغرق في الأزمة. منذ مطلع الستينيات بدأ العديد من المشاكل يفرض نفسه: البطالة، تدني القيمة الفعلية للرواتب، وتنامي التضخم.

ما هي أسباب الأزمة الاقتصادية خلال عقد السبعينيات؟ كيف تمظهرت الأزمة، هل بالركود وبالتضخم وبالبطالة؟ ما هي الإجراءات التي اتخذت لإيجاد حلول للأزمة؟

أولاً: تمظهر الأزمة: ركود تضخم وبطالة

1. انخفاض النمو وتصاعد التضخم

- إن الانكماش قد نجم عن انخفاض النشاط الاقتصادي في كل دول العالم المتطور، وقد تراجع معدل النمو من(5–6%) بعد الحرب العالمية الثانية وحتى اوائل السبعينيات، إلى (2.5%)، ولامس الصفر في سنتي 1974 و 1982 على أثر الصدمات النفطية، فكان (1%) في بريطانيا و (3.6%) في اليابان. تأثرت دول كثيرة من دول منظمة التعاون والتطور الاقتصادي(OCD) بالانكماش، ولكن بتفاوت نسبي وقد كان واضحاً بأن الأزمة الحاصلة هي أزمة صناعية(المناجم، والصلب، والنسيج، والسيارات، وصناعة السفن) وتضرب بقوة عملية النمو. إن هذه الفروع تستهلك كميات ضخمة من الطاقة، ويعمل فيها عدد كبير من اليد العاملة وهذا ما يفسر أسباب تأثرها بتناقص المردود. ولو نظرنا إلى الجدول رقم(1) لتبين لنا التالي: أنه يسمح لنا بمقارنة تطور الناتج المحلي القائم، وانتاجية العمل، وسوق العمالة في كل من الولايات المتحدة الأميركية، وألمانيا الفدرالية، واليابان، وفرنسا، وبريطانيا. وهذه المقارنة تمتد لحقبات عدة تمتد من عام 1973 وحتى 1989. وقد تميزت

الحقبة الأولى الممتدة من 1973 وحتى 1979 بنمو بطيء للناتج المحلي لهذه الدول كما أن نمو سوق العمل كان ضعيفاً(باستثناء اليابان) الذي أصبح ضعيفاً جداً خلال الحقبة 1979 و 1983 ثم عاد إلى النمو المتسارع بين 1983 و1989، مقرونا بزيادة في الطلب على العمالة وفي خلقها(ما عدا اليابان)، كما أننا نستنتج أيضا بأن هذه العلاقة ليست نفسها بالنسبة لكل الدول. ذلك أن نمط النمو نفسه كان يمكن أن يكون أثره مختلفاً في مجال العمالة. فالولايات المتحدة الأميركية التي كانت نسبة النمو فيها لا تتعدى(0.7%) بين 1979 و1983 عرفت نموا في العمالة فقط (0.5%). في حين أن فرنسا وللفترة الزمنية ذاتها كان النمو الاقتصادي (1.1%) وكان نمو العمالة سالباً(– 0.3%) بالسنة. هذا التباين في خلق العمالة مرتبط بنوع الانتاجية. في حين في اليابان كانت الانتاجية ترتفع، في الوقت الذي كان ينمو فيه الانتاج بشكل واضح. والجدول رقم(1) يعطينا صورة عن العلاقة بين نمو الانتاجية والعمالة، ما يسمح بالاستنتاج بأن النمو هو شرط أساسي لخلق العمالة. والملاحظة الهامة الممكن اضافتها في هذا المجال هو أنه لمحاربة البطالة لا يكفي أن يكون هناك نمو اقتصادي قوي، بل لا بد من توفر نمو محفز للعمل ومستدع له.

- حصول تضخم قوي (المانيا الفيدرالية، اليابان) وتضاعف التضخم في (فرنسا)، وتضاعف ثلاث مرات في (الولايات المتحدة وبريطانيا) بل إن التضخم قد ارتفع عشر مرات في سنوات عقد السبعينيات. ثم تراجع في عقد الثمانينيات. إن التضخم المتسارع الذي يقفز قفزات كبيرة، كان سببه تزايد الكتلة النقدية (الدولار، أورو– دولار، بترو– دولار) بسبب تزايد العلاقة بين الرواتب والاسعار في الدول المتقدمة . لقد كان هناك تمايز في التضخم بين الدول.

جدول رقم (1)

تطور نمو الناتج المحلي القائم والانتاجية والعمالة

(1989-1973)

معدل نسبة النمو السنوي الناتج المحلي القائم	الولايات المتحدة الأميركية	اليابان	المانيا الفدرالية	فرنسا	بريطانيا
1979 -1973	2.6	3.6	2.4	3.1	1.4
1983 -1979	0.7	3.9	0.5	1.1	0.4
1989 - 1983	3.9	4.6	2.7	2.7	3.4
1989 - 1979	2.6	4.3	1.8	2.0	2.2
إنتاجية العمل (في كافة مجالات الاقتصاد)					
1979 -1973	0.5	2.9	3.0	2.9	1.2
1983-1979	0.2	2.8	1.3	1.4	2.0
1989 - 1983	1.4	3.5	1.9	2.5	0.7
1989- 1979	1.1	3.2	1.6	2.0	1.6
نسبة العمالة الإجمالية					
1979 -1973	2.5	0.7	0.6-	0.2	0.2
1983-1979	0.5	1.1	0.8-	0.3-	1.6-
1989 - 1983	2.5	1.1	0.8	0.2	2.1
1989- 1979	1.7	1.1	0.2	0.0	0.6

Source: OVDE,J.Mazier, M.Basle,J.F.Vidal, quand les crises durent, Economica,1993

- كما أشرنا سابقا، حتى هذا التاريخ(1970) كان يرافق الأزمة الاقتصادية تراجع في الأسعار. إن تلاقي التضخم والركود كان نادر الحصول في السابق، وقد أصبح في السبعينيات ظاهرة حديثة، تتناقض مع التفكير الكلاسيكي الذي كان سائداً والذي يفترض بأن التضخم لا يوجد إلا حين يكون هناك نمو. وقد كان التضخم والركود أقوى في الولايات المتحدة وبريطانيا منه في اليابان وألمانيا الفدرالية. فوصل إلى (10%) حتى منتصف الثمانينيات، متأثرا بارتفاع اسعار النفط وعجز موازنات الدول التي كانت مضطرة لاتباع سياسة إصلاح اجتماعي أو ربط الأجور بالأسعار(سلم رواتب متحرك). إن الصعوبات الاقتصادية لم تصب كل دول العالم بل كانت شبه انتقائية. إن هذه الأزمة صدعت الهيمنة الأميركية.

2 : البطالة

- لقد تنامت البطالة بشكل ملحوظ، وانتقلت الدول المتطورة ذات اقتصاد السوق من حالة البطالة الخفيفة إلى بطالة قوية وتذكر بأزمة 1929. وهي بطالة متفاوتة القوة: ضعيفة في اليابان وعالية في الولايات المتحدة الاميركية، فظهرت قدرة النظامين مثلاً على التأقلم مع الأزمة. والبطالة كانت تزداد بتدرج. فقد كانت أقوى في عقد الثمانينيات(8-10%) منها في عقد السبعينيات(6-7%). أضف إلى أن البطالة اصبحت دائمة في دول كفرنسا والمانيا الفيدرالية وبريطانيا(بسبب إنشاء الاتحاد الأوروبي). ولم تنفك تتزايد في حين كانت البطالة مستقرة في الولايات المتحدة(7.4%) واليابان(2.2%)، حيث كنت تتزايد بشكل بطيء. لقد كان معدل البطالة في دول منظمة الدول المتقدمة أكبر منه في أميركا واليابان في عقد السبعينيات، بالمقابل فإنه في عقد الثمانينيات من القرن العشرين فإن متوسط معدل

البطالة في دول المنظمة كان أضعف منه في الولايات المتحدة الأميركية واليابان. إن البطالة أصابت كل فئات الموظفين من كادرات وفئات مهنية عالية، بعد أن كانت قد أصابت الشباب والنساء والأقل تأهيلاً وكفاءة، الأمر الذي يمكن وصم مجتمعات هذه الدول بمجتمعات البطالة. وبكلمة، ارتفع عدد العاطلين عن العمل من 15 مليوناً سنة 1975 إلى 36 مليوناً سنة 1994[11].

- تعكس الأزمة الاقتصادية مقدار التحولات في الاقتصاد العالمي، وهي نتيجة مرحلة من مراحل الثورة الصناعية، التي أصبحت قائمة أكثر فأكثر على تكنولوجيا المعلومات، المتمثل بجهاز الكمبيوتر. وهذه التحولات تؤدي إلى ازمة بطالة في الدول الصناعية، كما أدت إلى إعادة توزيع قوى الانتاج في العالم(جنوب شرق آسيا). فمنذ بداية عقد السبعينيات بدأنا نشعر بظهور الثورة الصناعية الثالثة القائمة على إعادة تجديد وسائل الانتاج وفق أسس التطورات التكطنولوجية الفارضة نفسها. فكان شراء شهادات براءة الاختراع ضرورية، وراحنت الآ لة بشكل تحل محل الإنسان وتلعب دوراً هاماً خصوصا في ميدان صناعة السيارات.

ثانياً : أسباب الأزمة الاقتصادية خلال عقد السبعينيات (1970)

منذ نهاية عقد الستينيات بدأت العديد من المشاكل تفرض نفسها: البطالة، الرواتب، التضخم المتنامي، إلا أن الصدمات النفطية، وأزمات النظام النقدي العالمي، واكتفاء وتشبع الأسواق بالسلع، كانت أسباباً لحصول الركود.

---

11 Cartoflash.free.fr, la crise économique

1: تصدع نظام النمو الانتاجي

بداية، لقد ظهرت الأزمة وكأنها أزمة كلاسيكية، فبعد ثلاثة عقود من النمو من الطبيعي أن يكون هناك ركود وفقاً لدورة اقتصادية: تراجع الانتاج الصناعي، تناقص حركة التجارة العالمية، ولكنه لأول مرة كانت الأزمة تمزج بين البطالة والتضخم (10%) (stagflation) سنة 1975. وهذه الظاهرة هي وليدة انخفاض النشاط الاقتصادي وارتفاع التضخم. بالواقع إن الأزمة كانت أزمة هيكلية وليست أزمة ظرفية.

لمدة طويلة، كانت الأوجه الظرفية للأزمة قد غلفت حقيقة المشاكل الهيكلية وعدم تبني نظام فعال. إن ظروف الأزمات قد غلفت، وقنعت حقيقة المشاكل البنوية وعدم ملاءمة النظام الانتاجي الراهن في نهاية الستينيات من القرن العشرين، ولم تعد سائر الدول المتقدمة بحاجة للتجهيز، ولكن أصبحت بحاجة فقط لتجديد بعض أجهزتها. وهذا ينطبق بالتحديد على مصانع السيارات ومصانع الأدوات الكهربائية، حيث أذواق المستهلكين قد تطورت خلال العشرين سنة اللاحقة. وبالتالي يمكن القول بأن الأسواق كانت مكتفية ومُشبعة، مما حمل معه تراجعاً في المبيعات، وبالتالي بالانتاج، ولا يمكن إعادة تنشيطه إلا في حال طلب جديد عن طريق انتاج منتجات جديدة.

العمال يطالبون بتحسين أوضاعهم، وبتوزيع الثروة بشكل أكثر عدالة واحترام كراماتهم، لأن المهمات التي كانوا يقومون بها كان فيها ترداد لا إنساني. كل النضال، قاد إلى زيادة الرواتب، مما حمل معه تراجع ربح المؤسسات، وبالتالي تخفيض الاستثمارات المنتجة، وحمل معه أيضاً توجهاً تضخمياً، لأن المؤسسات التي تحملت الأعباء الاجتماعية عمدت إلى رفع أسعار السلع، أو إلى الاستدانة لتتمكن من الاستثمار. لقد كانت ترد على تراجع الانتاجية بإحلال الآلة محل العامل، التي ساهمت في تسريح العمال، فغدت بذلك البطالة سيدة الموقف، ودعمت الاحتجاجات العمالية.

لقد كان الازدهار قائماً بفضل الحصول على طاقة بكلفة منخفضة(النفط)، او لنقل كان الازدهار قائماً جزئياً على حساب البلدان المنتجة للنفط الرخيص، لصالح الدول

المتقدمة، كما كان الازدهار قائما على الاستغلال الكبير لطاقات العمال لتحقيق مردود أكبر، هذا الازدهار تأثر نتيجة الاسباب المذكورة فأدى إلى تباطؤ الاستثمار وبالتالي كان لا بد من تغييره أو تعديله، بالبحث عن استثمارات أكثر مردودية، وتأمين سلع استهلاكية جديدة. وقد انفتحت نحو ثورة صناعية جديدة، قاعدتها طاقة أقل كلفة(النووية)، وتقنية جديدة تستند إلى إحلال الآلة محل الإنسان، ونظام جديد للعمل، وإعادة تنظيم الأسواق بتعزيز العولمة.

2 : تصدع النظام النقدي

بدأ النظام النقدي العالمي يسلخ عن نفسه القواعد التي التزم بها لمدة عقود، الأمر الذي أدى إلى عدم الاستقرار الاقتصادي العالمي.

- لقد أصبح الدولار عملة سائدة في النظام النقدي العالمي بعد أن كان الذهب يلعب دوراً أساسياً في اتفاقية بريتون وودز لعام 1944. لقد كان سعر الأونصة ثابت القيمة (35 دولارا أميركياً) وكان الدولار ذا اهمية كما كان للذهب أيضاً. وكان الدولار الذي تصدره الولايات المتحدة (خصوصاً في عقد الخمسينيات) يحوز على ثقة شبة مطلقة لحامله في العالم.
- لقد أدى الاتجاه التضخمي إلى حدوث فوضى نقدية. ذلك أن التضخم قد ساهم في المضاربة ضد الدولار، خصوصاً بعد أن عرفت الولايات المتحدة الأميركية عجزاً تجارياً، في مواجهة الدول التي راحت تبحث عن إحلال الذهب محل الدولار، عندها عمد الرئيس الأميركي نيكسون في شهر آب من سنة 1971 لتوقيف تحويل الدولار إلى ذهب في محاولة للحفاظ على المخزون الأميركي منه، وكانت نهاية حقبة كانت الدولة تتبع قاعدة الذهب في تثبيت عملتها، بالنسبة إلى قيمة العملات الأخرى بشرط ثبات سعر الذهب بالنسبة إلى عملة كل دولة مع حرية كل تداول بين جميع الدول.

أي أن الوحدة النقدية تعتمد على مقدار ثابت من الذهب[12]. لقد تم تخفيض قيمة الدولار سنة 1971 و 1973 ما ساهم في عدم انتظام النظام النقدي العالمي الموروث من مؤتمر بريتون وودز.

- بعد انهيار المبادئ الأساسية للنظام النقدي العالمي الذي ارتكز على اتفاقية بريتون وودز أصبح الدولار فارضاً نفسه كعملة محاسبة عالمية، كيف حصل ذلك؟

في مرحلة أولى كانت الثقة منقطعة النظير بالولايات المتحدة الاميركية وبالدولار الأميركي فساعدت الولايات المتحدة على "طبع" الدولار ومن ضمن أهداف الطبع: مساعدة الدول غير الشيوعية ضمن إطار الحرب الباردة السائدة بين الشرق والغرب، وتأمين تمويل النفط الخارجي للدول النامية. لقد كانت كمية النقود من الدولار بتزايد دون أن تكون لديها تغطية ذهبية كافية، الأمر الذي ساهم في تراجع الثقة بالدولار. وقد دفع بالولايات المتحدة(الرئيس نيكسون) في 15 أيار 1970 في مرحلة اولى إلى إعلان نهاية إمكانية، وفي سنة 1973 قامت الولايات المتحدة الأميركية بتخفيض سعر عملتها وكانت نهاية تحديد نسب ثابتة وبالتالي الاستقرار. وقد انتهى التعامل باتفاقية بريتون وودز وبدأت الفوضى المالية. لقد انتهى النظام الذي وضع لضبط إيقاع النظام النقدي العالمي، حيث عملت المنظمة لتحقيق الاستقرار في أسعار الصرف والمحافظة على ترتيبات صرف منتظمة بين البلدان الأعضاء، وتجنب التخفيض التنافسي في قيمة العملات. لقد انتهى النظام الذي كانت فيه تسدد الدولة مساهمتها بحيث تدفع (25%) من حصتها ذهباً أو النقد الأجنبي. لقد توقف العمل بهذا النظام حين قررت الولايات المتحدة وقف ربط الدولار بالذهب، بمعنى آخر عدم قابلية تحويل الدولار إلى ذهب. لقد انتقل تحديد الحصة من على أساس علاقتها بالدولار والذهب، إلى تحديدها بسلة منتخبة من العملات.

12 انظر اسماعيل علي هاشم، مبادئ الاقتصاد التحليلي، دار النهضة العربية، بيروت، 1978، ص 474.

- يرى اقتصاديون عالميون أمثال فريدمان الاميركي M.friedman وروياف الفرنسي J.Rueff أن التضخم وتخفيض سعر صرف الدولار هما مسببا الأزمة، لأن الصدمة النفطية كانت متوقعة. لأن الدول المنتجة للنفط والمواد الأولية الأخرى عمدت إلى مراجعة اسعار موادها ، فلجأت إلى رفع أسعارها. ذلك أنه بعد أن انخفضت قيمة صرف الدولار الأميركي فإن النقود لم تعد تقيم على أساس المعدن الثمين الذهب، ولم يعد الذهب عملة في مؤتمر جامايكا سنة 1976، ولكن أصبح هناك نظام تحويل عائم حيث العملات تتقلب بحرية الواحدة بالنسبة للأخرى، وفقاً للعرض والطلب واصبح ممنوعاً تقييم العملة بالنسبة للذهب. والاستثمارات لم تعد توظف في قطاعات منتجة بل تتجه نحو مضاربات نقدية يأمل أصحابها من تحقيق أرباح أكثر وأسرع. هنا أصبح للمارك وللين صفة العملة التي يُلجأ إليها. أصبح الوضع أخطر على الليرة الاسترلينية وعلى الفرنك الفرنسي، العملتان اللتان تتأثران صعوداً وهبوطاً بما يجري من حولهما. هذه الفوضى النقدية أزعجت بشكل كبير النشاط الاقتصادي، وساعدت على توسيع البطالة(مشكلة كلفة المستوردات بين لحظة الشراء ولحظة الدفع) التي حملت تدهوراً في المبادلات العالمية حيث تراجعت احجامها مرتين سنة 1975 وسنة 1982.

3: المؤثرات السلبية لتَصدُر النفط كمصدر للطاقة

- لقد أصبح النفط أول مَصْدَر للطاقة المستخدمة. فمنذ العقد السادس اصبح البترول يتدفق بشكل واسع وبسعر منخفض جداً نسبياً، وكان انتاج النفط مسيطر عليه ومراقب من قبل شركات انكليزية – أميركية (الشقيقات السبع). وأصبحت الدول المتقدمة مرتهنة للنفط ومرتبطة بشكل أساسي في تأمين حاجاتها للطاقة. وكان كلما ارتفع سعر برميل النفط ارتفعت معه الفاتورة المتوجب دفعها، وبالتالي اختل توازان الميزان التجاري لهذه الدول وأصبح في عجز، مما ساهم في تراجع الاستثمارات

لمصلحة دفع فاتورة النفط، كما أن ارتفاع سعر النفط انعكس ارتفاعاً بكلفة الانتاج مما ساهم في الميل إلى التضخم.

- ظهرت منظمة الدول المصدرة للنفط (OP⍰P) في الستينيات بدون قيمة فعلية في ذلك الحين، إلا انه سرعان ما راح يزداد عدد الدول المنضوية تحت لواء هذه المنظمة وراح دورها يكبر أيضاً، وكان هدفها النضال ضد تراجع أسعار النفط مقارنة مع تزايد مطرد لأسعار السلع المصنعة. في سنة 1968 قامت الدول العربية بإنشاء منظمة الدول العربية المصدرة للبترول(OAP⍰P)، هدفها إيجاد تكتل نفطي قادر على أن يفرض شروطه في الاسواق العالمية، واستخدامه إذا لزم الأمر كسلاح في العلاقات الدولية(بعد حرب الايام الستة بين العرب وإسرائيل1967)
- وخلال حرب تشرين- أوكتوبر بين العرب وإسرائيل[13] عام 1973(Kippour) التزمت منظمة الدول العربية المصدرة للنفط باتخاذ إجراءات تجاه الدول المساندة لإسرائيل، فرفعت أسعار نفطها في خريف 1973 بمعدل أربعة أضعاف في سنة واحدة، فارتفع سعر برميل النفط من 3 دولارات إلى 12 دولاراً. هذه الزيادة تبعتها زيادة في أسعار كل المواد الأولية، إلا أن هذه الصدمة تم امتصاصها بإعادة تسعير الدولار وتخفيض قيمته الحقيقية. مما ضغط بشدة سلباً على الميزان التجاري للدول المتطورة وعلى نتائج أعمال المؤسسات، ولكن صدمة رفع سعر برميل النفط قد ضعف مفعولها بفضل تراجع سعر صرف الدولار وحمل معه تراجع في القيمة الحقيقية لمردود الدول المصدرة للنفط.
- إن وصول آية الله الخميني إلى السلطة في إيران وتوقف تصدير النفط الإيراني ساهم أيضاً في حصول الصدمة(الخضة) النفطية الثانية في العام 1979 فتزايد الطلب على الدولار في الاسواق العالمية، وارتفع سعر برميل النفط إلى الضعف

13 على أثر الحرب التي اندلعت بين العرب واسرائيل سنة 1973، قامت بعض الدول المتطورة بالوقوف إلى جانب إسرائيل، فعمدت الدول العربية المصدرة للنفط "لمقاصصتها" باستعمال سلاح النفط فرفعت اسعاره.

سنة 1979 وقد وصل سعره في حينه إلى 40 دولاراً، وأصبحت القروض نادرة، نظراً لارتفاع كلفتها، لأن أهم الدول الرأسمالية كانت تتبع سياسة نقدية قائمة على الحد من صرف المال، بهدف خفض التضخم، وأصبح الدولار أكثر ندرة، وأصبح يباع بسعر أعلى، واسعار الفائدة ارتفعت ووصلت إلى (20%) بين عامي 1980 و 1981. وعاد العالم يغرق من جديد بالركود.

لقد أدى ارتفاع أسعار برميل النفط المتتالية إلى عجز واضح في الموازين التجارية للدول المستوردة للنفط، مما حول جزء من الاستثمارات إلى سداد فواتير النفط. أضف إلى ذلك، أن هذه الزيادات انعكست على كلفة الانتاج، وبالتالي إلى بروز آثار تضخمية. لقد كانت الدول بأمس الحاجة إلى رؤوس الأموال لاجراء أبحاث تساهم في إيجاد بدائل للطاقة النفطية قادرة أن تهدئ من فورة الأسواق وعدم التوازن بين العرض والطلب في المجال النفطي.

ثالثاً: محاولات لإيجاد حلول لأزمة السبعينيات

1: التردد في اعتماد الحلول المقترحة

- في سنوات عقد السبعينيات كانت مواجهة الأزمة صعبة جداً، لأن معطيات جديدة فرضت نفسها: تضخم وركود في آن واحد. والسياسات التي كانت تتخذ كانت سياسات غير ثابتة بل مترددة بين العمل ضد البطالة، أو العمل ضد التضخم. لأنه ما أن تتخذ دولة ما قرار إطلاق النمو الاقتصادي(المساعدة في الاستثمار أو تخفيض القروض) بهدف مقارعة البطالة، حتى كان يذر التضخم قرنه، والنمو يجد صعوبة في الإنطلاق. وحين تتخذ الإجراءات ضد التضخم (تجميد القروض والرواتب) كانت البطالة تتزايد والنمو يضعف، والمؤسسات التي لديها ديون تجابه بالمنافسة والإفلاس وتبدأ في تسريح المستخدمين لديها بأعداد كبيرة. لقد أخذت الدولة على عاتقها العمل ضد البطالة بتوفير التمويل الضروري للمشاريع الكبرى أو

مساندة التمويل. كانت الغاية من ذلك إعطاء الدفع للاستهلاك الذي يؤمن الدفع لمعاودة الإنتاج. وقد استخدمت هذه السياسة في الولايات المتحدة أيام الرئيس جيمي كارتر(1976–1979)، وفي فرنسا أيام شيراك (1975–1976) وموروا (1981) لقد زادت الحكومات الرواتب بهدف حث الناس على الاستهلاك.

- لقد اعتمد العديد من الدول النمط الكاينزي لحل مشكلة الأزمة، وتقوم الوصفة الكاينزية على التالي: الدولة هي التي تدفع وتشجع الاستهلاك بمساندة الشركات المتعثرة، وبزيادة دخل الناس (خصوصاً الموظفين) الأمر الذي سيؤدي إلى عجز الموازنات العامة. إلا أنه حين تبدأ عجلة الإندفاع بالنشاط الاقتصادي فإن العجز سيتراجع تلقائياً(نظرية الطلب théorie de la demande).
- لقد كانت نتائج السياسة الكاينزية متواضعة جداً، لقد بانت علامات الضعف، وعدم القدرة على المجابهة في فرنسا وفي الولايات المتحدة الأميركية أيام(فورد، كارتر وريغان) وفي بريطانيا أيام (كالاغان) وفي ألمانيا الفيدرالية أيام(شميد)، ولم تصمد سوى اليابان أمام أزمة التضخم والركود وتمكنت من إيجاد الحلول الناجعة بعد أن تحركت بسرعة فائقة. مما دفع الناس إلى الشك بقدرة المسؤولين في هذه الدول على إيجاد الحلول المناسبة للأزمة: لقد بقي وازداد عجز الميزان التجاري، إزداد التضخم بسبب تمويل عجز الموازنة عن طريق تضخيم الكتلة النقدية. إن وصول الحزب الاشتراكي إلى السلطة في فرنسا سنة 1981 بزعامة فرنسوا ميتران حمل معه سياسة "انعاش اقتصادي". لقد تمت زيادة الرواتب، وزادت التقديمات الاجتماعية، ونما الاستيراد. فحملت هذه السياسة معها تضخماً قوياً وعجزاً في ميزان المدفوعات، وتوطد دور الدولة بسبب التأميمات الحاصلة.

2: اتباع سياسات ليبرالية

في عقد الثمانينيات وصل الليبراليون إلى السلطة (مارغريت تاتشر في بريطانيا، ورينالد ريغان في الولايات المتحدة) فانتهجوا سياسة نقدية ليبرالية[14]، بمعنى أن الأولوية كانت للعمل ضد التضخم، باتباع سياسة متوازنة بين الموازنة العامة والتمويل. وفرض تخفيض الضرائب كأولوية، وتراجعت الدولة عن دورها الرائد، بتخفيض مساحة عمل القطاع العام لصالح القطاع الخاص. فخفضت مؤسسات القطاع العام، وخفضت أعداد الموظفين، لقد تمكنت الدولتان من تخفيض الانفاق الحكومي ولكن ليس كما يجب، وذلك بسبب العودة للسباق إلى التسلح مع الاتحاد السوفياتي، وتمت مراقبة الكتلة النقدية، وبالتالي تناقص التضخم. واضطرت الحكومات الأوروبية شيئاً فشيئاً للخضوع للمتطلبات النقدية، فالتزمت سياسة تقشف، ودفاع عن نقدها. لقد تم إعادة النظر بدور الدولة الحامية الفاعلة، فتقلص دورها في ميدان التقديمات الاجتماعية، وشجعت المبادرة الفردية، وتخلت عن مؤسسات عامة للقطاع الخاص (نظرية العرض théorie de l'offre).

- إن السياسة النقدية التقشفية للبنك الفدرالي الأميركي حدت من حجم الكتلة النقدية المتداولة، ودفعت حكومة ريغان للطلب من رؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار في الولايات المتحدة، جاذبة إياها بفضل رفع نسب الفوائد المعطاة لهم. هذا الإجراء ساهم في ضخ قدر كبير من السيولة العالمية، التي تعتبر مصدرا للتضخم.
- والأهم من ذلك، فإن سياسة دفاع موحدة للدول الغربية قد فرضت نفسها في مجالات تشجيع سياسة القدرة التنافسية، والتمويل والنقد. كذلك فرضت هذه الدول سياسة تَشَدُّد في مجال الرواتب في سائر دول العالم المتقدم ذات اقتصاد السوق.

---

14 سياسة مستلهمة من فكر الاقتصادي الاميركي ميلتون فريدمان (Milton Friedman) الذي عرف بأعماله في الاقتصاد الكلي والجزئي والاحصاء، عرف عنه تأييده لاقتصاد السوق وقد أشار إلى تقليل دور الحكومة في الاقتصاد عام 1962 وفاز بجائزة نوبل في الاقتصاد عام 1976، لانجازاته في تحليل الاستهلاك و التاريخ النقدي ونظريته في شرح سياسات التوازن. مع أن هذه السياسة تعود في أصولها إلى المفكر الاقتصادي آدم سميث الذي عاش في القرن الثامن عشر.

- لقد تراجع التضخم في سائر الدول، وأصبح أقل مما كان عليه في سنوات عقد الستينيات، حتى أن بعض الدول كان قد أصيب بشيء من الانكماش الاقتصادي، والنمو وجد صعوبة لإعادة الانطلاق. أضف إلى أن الشركات الكبرى عادت فوجدت حالة تمويلية جيدة، مع استفادة الأزمة من التحولات التكنولوجية، فأحلوا الآلة محل اليد العاملة، كما أن دولاً أقل نمواً انتعشت نتيجة انتقال نشاطات اقتصادية من دول المركز إلى الدول الصاعدة النامية. بسبب ذلك فإن البطالة قد استمرت، مؤكدة بأن الأزمة ما تزال قائمة، وبأن هذه الدول في بداية الخروج منها، وليست خرجت نهائياً منها.
- إن عدم انتظام سوق العمل وانتشار الخلل قد ظهر جلياً: عجزاً في موازنات الدول، وازدياداً في المديونية وفقر الدول السائرة في طريق النمو والدول الفقيرة، وبطالة بقيت مستمرة، واستهلاكاً وجد صعوبة في الانطلاق.

الفصل الثاني

الأزمة المالية(2007)وتداعياتها

مقدمة

إن حالة الاقتصاد العالمي اليوم متردية جداً، ولم تصبه صدمة بهذا العنف منذ عام 1929. فأزمة القروض(الرديئة)(Sub-prime) غير الممتازة كان يخشى من وقوعها منذ صيف 2007، وهي إحدى أهم الأزمات التي عرفها عالم الاستثمار العالمي منذ أن حصلت أزمة"dot com"في سنة 2000. في بداية الأزمة كان يعتقد بأن الخسائر لن تتعدى الــ 150 مليار دولار أميركي إلا أنها تخطت ذلك بكثير، والمدهش أن الأزمة تحصل في محيط اقتصاد كلي. أزمة القروض العقارية ذات المخاطر العالية هذه، اندلعت تحت عنوان عدم ملاءة المستقرضين وتوزيع القروض بطريقة غير معقلنة وغير مستساغة، وبدون رقابة حقيقية. فما هي أزمة القروض العقارية الأميركية؟ ولماذا تجاوزت الأزمة المحيط الأطلسي لتصل إلى أوروبا وآسيا والعالم أجمع؟

قسمنا هذا الفصل إلى الأقسام التالية: في القسم الأول سنحاول أن نوصف الأزمة الحاصلة، وفي قسم ثان سنتعرض لأسبابها، وفي قسم ثالث سنتكلم عن تداعياتها.

القسم الأول: تمظهر أزمة القروض العقارية غير الممتازة

اولاً: ازمة القروض العقارية في الولايات المتحدة الأميركية[15]

عودة بسيطة إلى الوراء، إلى العام 2001[16]، يومها قام البنك المركزي الأميركي بتخفيض أسعار الفائدة، هذا الإجراء هدفه تشجيع الناس على الاستقراض بفوائد منخفضة، أولاً، بحجة المساهمة في تحريك عجلة الاقتصاد الوطني الذي كان مصاباً بالركود، وثانياً، لأن تسديد الدين لن يكون ضاغطاً، أو مرهقاً.

بين سنتي 2002 و 2006 حصل توسع بشكل ملفت في القطاع العقاري وكان الازدهار بادياً: رؤوس أموال هجرت قطاع التكنولوجيا الحديثة، ووجدت في السوق العقاري "الملاذ الأنسب لها"، لأنه يقدم مردوداً أعلى، الأمر الذي حقق ازدهاراً وارتفاعاً كبيراً في السوق العقاري الأميركي.

وعليه، راحت الناس تستدين بكثرة لشراء منازل، بمنطق تبريري هو التالي: بدل عن أن يُدفع المال لاستئجار الشقق، يوضع كقسط من ثمن البيت، وبهذا كان الهدف السكن أولاً، والاستثمار الطويل الأجل أو المضاربة ثانياً. وبما أن الطلب على المنازل كان أقوى من المعروض راحت الأسعار بالارتفاع، ومع ارتفاع اسعار العقارات، راحت شركات الإقراض تقدم قروضاً لمستخدمين اميركيين ذوي ملاءة متواضعة، أي دون الاستناد إلى جدارة ائتمانية سليمة ومطمئنة، وهي قروض مرتفعة المخاطر، وتوسعت في منح ملايين القروض للأفراد العاديين لشراء منازل، دون "التأكد" من أنها

15 قبل أزمة الرهن العقاري، كانت هناك سلسلة من الأزمات المعاصرة المتتالية: في سنة 1987 حصل انهيار سوق الأسهم الأميركية، وفي سنة 1990 انهيار السندات الفاسدة وأزمة صناديق التوفير الأميركية، وانهار سوق السندات الأميركية والأزمة المكسيكية، ثم سنة 1997 كانت أزمة جنوب شرق آسيا، وسنة 1998 أزمة روسيا والبرازيل، وسنة 2001 و2003 انفجار فقاعة الانترنت أو أزمة الدوت كوم، وأزمة الارجنتين...

16 11 أيلول 2001 تم تدمير مركز التجارة العالمي في الولايات المتحدة الأميركية

مرتفعة الثمن بالنسبة لمداخيل ولإمكانات هؤلاء المقترضين، وقد عرفت بقروض ذات جدارة ائتمانية متواضعة(subprime)[17].

وحين تكون أسعار البيوت أعلى بكثير من قيمتها الفعلية، أي مبالغ فيها، يصبح القول صحيحاً بأن هناك فقاعة عقارية جاهزة للانفجار. ولكن فات المقترضين بأن الاستدانة بأسعار فائدة متحركة سيف مسلط على رقابهم، فإذا ما ارتفعت الفائدة فسيصعب عليهم تسديد المتوجبات الشهرية.

فمتى شاء شراء منزل أو سيارة أو أي سلعة أخرى، كانت الاستدانة القاعدة الاساسية لدى الأميركي، وكانت تصل إلى مستوى يتخطى امكانياته المادية. فبعد أن كان سعر الفائدة لا يتجاوز(1%) بعد 2001 وحتى 2006 راح بالارتفاع ليصل إلى (5%) على مشارف الأزمة 2007. هذا الواقع سبب عدم قدرة الكثير من المستقرضين على الوفاء بالتزاماتهم المالية. وعدم الدفع للمرة الأولى يعني رفع قيمة الفائدة ثلاث مرات على القسط الذي لم يسدد، وهذا يعني أن القسط الشهري اصبح أكبر من امكانات مشتري المنزل من سداد دينه. لقد كان هناك جموح وانضباط غير كاف في النظام التمويلي الذي كان يعتقد أنه بهذه السياسة غير المراقبة كفاية من قبل الدوائر الحكومية، او من قبل المسؤولين في القطاع الخاص، يمكنه الحصول على مردود أعلى. هذه المقولة أدخلت في عقول الناس أمراً مفاده أن باستطاعتهم الحصول دائماً على ربح أكبر من المتوسط، وهو أمر مستحيل. وهذه المقولة لم تُدَنْ حتى الآن.

17 الرهون العقارية الأقل جودة أو من المستوى الثاني(subprime)، يقصد بها القروض العقارية ذات أسعار الفائدة المتغيرة. ويتميز هذا النوع من القروض بالمخاطرة العالية لعدم وجود تدفقات نقدية متوقعة، سواء للمقترض أو المشروع الممول، يمكن للمصرف الاعتماد عليها كمصدر لسداد القرض. لهذا السبب، قامت المصارف برفع سعر الفائدة على الفائدة على هذا النوع من القروض من أجل تحقيق أعلى عائد ممكن من القرض ومن أجل تغطية جزء من المخاطر التي تندرج تحت هذا النوع من القروض. مأخوذ من بديعة لشهب، الأزمة المالية العالمية محاولة في الفهم والتجاوز، مجلة بحوث اقتصادية عربية الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، العدد 52، خريف 2010، ص67

ولذا، صودرت المنازل المرهونة كتأمين للقروض المعطاة، إلا أنها لم تعد قابلة للبيع، لأن الطلب على المنازل تراجع بقوة بسبب الشروط الحازمة التي فرضت للحصول على القروض، ونتيجة لذلك، أصبحت قيمة البيوت الحقيقية متدنية جداً.

ما حصل هو أن أميركيين لتمويل مصاريفهم واقتناء منازل لهم، كانوا لا يترددون في الاستدانة إلى مستوى يتخطى إمكانياتهم المادية، بالمقابل كانوا يرهنون بيوتهم، كضمان للمؤسسات التي توافق على منحهم القروض، بحيث أنه بحال لم يتمكن المستدين من دفع ما يتوجب عليه، يحق للمؤسسة بيع البيت واسترجاع ديونها والمتوجبة لها في ذمة المستقرض.

"ورغم أن البنوك المركزية تراقب البنوك التجارية في ضرورة احترام هذه النسب، فإن ما يعرف باسم بنوك الاستثمار في الولايات المتحدة لا يخضع لرقابة البنك المركزي. ومن هنا توسعت بعض البنوك في الإقراض لأكثر من ستين ضعفاً حجم رؤوس أموالها، كما في حالة UBS، ويقال إن الوضع بالنسبة لبنك ليمان(Lyman) كان أكبر، وهذه الزيادة الكبيرة في الاقتراض تعني مزيداً من المخاطر إذا تعرض بعض المدينين لمشكلة في السداد كما حدث بالنسبة للأزمة العقارية"[18].

إذاً، منذ العام 2002 وسياسة المصرف المركزي الفيدرالي الأميركي، تقوم على تشجيع المستهلك الأميركي للحصول على قروض سهلة، بهدف إنهاض ودفع الاقتصاد الوطني، وهذا يعني أن مسؤوليته كانت كبيرة جداً في مجال التساهل والتسهيل لتأمين الاقتراض، وهذا ما سمح للملايين من الأميركيين المتواضعي الحال ومن ذوي

18 جمعة محمود عباد، الأزمة المالية الاقتصادية العالمية، وآثارها الحالية والمتوقعة على الجهاز المصرفي الأردني، مؤتمر الأزمة المالية العالمية وكيفية علاجها من منظور النظام الاقتصادي الغربي والاسلامي، جامعة الجنان، لبنان، 2009، ص5.

الدخل المحدود جداً من التشجع لشراء المنازل. تبدأ الفوائد المتحركة متدنية على القروض وتصل إلى (18%) خلال ثلاث سنوات بحسب قيمة البيت، فإذا ما ارتفعت قيمته انخفضت نسبة الفائدة، وإذا انخفضت قيمته ارتفعت نسبة الفائدة. وهذه القروض تصل مدتها إلى 30 سنة وبالبدء بفائدة متدنية (1%)، لمدة سنتين أو ثلاث سنوات، وبعدها تجري محادثات جديدة، ويعاد النظر بسعر الفائدة. إلا أن تســارع ارتفاع كلفة المنزل وصلت إلى ما بين (25%- 40%)، فأرهقت كاهل المقترضين، وهذا ما حصل ولم يعد المستقرضون من ذوي المداخيل المنخفضة قادرين على دفع الاقساط. هذا الأسلوب أو الطريقة في التعامل ينجح فقط إذا كان سعر العقار في ارتفاع دائم، لأن مؤسسات الرهن العقاري لا تؤمن لديها هكذا استقراض إلا في هكذا مفهوم أو إطار أو معادلة: فالراهن هو الذي يمكن أن يؤمن بيع البيوت، وإذا لم يتمكن المشتري من دفع الأقساط الشهرية يحق للمقرض استرجاع رأس المال إضافة إلى الفائدة. بالواقع، هذا ما حصل حين لم يعد الناس قادرين على الدفع.

منذ ثلاث سنوات والرواتب مجمدة، وسعر الفائدة متحرك، وفوائد الإحتياطي الفدرالي راحت بالارتفاع تدريجياً من (1-2%) حتى أصبح(5.75%)، الأمر الذي يؤدي إلى رفع الفائدة على المستقرض، لأنه حين يوقع عقده يوافق مقدماً على اعتماد نسبة متحركة للفائدة مرتبطاً بما يحصل في السوق الأميركي، وارتفاع الفائدة يعني في المحصلة رفع قيمة القسط الشهري المتوجب دفعه. وهنا بدأت العقدة الحقيقية، ضغط كبير على أصحاب المداخيل المتواضعة مما أدى إلى عدم استطاعتهم دفع الأقساط الشهرية التي ارتفعت نتيجة ارتفاع أسعار الفوائد.

منذ شباط 2007، بدأت مؤشرات الأزمة العقارية المالية بالظهور التدريجي، ولم يعد شاري البيت قادراً على تحمل الأعباء المتزايدة، وبالتالي لم يعد قادراً على دفع ما يتوجب عليه في نهاية كل شهر. هذا الوضع انطبق على الملايين، شركات العقارات

والبنوك أحست بالخطر، فراحت بتملك المنازل، فكانت بداية الوباء ومن ثم انتشار العدوى. عُرضت مئات الألوف من البيوت للبيع، فخسر في البدء أكثر من مليون ومئتي ألف مواطن أميركي منازلهم، وازداد الأمر سوءاً كلما تزايد عدد المتوقفين عن دفع الأقساط المتوجبة عليهم، مما يؤدي إلى نقص هائل في السيولة لدى البنوك والمؤسسات المقرضة. لقد تأثرت المؤسسات والمصارف بشكل واضح، وكانت عديدة تلك البنوك التي استثمرت في المجال العقاري، وتعتبر بحق مناجم ذهب حين كانت في أوج ازدهارها وعافيتها. ولكن قوة هذه المؤسسات قد تبخرت لأنها مرهونة باستمرار قدرة المستقرضين على الدفع. كان عدد الذين لم يعد باستطاعتهم الدفع يفوق التصور فكانوا بالملايين. كانت المواجهات مأساوية. بين ليلة وضحاها أصبح الذين اشتروا بيوتاً ودفعوا جزءًا من اثمانها لا يملكون بيوتاً، بل أيضاً أصبحوا بلا مأوى. القانون لا يرحم، هذا هو واقع الحال، بين عامي 2004 و 2007 كان عدد الذين أجبروا على ترك منازلهم بالملايين. أما الوجه الآخر للعملة فهم أصحاب المصارف أو المؤسسات المقرضة، الذين وقعوا في مأزق نقص السيولة، نقص الأموال اللازمة لمتابعة العمل بنجاح، الأمر الذي تسبب بإفلاسات متتالية في مؤسسات مصرفية متخصصة، بما فيها إحدى أكبر المؤسسات الأميركية (Americain Home Mortgage AHM)) وبدأ التدهور بالاتساع والانتشار في سائر أنحاء العالم، لأن العديد من المؤسسات المالية خارج الولايات المتحدة الاميركية قد استثمر ومول مشاريع في هذا المجال، لأنه كان يرى من بعيد أن قطاع العقارات الأميركي مربح، وربحه سريع وكبير، دون أن "يتلمس مخاطر" العمليات التي تقوم بها المصارف الاميركية.

"عندما يتجمع لدى البنك محفظة كبيرة من الرهونات العقارية، فإنه يلجأ إلى استخدام هذه (المحفظة من الرهونات العقارية) لاصدار أوراق مالية جديدة يقترض بها من المؤسسات المالية الأخرى بضمان هذه المحفظة، وهو ما يطلق عليه التوريق securitization، فكأن البنك لم يكتف بالإقراض الأولي بضمان هذه العقارات، بل

أصدر موجة ثانية من الأصول المالية بضمان هذه الرهون العقارية فالبنك يقدم محفظته من الرهونات العقارية كضمان للاقتراض الجديد من السوق عن طريق إصدار سندات أو أوراق مالية مضمونة بالمحفظة العقارية، وهكذا فإن العقار الواحد يعطي مالكه الحق في الاقتراض من البنك، ولكن البنك يعيد استخدام نفس العقار ضمن محفظة أكبر، للاقتراض بموجبها من جديد من المؤسسات المالية الأخرى، وهذه هي المشتقات المالية، وتستمر العملية في موجة بعد موجة، بحيث يولد العقار طبقات متتابعة من الإقراض بأسماء المؤسسات المالية واحدة بعد الأخرى، هكذا أدى تركز الإقراض في قطاع واحد" العقارات" على زيادة المخاطر، وساعدت الأدوات المالية الجديدة (المشتقات) على تفاقم هذا الخطر بزيادة الإقراض موجة تلو الموجة[19].

الملفت بالمحصلة، أن مؤسسات الرهن العقاري والبنوك التجارية لا تحتفظ بهذه الديون في خزائنها، وهي غير مرتبطة بميزانياتها: فهي تَجْمَع هذه الديون بوسائط مالية حيث وضعت للبيع في الأسواق المالية، وهي ممزوجة مع مجموعة قروض من أنواع أخرى(قروض شراء سيارات مثلاً...). مهم جداً معرفة أن هذه القروض كانت تعتبر قروضاً مليئة من قبل مؤسسات التقييم العالمية مثل (Moody's, Standard and Poor's ou fich)، وكان الجميع يثق فيها ثقة كبيرة. كان هناك سماسرة يعملون على ترويج وبيع أكبر قدر من العقود ليحصلون على عمولة عالية.

أغلب البنوك التي اشترت هذه الأدوات المالية تجهل (أو تتجاهل عن قصد) مضمونها ومقدار المخاطر العالية التي تتمتع بها. إن عدم مسؤولية البنوك الكبيرة ووكالات التسنيد المولجة تقييم نوعية قروض متواضعة الحال لجهة توزعهم على "الدول، الولايات الأميركية" وتحويلهم سندات مالية تعتبر عدم مسؤولية ملفتة. ما يهمها

19 جمعة محمود عباد، مرجع سابق ذكره، ص 6.

هو أن يكون مردودها جيد. بالمحصلة، هذه الظاهرة غزت بُنى أغلب البنوك دون أن يكون ممكناً تقدير كم هي قيمها الحقيقة. بالواقع إنها قيم تصل إلى آلاف مليارات الدولارات(تريليونات).

لماذا تجاوزت الأزمة الأطلسي إذا كان الضرر يأتي من قطاع العقارات الأميركي؟

ثانياً: أزمة القروض العقارية تتخطى الأطلسي

السؤال الذي يكتسب أهمية خاصة في هذا المجال: كيف امكن لهذه الأزمة التي بالافتراض المنطقي يجب أن تصيب فقط المصارف المقرضة والمستقرضين غير المليئين ومع هذا فقد لوثت وأصابت شظاياها مجمل الكرة الأرضية وخلقت أزمة كالتي حصلت في العام 1929؟ الجواب هو التالي:

العديد من البنوك الأوروبية واليابانية استثمر في الأسهم العقارية التي كان مردودها عالياً جداً. العديد من المؤسسات البنكية مثل BNP-Paris الفرنسي، وIKB في ألمانيا، قد خسرت قسماً هاماً من استثماراتها بسبب هذه الأزمة. من جهة أخرى فإن إعلان إفلاس عدد من المصارف خارج أميركا، والصعوبات التي مر بها أهم مصرف في فرنسا حمل معه أزمة ثقة في الأسواق الاستثمارية المالية الأوروبية. لأن المصارف بدأت تشكك بملاءة بعضها البعض، وبدأ انعدام الثقة ينتشر، وترفض البنوك أن تمد البنوك الأخرى بالسيولة المطلوبة، مما أدى إلى توقف بعضها عن الوفاء بالتزاماته بسبب نقص السيولة. لقد تحولت الأزمة من أزمة مصرفية إلى أزمة بورصات. ذلك أن المصارف في العالم مرتبطة باتفاقات استثمارية، فانتشرت الأزمة وبسرعة فائقة في سائر أنحاء العالم، حتى وصلت إلى آسيا. ولتغطية النقص في السيولة، راحت بعض المؤسسات المالية بالتحرك في آن معاً، إلا أن الهبوط لقيم اسهم البورصات كان مفاجئاً. مجمل موجودات البورصات في العالم (أوروبا وآسيا) قد

تأثرت. في أسبوع واحد فقط، من 9 الى 16 آب 2007، مؤشرات البورصات العالمية عرفت تراجعاً هاماً.

- داكس Dax المانيا (- 4,42 %)
- داو جونز Dow Jones الولايات المتحدة الأميركية (- 5,95 %)
- ناسداك Nasdaq الولايات المتحدة الأميركية (- 6,16 %)
- ف ت أس أي 100 FTSE 100 بريطانيا (- 8,37 %)
- كاك 40 CAC 40 فرنسا (- 8,42 %)
- نيكاي – Nikkei اليابان (- 10,3 %)

لقد اعتقدت الدول الناهضة للوهلة الأولى بأنه يمكنها أن تُحَيِّد نفسها عما يحصل في الولايات المتحدة الأميركية، إلا أنه سرعان ما تبين لها بأن مستوى التداخل كان كبيراً جداً، خصوصاً بالنسبة للصين لأن انتاجها متجه أصلاً نحو التصدير ((extravertie. وهكذا فإن حلمهم للفصل كان وهماً وكانت تداعيات الأزمة ثقيلة عليها: ذلك أن النتائج في الدول الناهضة حرجة، فتراجع النمو الاقتصادي، وقسم لا يستهان به من اليد العاملة أصبح عاطلاً عن العمل حيث لا ضمان اجتماعياً يحمي هؤلاء. كما سنبين ذلك في الصفحات التالية.

الواضح أن النظام المصرفي العالمي أصابته قلة ثقة، من خلال ظاهرة الذعر التي ضربت أسواق البورصة: ولم يعد ممكناً الحل إلا بتدخل مباشر من المصارف المركزية لإيقاف الفوضى والاضرار الناجمة عن الأزمة المالية. كل هذا ولا نزال في العام 2007، وبعيداً عن الأزمة الثانية التي ضربت التمويل العالمي في سنة 2008. هنا التشابه واضح بين أزمة 1929 وأزمة 2007، حيث إنها كانت أزمة امتدت على سائر أنحاء العالم تقريباً.

ضخت المصارف المركزية في الولايات المتحدة وفي أوروبا واليابان سيولة، لامتصاص الصدمة الكبيرة، وتصورت حكومات هذه الدول بأنها تمكنت من السيطرة على أزمة البورصات العالمية لسنة 2007. ولكن الأزمة عاودت انطلاقتها في آب من العام 2008، مع افلاس عدد من المصارف الأميركية ثم مصارف أوروبية.

لنتابع ما حصل بتسلسل زمني:

- في 9 آب 2007، البنك المركزي الأوروبي(BC□)[20] تدخل للمرة الأولى واضعاً بتصرف المؤسسات المصرفية 94.8 مليار يورو، تبعه بعد ذلك F□D بضخ 24 مليار دولار لتهدئة المموليين. بالرغم من ذلك فإن هؤلاء فسروا هذه الرسالة البادرة بشكل غير صحيح معتبرين التدخل بمثابة ضعف منها. ثم ما لبث أصحاب المصارف أن ضخوا في اليوم التالي 61 مليار يورو من المصرف الأوروبي و 36 مليار دولار من مصرف F□D[21]. ولكن البورصات وأسواق المواد الأولية تراجعت أيضاً بدورها. وكانت المحاولة الثالثة في 13 آب 2007 حيث عاودت المصارف المركزية نفس العملية فتنفست في نهاية الأسبوع الأسواق النقدية والمصرفية الصعداء. تحسن وضع بورصة داو جونز بإقفال (+1.72%)، والناسداك ربحت (+2.2%)، كما أن الأمر كان نفسه في البورصات الأوروبية.
- كانت اغلبية القوى الفاعلة في المجال المالي والاقتصادي تعتقد بأن الأزمة قد خمدت في نهاية 2007، إلا أن القطاع المصرفي هو الذي حرك الأزمة من جديد مع مطلع عام 2008. لقد كانت القروض العقارية مجموعة مع عقود من نوع آخر(سيارات مثلاً)، وهي لا تحمل مخاطر بذات الأهمية. وقد عرضت جميع العقود للبيع في سلة واحدة. لقد تراجعت أسعار المنازل بشكل كبير، خصوصاً بعد العروضات الكبيرة لها. وهنا الأزمة الأكبر عدم قدرة شاري المنزل على الدفع،

---

20 BC□: Banque Centrale □uropéenne

21 F□D:

وندرت السيولة لدى البنوك، وبالتالي أصبح لها ديون شبه معدومة، لأن البنوك لم تعد تستطيع تحصيل ما لها عند زبائنها. إضافة إلى السحوبات الكبيرة المفاجئة من البنوك نظراً لفقدان الثقة، انخفضت السيولة، وشعرت البنوك الأخرى بعمق الأزمة وخطورتها، وأصبحت أكثر حزماً في الاقراض، ولم يعد من ملجأ فعلي للجوء إليه إلا المصارف المركزية، وهذه الاخيرة لا تتحرك بجدية إلا استناداً إلى موجودات المصرف، أو تأميم المصرف أو قسم منه.

- بالواقع هذه الأزمة غير عادية، لأنها شهدت تحركاً وتعبئة دولية لا مثيل لها من قبل. قد يكون لأنها أزمة مصرفية، فهي تحمل في طياتها بذور كارثة عظيمة، لأن الأزمة بدأت من كذبة ملاءة كبيرة جداً، وبالتالي فهي أدت إلى ريبة وحذر واحتراس عام.

السؤال الذي يطرح نفسه: لماذا تعمل السلطات لنجدة المصارف المتعثرة والمفلسة؟

ثالثاً: تبرير نجدة السلطات للمصارف المتعثرة

لو عدنا إلى أزمة 1929 قليلاً لوجدنا بأن السلطات الأميركية (وكان يومها هوفر رئيساً للولايات المتحدة الأميركية) قد رفضت نجدة المصارف المتعثرة في ذلك الحين، مما حمل معه انهياراً للاقتصاد الأميركي. وقد تعلّم الساسة من تلك الأزمة، وأدركوا بأن المصارف ليست مرفقاً ككل المرافق، ولا نشاطاً ككل الأنشطة، لأنها تشبع النشاط الاقتصادي الحقيقي المتعطش باستمرار لرؤوس الأموال(القروض)، وبالتالي فعليها مسؤولية خاصة، وكبيرة، الأمر الذي يبرر وقوع المصارف تحت ضوابط جبرية متميزة وقسرية، كما أن لا احد يمكنه أن يعلن نفسه مصرفياً إلا إذا حصل على ضمان احتياطي والمخول بإعطاء ذلك هو سلطات الدولة الضامنة. وبناء عليه، فالمصارف هي من المؤسسات المسؤولة، في مجتمع منظم كما هي حال كل سلطات

المجتمع السياسية والقضائية. وعليه، فحين يتهدد استقرار هذه المؤسسات، فلا يَعُد هناك من خيار سوى الدفاع عنها، وحمايتها.

وتُمارس مهام المصرفي ضمن إطار الضوابط والتنظيمات المحددة من قبل السلطات العامة. وحين وقوع أزمة بحجم واسع، يصبح النظام المصرفي كله موضع مساءلة وإعادة نظر لتقدير الأخطار، وكذلك كيفية وشروط توزيع القروض. عندها، تقع المسؤولية على المصرفيين، لكن يبدأ عندها دور المشرعين والخبراء في البحث عن حلول.

تطرح الأسئلة عن أسباب الأخطاء الحاصلة ومدى عجز الاجراءات التي كانت متخذة للوفاء بالالتزامات وعن الوسائل والاسس والتشريعات الكفيلة بتجنب الأخطاء في المستقبل: إن اقتصاد السوق الذي يعمل اليوم بموجبه العالم كله، يتطور كلما خضع لتحديات هامة، وعلى سبيل المثال فإن التنظيم الذي وضع للمصارف لم يعد يؤدي وظيفته بشكل كاف، باعتبار أنه يتعرض لأزمات متتالية، وفي كل مرة تحصل أزمة ما، يقوم القيّمون على شؤونه بتحديث وبتطوير الأسس وبوضع ضوابط أكثر دقة وأكثر حزماً لتجنب الخضات ومضاعفات الأزمات. وهكذا، يستمر النظام في الاستمرار بفضل خضوعه للتحديث والتطوير إثر كل أزمة طارئة، ولولا تدخل السلطات، لكان القسم الأكبر إن لم نقل الكل، قد فقد مدخراته، وعمت البطالة بشكل لا تحمد عقباه.

ويجب ان يكون محسوماً بأنه لولا القروض لما كان هناك نشاط اقتصادي حقيقي. لأن المستهلك لا يعد بإمكانه شراء منزل، أو شراء سيارة... والمؤسسات لا تعد لديها القدرة على التمويل وتحديث آلة الانتاج، وبالتالي إنتاج سلعة بقدرة تنافسية عالية، وهنا يبدأ التفكير الجدي بالافلاس، ويتعرض المستخدمون والعمال لخطر البطالة

الحقيقية، الأمر الذي يساهم بدوره بإفلاس مؤسسات أخرى. وهذا يعني بأن الأزمة تنتشر وتعم كل قطاعات الاقتصاد.هنا أيضاً، على السلطات أن تتحرك باعتمادها خطة دفع كي توقف هذه الدورة الخطيرة، وتجنيب التشقق في جدران الاقتصاد ومن ثم الانهيار وذلك كما حصل في قطاع السيارات على سبيل المثال.

إلا أنه يجب أن يكون معلوم بأن نتائج تدخل الدولة لا تكن فورية، بل قد تحتاج للوقت ليكون لها مفاعيل إيجابية: ذلك أن الدولة عليها أولاً أن تدرس واقع الحال، ثم تطلب رؤوس الأموال، وبعدها تبدأ بالانطلاق. هذه الآلية الضرورية لتوضع موضع التنفيذ، وأثناء الوقت الضائع قد تحصل خسارة آلاف بل ملايين العمال لوظائفهم، ووقوع الركود الاقتصادي. ولذا، فإن الوقت الذي تحتاجه الدولة للتمكن من ضخ المال ضمن خطة واضحة مهم جداً. فسرعة تطبيق الخطة الموضوعة مهمة لايقاف النزف وإعادة الدورة إلى طبيعتها. إنها المرة الفعلية في التاريخ التي تقوم السلطات بالتدخل شبه السريع وشبه الحاسم والمنسق في الأزمات المالية الاقتصادية.

القسم الثاني: أسباب الأزمة المالية

أسباب كثيرة يمكن أن تكون خلف الأزمة المالية المتمادية، هل هو فلتان النظام التمويلي؟ هل هو التسنيد؟ كيف لهذه التقنية التي كانت في مرحلة أولى وسيلة إيجابية لتنظيم وترسيخ عمل الاستدانة، أن تخلق فوضى لا مثيل لها في النظام التمويلي؟ هل السبب هو النقص في شفافيتها؟ هل النقص بالشفافية حمل في طياته مخاطر أزمة ثقة ونقص سيولة بين المؤسسات المالية؟ وأجبر المصارف المركزية للتدخل لإعطاء الأوكسيجين للنظام القائم المريض والمتداعي في محاولة لايقاف التدهور المريع. هل هي الرقابة غير الفعالة؟ هل هي تقدير خاطئ للمخاطر الحقيقية المحدقة ؟ هل هذا الشعاع هو التسنيد؟

أولاً: جموح وفلتان في النظام التمويلي

كان يعتقد بأن سياسة عدم مراقبة سلوك المؤسسات الخاصة من قبل الدوائر الحكومية يمكن أن يعطي مردوداً أعلى. هذه المقولة الكبيرة كانت قد وضعت في عقول الناس مفهوماً مفاده أنه باستطاعتهم الحصول دائماً على ربح أكبر من المتوسط. وهو أمر مستحيل. وللأسف الشديد، هذه المقولة الكذبة لم تدان حتى الآن بشكل صريح. للخلاص من الوعود فإن النظام التمويلي وبالأخص المصارف حاولت أن تتخلص من المخاطر بواسطة التسنيد، والتسنيد يعني خلق سندات مالية معقدة ومزجها مع ديون كبيرة وصغيرة المخاطر، إلا انه وخلافاً لما كان يأمل به المصرفيون، فإن السندات الجيدة هي التي غرقت مع السندات ذات المخاطر العادية، متغاضين عن قانون أساسي بأن منتجاً ما، لا يساوي إلا ما يعادل القسم الأضعف، وبالتالي فإن موجودات البنوك غرقت كلها سوية.

لقد توجهت أصابع الاتهام إلى عمليات التسنيد كمسبب رئيسي للأزمة، وقد يكون ذلك محقاً إذا ما نظرنا إلى تسارع المضاربة بالادوات المالية الناجمة عن التسنيد خصوصاً خلال الفترة الممتدة من 1996–2007، حيث يمكن اعتبار ذلك أهم الاسباب الحقيقية للانهيار المالي العالمي. قد يقول البعض بأن التسنيد وسيلة صحية ومفيدة وجيدة وفعالة، وهذا لا خلاف عليه إلا أن استخدام هذه الوسيلة بطرق ملتوية ومتفلتة، تَوَلّدَ عنها اختلال ضخم في نسبة أحجام المديونية إلى الاصول العينية، أو الحقيقية التي تعطي هذه الأصول، فيتزايد وقوع المخاطر بجميع أنواعها، وعلى رأسها مخاطر توفير سيولة في حالة عجزت إحدى المؤسسات المالية عن السداد وكانت عمليات التسنيد مقتصرة على الرهن العقاري وقروض السيارات، وبطاقات الائتمان، إلا أنها راحت مع بدايات التسعينيات تتوسع لتشمل معظم التدفقات النقدية.

إذاً، هل التسنيد هو المسؤول؟ أم ضعف النظام المالي العالمي؟ وعدم كفاءته لتجنيب المخاطر الشاملة؟ والتناقض والغموض في البيانات المنشورة عن الاسواق؟ وانتشار المعاملات غير الاخلاقية التي تغلف وتخفي الخلل والخطر فيما هو معروض؟ وأقل ما يمكن وصفها به في هذا المجال بالغش والتدليس؟ أين هي هيئات الرقابة وإدارة المخاطر في البنوك؟ والتي من أولى مهامها التأكد والتقييم والتنبيه إلى مخاطر انواع من التسليف غير المليء؟ هل كان هناك ضعف في الرقابة؟ أشك في ذلك. هل غابت الرقابة الحقيقية عن سياسة الاقراض؟ إن البيانات لا تظهر حجم المضاربة في اسعار الاصول، ولا في حجم الائتمان المقدم على الهامش لتمويل شراء الاصول. ولم تظهر مؤشرات تنبه الهيئات الرقابية عن بداية ظهور فقاعات في أسعار الاصول لتقوم بمعالجتها قبل أن تؤدي إلى أزمة كبيرة. هل كبرى مؤسسات الرقابة العالمية التي كانت عادة تبدي رأياً قد أحجمت عن القيام بواجباتها؟ أو تغاضت عن القيام بها لتشجيع الإقراض الرديء؟ غير المضمون، وكثير المخاطر؟ يبدو الأمر كذلك. هل التزمت معايير الشفافية والإفصاح والرقابة ومعاييرها العالمية؟ كلا.

لم أر استخفافاً أكثر من استخفاف شركات التأمين، فهي تقوم بالتأمين على قروض غير مليئة معتمدة على آراء مؤسسات المحاسبة والتدقيق. فالربح السريع هو الهـَمّ. فحين بدأت الأزمة تذر بقرنها وجدت مؤسسات التأمين نفسها عاجزة عن الوقوف في وجه الكم الهائل من مشكلات عدم سداد الالتزامات الأكثر خطورة. عليها أن تدفع فهي الضامن. هنا الأمر في غاية الأهمية: لماذا غُضَّ الطرف عن قروض رديئة جداً؟ لماذا كان غَضُّ النظر عن ملايين القروض الرديئة؟ الخبراء، المراقبون، المحللون كانوا يرون أن الكارثة قادمة ولا ريب في ذلك، والملفت والعجيب أن سائر دول العالم وخصوصاً الصناعية منها دخلت في اللعبة، ولم تبق الأزمة المالية محصورة في الولايات المتحدة الأميركية.

يمكن القول بأن أبطال التمويل تصرفوا بخفة وأظهروا عدم جدارة. نتساءل كيف يمكن الإيمان والاعتقاد بوعود بنوك مستحيلة التحقق؟ كما أنها أصبحت أولى ضحايا خسائر السندات الصادرة عنها. لقد تعثر النظام المالي بأغلبيته إذا كنا لا نستخدم كلمة انهار، وبالتالي فإن الحل الذي كان أقرب إلى المنطق هو تأميم البنوك، وقد جوبه هذا الطرح بفظاظة من قبل القطاع الخاص، وخصوصا من حيتان المال، واعتبر غير ملائم.

ثانياً:اختلال في توزيع المداخيل

الاختلالات في توزيع المداخيل كانت تكبر وتكبر خلال العقود الثلاثة الأخيرة. لقد رصدنا جموداً طويلاً في الأجور، في الوقت الذي كانت تعرض سلعاً وخدمات جديدة – الهاتف المحمول ...– وشعور المواطنين بأن هذه السلع ليست من الكماليات بل أصبحت ضرورية لحياتهم اليومية، وكان لا بد لهم من الاستقراض، وهذا هو السبيل الوحيد لإشعار الاجراء بالمحافظة على مستوياتهم الحياتية.

ثالثاً: دخول عمال أجانب سوق العمل

لقد دخل على خط سوق العمل العالمي اعداد هامة من العمال، وهم يتميزون باكتسابهم تقنية وكفاءة عالية، إنهم عمال قادمون من الهند والصين، وكلفتهم أرخص نسبياً من اليد العاملة المحلية في الولايات المتحدة. هذه الحالة أدت إلى خلل في الأيدي العاملة بأسواق العمل العالمية، وإلى ضغط وتراجع بالرواتب والأجور. وهذا يتوافق مع النظرية التي تقول بأنه إذا تحرك عامل من عوامل الإنتاج تتحرك معه سائر العوامل.

فما هي تداعيات الازمة؟

القسم الثالث: تداعيات ازمة القروض المالية

أولاً: تداعيات الأزمة على أسواق المال

في حزيران 2007 مؤسسات الإقراض العقاري كانت الأولى التي تأثرت بذلك، بسبب توقف عدد كبير من المستقرضين عن تسديد ما يتوجب عليهم. وكان بنك الأعمـال الأميركي (bear stearns) قد أغلق مؤسستين متخصصتين في هذا النوع من قروض الإئتمان (BNParisbas).

في شهر آب 2007، بدأ الهبوط المريع بالتسارع، وراحت البنوك ترتاب ببعضها البعض، لأنها تحاول أن تتبين إلى أي مدى الواحدة أو الأخرى منغمسة بأزمة القروض العقارية، ولم تعد تقرض المال إلا بحذر شديد وبفائدة مرتفعة جداً.وبسبب تراجع الثقة راحت المصارف المركزية تتدخل لدعم سوق السيولة، فضخت في البدء مئات المليارات لحماية النظام المالي العالمي من الانهيار.

في شهر تشرين الأول من السنة ذاتها أصابت الأزمة عدة مصارف كبرى نتيجة عدم الثقة المتزايدة فأصاب الهلع والخوف المستثمرين فراحوا ببيع اسهمهم في أقسام أخرى من السوق العالمية. هذه المبيعات حملت انخفاضاً عاماً في أسواق البورصات، الذعر غزا الأسواق المالية والإنخفاض أصبح ككرة الثلج. لقد سقطت أولى حجارة الدومينو، فكاد يتداعى باقي الصرح الكبير.

في شهر كانون الثاني من العام 2008 قام المجلس الاحتياطي الاتحادي الأميركي(البنك المركزي) بخفض معدل فائدته الرئيسية ثلاثة أرباع النقطة لتصل إلى(3.5%) وهذا إجراء ذو حجم إستثنائي، الغاية منه وقف النزف ومواجهة الذعر

الحاصل وإعادة بث الثقة وتهدئة حال الاسواق، وتابع البنك المركزي تخفيض سعر الفائدة على فترات وحتى نهاية نيسان حتى وصلت إلى (2%).

بدأت الازمة المالية تذر بقرنها خارج الولايات المتحدة الاميركية، البنوك المركزية (الأميركية، الأوروبية، اليابانية، الإنكليزية) تتدخل بشكل واسع وتضع بتصرف المؤسسات المصرفية (بشكل إعارة) أكثر من 600 مليار دولار كسيولة. قامت الحكومة البريطانية في 17 شباط 2008 بتأميم بنك "نور ذرن روك "Northern Rock ". وكذلك أممت الولايات المتحدة الأميركية العملاق الأميركي ميريل لانش Merrill lynch، citigroup وقامت حكومات أخرى كالحكومات الهولندية والبلجيكية واللوكسمبورغ برصد مبالغ حوالي 16 مليار دولار على مؤسسة "موريتس" للخدمات المالية كي تكبح جماح الذعر الحاصل، كما أن مصارف دولية أنشأت صندوقاً للسيولة برأسمال قدره 70 مليار دولار لتلبية الحاجات الطارئة والملحة.

وفي شهر آذار 2008 عبأت الدول الأخرى طاقاتها وتضافرت جهود المصارف المركزية مجدداً لمعالجة سوق التسليفات. وقام بنك"جي بي مورغان تشيز" بشراء بنك الأعمال الأميركي "بير ستيرنز" بسعر متدن وتحقق ذلك بالمساعدة المالية للاحتياطي الاتحادي.

- **7 سبتمبر/أيلول 2008:** وزارة الخزانة الأميركية تضع المجموعتين العملاقتين في مجال تسليفات الرهن العقاري "فريدي ماك" و"فاني ماي" تحت الوصاية طيلة الفترة التي تحتاجانها لإعادة هيكلة ماليتهما، مع كفالة ديونهما حتى حدود 200 مليار دولار.
- **15 سبتمبر/أيلول 2008:** اعتراف بنك الاستثمار "ليمان براذرز Lehman brothers " بإفلاسه، بينما يعلن أحد أبرز المصارف الأميركية وهو

"بنك أوف أميركا" شراء بنك آخر للأعمال في وول ستريت هو "ميريل لينش". هذه التفليسة كان لها آثار مباشرة وفورية بتجميد الإستدانة بين المصارف (prêts d’interbancaires) وتوقف فوري لكل عمليات الإقراض، مجبرين الحكومات الأميركية ومن ثم الأوروبية، بتبني في بداية تشرين أول- أوكتوبر 2008 خططاً مكثفة للانقاذ والدعم للقطاع المصرفي، مبينين مدى خطورة الأزمة.

- عشرة مصارف دولية تتفق على إنشاء صندوق للسيولة برأسمال 70 مليار دولار لمواجهة أكثر حاجاتها إلحاحاً، في حين توافقت المصارف المركزية على فتح مجالات التسليف. إلا أن ذلك لم يمنع تراجع البورصات العالمية.
- **16 سبتمبر/أيلول 2008:** الاحتياطي الاتحادي والحكومة الأميركية تؤممان بفعل الأمر الواقع أكبر مجموعة تأمين في العالم "أي آي جي" المهددة بالإفلاس عبر منحها مساعدة بقيمة 85 مليار دولار مقابل امتلاك(79.9%)من رأسمالها.
- **17 سبتمبر/أيلول 2008:** البورصات العالمية تواصل تدهورها والتسليف يضعف في النظام المالي. وتكثف المصارف المركزية العمليات الرامية إلى تقديم السيولة للمؤسسات المالية.
- **18 سبتمبر/أيلول 2008:** البنك البريطاني "لويد تي أس بي" يشتري منافسه "أتش بي أو أس" المهدد بالإفلاس.
- السلطات الأميركية تعلن أنها تعد خطة بقيمة 700 مليار دولار لتخليص المصارف من أصولها غير القابلة للبيع.
- **19 سبتمبر/أيلول 2008:** الرئيس الأميركي جورج بوش يوجه نداء إلى "التحرك فورا" بشأن خطة إنقاذ المصارف لتفادي تفاقم الأزمة في الولايات المتحدة.
- **23 سبتمبر/أيلول 2008:** الأزمة المالية تطغى على المناقشات في الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك.

- **26 سبتمبر/أيلول 2008**: انهيار سعر سهم المجموعة المصرفية والتأمين البلجيكية الهولندية "فورتيس" في البورصة بسبب شكوك بشأن قدرتها على الوفاء بالتزاماتها. وفي الولايات المتحدة يشتري بنك "جي بي مورغان" منافسه "واشنطن ميوتشوال" بمساعدة السلطات الفدرالية.
- **28 سبتمبر/أيلول 2008**: خطة الإنقاذ الأميركية موضع اتفاق في الكونغرس. وفي أوروبا يجري تعويم "فورتيس" من قبل سلطات بلجيكا وهولندا ولوكسمبورغ. وفي بريطانيا جرى تأميم بنك "برادفورد وبينغلي".
- **29 سبتمبر/أيلول 2008**: مجلس النواب الأميركي يرفض خطة الإنقاذ. وول ستريت تنهار بعد ساعات قليلة من تراجع البورصات الأوروبية بشدة، في حين واصلت معدلات الفوائد بين المصارف ارتفاعها مانعة المصارف من إعادة تمويل ذاتها.
- أعلن بنك "سيتي غروب" الأميركي أنه يشتري منافسه "واكوفيا" بمساعدة السلطات الفدرالية.
- **الأول من أكتوبر/تشرين الأول 2008**: مجلس الشيوخ الأميركي يقر خطة الإنقاذ المالي المعدلة.
- في 6 تشرين اول صدمة بورصة هامة في وول ستريت(Wall street)، كما على الاسواق الأوروبية والآسيوية بأكبر وأهم انخفاض في التاريخ في اسبوع(20%)، ولولا تدخل المصارف المركزية للعديد من الدول لكان الوضع في غاية الخطورة.
- ابتداء من منتصف تشرين الأول 2008، عاودت البنوك المضمونة من قبل الدول الاستدانة شيئاً فشيئاً حركتها، دون أن يمنع ذلك من حدوث ارتدادات. ذلك أن كل الأصول التي لدى البنوك والمكفولة خسرت حوالي (50%) من قيمتها. واصبحت البنوك عاجزة عن أن توجه الطلب على القروض المطلوبة من الشركات ومن الأفراد.

ثانياً: تداعيات الأزمة على نمو ناتج الدول

1: تراجع إجمالي نمو الناتج العالمي (2007– 2010)

- نما الناتج المحلي العالمي سنة 2007 بنسبة(3.9%)، وبسبب الأزمة المالية العالمية تراجع سنة 2008 إلى (1.7%)، وفي نشرة صادرة عن البنك الدولي بتاريخ 10 أبريل/نيسان، 2009 تشير بانه لا يزال الاقتصاد العالمي يعاني من أزمة مالية حادة تهدد ما تحقق من تقدم في مجال التنمية طوال عشرات السنين في الكثير من البلدان. وتعتبر اقتصادات الأسواق الصاعدة على وجه الخصوص عرضة للأزمة حيث يحدث التقلص الحاد في تدفق رؤوس الأموال العامة والخاصة في بيئة يتزايد فيها إحجام المستثمرين عن تحمل المخاطر. وتشير تقديرات البنك الدولي إلى أن حاجة العالم النامي من التمويل الخارجي ستزيد على الأرجح إلى 1.3 تريليون دولار عام 2009، ويشمل ذلك العجز في الحسابات الجارية وسداد أصل قروض القطاع الخاص التي سيستحق أجلها. وسيؤدي تراجع تدفقات رؤوس الأموال إلى ظهور فجوة تمويلية تقدر ما بين 270 مليار و700 مليار دولار.[22] وقد اعتبر رئيس البنك الدولي روبرت زوليك ان عام 2009 هو "عام شديد الخطورة" بالنسبة الى الاقتصاد العالمي، مؤكدا ان "العالم اجمع يعاني من حالة انكماش هذا العام للمرة الاولى منذ الحرب العالمية الثانية"، ومعربا عن قلقه من تصاعد النزعة الحمائية. وقال زوليك ان خطط التحفيز التي اقرتها الدول لتعزيز اقتصاداتها لن تتكفل وحدها بإصلاح الاقتصاد العالمي، وان على الحكومات ان تبذل جهودا كبيرة لاصلاح النظام المصرفي، وإن الخطر قائم في أن تكون الجهود أقل مما يجب ومتأخرة كثيرا، مضيفا ان

---

22 - البنك الدولي للإنشاء والتعمير يؤكد على أهمية إدارة المخاطر في إطار شراكته مع البلدان الأعضاء في التصدي لآثار الأزمة المالية10/4/ .worldbank.org

الاقتصاد العالمي سيواجه "موجة من التحديات". وفي وقت يقوم خلاف في وجهات النظر على ما يبدو بين الولايات المتحدة والاتحاد الاوروبي حول سبل الخروج من الازمة اذ تدعو واشنطن الى خطط انعاش اقتصادي فيما تصر بروكسل على تشديد الضوابط على القطاع المالي، رأى زوليك ان تحديد هدف خطط الانعاش الاقتصادي يتلخص بتحقيق نمو بنسبة (2%) من اجمالي الناتج الداخلي طبقاً لما اقترحه صندوق النقد الدولي (والولايات المتحدة ايضا اخيرا) معيار جيد. وعلى صعيد متصل أكد تقرير صادر عن البنك الدولي أن التجارة العالمية من الممكن أن تشهد أكبر تراجع لها منذ عقود، وتوقع أن ينكمش الاقتصاد العالمي خلال العام 2009 للمرة الأولى منذ الحرب العالمية الثانية. ويؤكد التقرير على أن العالم يخوض غمار أول كساد عالمي منذ الحرب العالمية الثانية، إذ يشهد تراجعات متواصلة ومتزامنة في معدلات الإنتاج والتجارة العالمية وانخفاضات كبيرة في الإنتاج الصناعي وأنشطة الصناعات التحويلية. وتبيَن أن أثر الأزمة على الصعيد العالمي أعمق وأوسع كثيرا مما كان متصورا من قبل. ولا تزال الآفاق الاقتصادية العالمية مجهولة الاحتمالات إلى حد كبير، مع احتمال تراجع معدلات الإنتاج والتجارة العالمية والتدني الشديد لتدفقات رؤوس الأموال إلى البلدان النامية خلال هذا العام[23] .وبالفعل فقد تراجع نمو الناتج بشكل كبير في سنة 2009 حيث أصبح نمواً سالباً، فحقق نمواً قدره ناقص(-2.2%)، ويتوقع أن يعاود نموه الحقيقي بنسبة(2.7%) سنة 2010 جدول رقم(2).

---

23 Banque Mondiale.org إعادة توجيه السياسة للتركيز على الأسرة

2: تداعيات الأزمة على ناتج الدول ذوات المداخيل المرتفعة وصادراتها[24]

نما الناتج المحلي القائم الحقيقي للدول ذات المداخيل المرتفعة على الشكل التالي:

أ : تداعيات الأزمة على الولايات المتحدة الأميركية

نما ناتج الولايات المتحدة الأميركية بنسبة(2.7%) سنة 2006، وتراجع قليلاً سنة 2007، حيث وصل إلى (2.1%)، ثم تابع تراجعه في سنة 2008 بشكل واضح إلى (0.4%)، وحقق نمواً سالباً سنة 2009 حيث وصل إلى (-2.5%)، ومن المتوقع أن يعاود النمو الإيجابي سنة 2010 فيحقق نسبة (2.5%).

وانعكس التدهور الاقتصادي سلباً على العمالة، وراح العديد من الشركات الأميركية يسرح نسبة هامة من العمال، وعلى سبيل المثال: إن ارقام البطالة ارتفعت في الولايات المتحدة الى 5 ملايين منذ اندلاع الازمة بداية العام 2008. لقد أظهرت بيانات رسمية يوم الجمعة 2009/4/3 [25] أن أصحاب الاعمال الاميركيين خفضوا 663 الف وظيفة في مارس اذار الماضي مما رفع معدل البطالة الى(8.5 %) وهو أعلى مستوياته منذ عام 1983 بحسب تقرير يلقي الضوء على تدهور سوق العمل[26]. وعدلت وزارة العمل كذلك بيانات يناير/كانون الثاني لتظهر الاستغناء عن 741 الف وظيفة وهو أكبر انحفاض منذ أكتوبر تشرين الاول عام 1949 في حين يكافح الاقتصاد كسادا دخل شهره السادس عشر. ولم يعدل خفض الوظائف في فبراير شباط وظل عند مستوى 651 الف وظيفة. ولو حاولنا أن نأخذ معدل البطالة خلال السنوات الخمس الماضية لتبين أنها كانت(5.7%) سنة 2006 وتراجعت قليلاً سنة 2007، حيث وصلت

---

24 Worldbank.org, perspectives pour l'économie mondiale 2010

25 – واشنطن (رويترز)

26 www.boursa.info 4/4/2009

إلى (5.4%)، ثم راحت بالارتفاع فوصلت إلى حوالي(8.1%) سنة 2009، وتخطت (10%) سنة 2010[27].جدول رقم(3).

جدول رقم(2)

التغيرات السنوية في الاقتصاد العالمي و في الدول ذوات الدخل المرتفع

اسعار الاستهلاك	2006	2007	2008	2009	2010	2011
الدول السبع المتطورة (G7)	2.2	2.0	3.1	− 0.2	1.1	1.7
الولايات المتحدة الاميركية	3.3	2.9	3.8	− 0.5	1.6	2.4
اسعار المواد الأولية						
(%)المواد الأولية غير الطاقة	29.1	17.1	21.0	21.6 −	5.3	0.7
اسعار النفط($ البرميل)	64.3	71.1	97.0	61.8	76.0	76.6
النمو الحقيقي للناتج المحلي القائم(العالم)	**4.0**	**3.9**	**1.7**	**− 2.2**	**2.7**	**3.2**
نمو ناتج الدول ذات الدخل المرتفع	3.5	2.6	0.4	3.3 -	1.8	2.3
نمو ناتج دول منظمة التعاون والتطور الاقتصادي((OCD?)	2.9	2.5	0.3	3.3 -	1.8	2.3
– منطقة اليورو	3.1	2.7	0.5	3.9 -	1.0	1.7
فرنسا	2.4	2.3	0.3	2.3 -	1.6	1.9
إسبانيا	4.0	3.6	0.9	3.6−	0.6 -	1.0
إلمانيا	3.4	2.6	1.0	4.8 -	1.6	1.9
إيطاليا	2.1	1.5	1.0 -	4.7 -	0.8	1.4
– اليابان	2.0	2.3	1.2 -	5.4 -	1.3	1.8
الولايات المتحدة الأميركية	2.7	2.1	0.4	2.5 -	2.5	2.7
الدول غير الاعضاء في منظمة التعاون والتطور الاقتصادي	5.5	5.4	2.6	2.3 -	2.9	3.9

Banque Mondiale, perspectives pour l' l'économie mondiale2010, résumés régionaux

27 التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2010، ص 297

جدول رقم(3)

البطالة في الدول المتقدمة والناهضة

نسبة مئوية

	2005	2006	2007	2008	2009
معدل البطالة في الدول المتقدمة	6.1	5.7	5.4	5.8	8.1
الولايات المتحدة	5.1	4.6	4.6	5.8	8.9
منظمة اليورو منها:	8.6	8.2	7.4	7.6	10.1
ألمانيا	10.6	9.8	8.4	7.3	9.1
فرنسا	9.3	9.2	8.3	7.8	9.6
أيطاليا	7.7	6.8	6.0	6.2	7.4
المملكة المتحدة	4.8	5.4	5.4	5.5	4.6
اليابان	4.4	4.1	3.8	4.0	8.3
كندا	6.8	6.3	6.0	6.2	4.9
الدول الأسيوية حديثة التصنيع	4.0	3.7	3.4	3.5	4.3

التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2010، ص 297

ب : تداعيات الأزمة على منطقة اليورو

لقد نما ناتج منطقة اليورو بنسبة(3.1%) سنة 2006 ثم راح بالتراجع فوصل إلى (2.7%) سنة 2007، وتراجع النمو إلى(0.5%) سنة 2008، وحقق نمواً سلبياً سنة 2009 فوصل إلى(− 3.9%)، ومن المتوقع أن ينمو نمواً إيجابياً في سنة 2010 بنسبة (1.7%) جدول رقم(2).

ونتيجة لواقع الاقتصاد الأوروبي المأزوم، سجل معدل البطالة ارتفاعا طفيفاً في الاتحاد الأوروبي – يشمل 27 دولة. في سبتمبر/أيلول 2008 عند مستوى(57.%) بزيادة ملموسة عن شهر أغسطس/آب (7.3%) بحسب مكتب الإحصاءات التابع للاتحاد الأوروبي. إلا ان المعدل قد اصبح يفوق الـــ(10%) في نهاية العام 2009. ووصل عدد العاطلين عن العمل إلى 16 مليون عامل، وهو اعلى مستوى له منذ 11 سنة. ووفقاً لعدد من الاقتصاديين فقد يصبح معدل البطالة حوالي(10.5%) في نهاية القسم الثاني من السنة 2010 [28]. ولو أخذنا نماذج من دول في الاتحاد الأوروبي لتبين لنا بموضوع البطالة التالي: زاد عدد العاطلين عن العمل في ألمانيا في ظل ركود اقتصادي عميق، وفي ظل تراجع الصادرات التي تشكل جزءا كبيرا من إيرادات الميزانية الألمانية. وبهذا يصل عدد العاطلين الإجمالي إلى 3.267 ملايين من إجمالي عدد السكان البالغ نحو 82 مليون نسمة وبذلك يبلغ معدل البطالة في ألمانيا(8.3%) في يناير/كانون الثاني 2009 متخطياً مستوى (7.4%) التي كانت عليه الشهر الذي سبقه[29]، ولا يستبعد أن يصل العدد إلى 4 ملايين. وتعكس أرقام البطالة عمق الركود الذي يعاني منه أكبر اقتصادات أوروبا. وشكلت البطالة في فرنسا حوالي الــ(15%) اي حوالي 3 ملايين عاطل عن العمل. وسجل معدل البطالة ارتفاعا بدرجة أكبر في إسبانيا ليبلغ(11.9%) في سبتمبر/أيلول مرتفعاً الى(11.5%) عن الشهر الذي سبقه.وبقي معدل البطالة في المملكة المتحدة محافظاً على معدله خلال السنوات 2005 إلى 2009، جدول رقم(3). وبتاريخ 23 حزيران /يونيو 2009 أصدرت المفوضية الأوروبية تقريراً عن حجم خسائر دول الاتحاد الأوروبي جراء الأزمة، فقدرها بنحو 2.8 تريليون دولار أميركي.

---

28 http://fr.finance.yahoo.com/actualités/une-croissance-molle-1-2-attendue-dans-la-zone-euro-en2010-reuters_molt-a44c7d5061f9.html?x=.Andy Bruce, Le jeudi 21 janvier 2010, à 18h 39 CET

29 www.aljazeera.net2009/1/29

ج: تداعيات الأزمة على اليابان

نما الناتج المحلي القائم لليابان بنسبة(2%) سنة 2006 وأصابه التحسن قليلا سنة 2007 فوصل إلى (2.3%)، في حين حقق في سنة 2008 نمواً سالباً نسبته (–1.2%)، وكذلك في العام 2009 تابع النمو السلبي حيث وصل إلى (–5.4%)، ومن المتوقع أن ينمو نمواً إيجابياً متواضعا سنة 2010 نسبته (1.3%). وارتفع معدل البطالة في اليابان الى ثلاثة ملايين شخص، وهو رقم قياسي كبير لم يُسجل مثيله في عز الازمة الاقتصادية في التسعينات.

وحققت الصادرات اليابانية انخفاضاً قياسياً بلغ)35%(في ديسمبر/كانون الأول 2008 مقارنة بالشهر نفسه من العام السابق، وهبطت الصادرات اليابانية لأوروبا والولايات المتحدة وباقي آسيا بوتيرة قياسية في ديسمبر/كانون الأول، ورغم أن الصادرات إلى الولايات المتحدة أخذت تتراجع منذ تفاقم أزمة الرهن العقاري الأميركية لتصل إلى أزمة ائتمان عالمية فقد صمد الطلب الآسيوي طوال معظم العام، لكن الصادرات الإقليمية تتهاوى الآن بالسرعة نفسها. وأثناء عام 2008 كله هبط فائض الميزان التجاري لليابان)80%(وكان هذا أكبر معدل هبوط منذ عام 1981 حين بدأت اليابان تسجيل فوائض تجارية بصورة منتظمة. ففي اليابان تراجعت مبيعات السيارات الجديدة عدا السيارات الصغيرة، بنسبة(27.9 %) في يناير/كانون الثاني بالحساب السنوي، متراجعة إلى أدنى مستوى لها منذ 41 عاما، بحسب الخبراء. وهذا التراجع هو السادس على التوالي والأشد قسوة منذ مايو/أيار 1974 [30].

---

30 /rsawa.solutrix.com/arabic2/2/2009

وقد كان للأزمة تداعيات واضحة على اليد العاملة النشطة. فبعد أن كانت البطالة محافظة على مستواها حتى 2008، فإنها قد قفزت بشكل كبير حيث وصلت إلى (8.3%) سنة 2009 جدول رقم(3).

أما الدول غير الأعضاء في منظمة التعاون والتطور الاقتصادية(OCDE) فقد كان النمو لديها(5.4%) سنة 2007، وتراجع إلى (2.6%) سنة 2008، وحقق نمواً سالباً سنة 2009 بنسبة (-2.3)، ومن المتوقع أن ينمو في سنة 2010 بنسبة (2.9%).

3: تداعيات الأزمة على ناتج الدول النامية

كما نما الناتج المحلي القائم الحقيقي لسائر الدول النامية بنسبة (8.1%) سنة 2007، ثم تراجع إلى(5.6%) سنة 2008 وتابع تراجعه ليصبح (1.2%) عام 2009، جدول رقم(4)، وأفادت تقارير البنك الدولي أن ثلاث دول من بين كل أربع فقيرة تنقصها الموارد اللازمة للتغلب على الفقر المتزايد خلال التباطؤ المستمر، في حين لن تتمكن المؤسسات المالية الدولية بمفردها من مساعدتها خلال الأزمة. أما كيف تمظهرت تداعيات الأزمة على نمو الناتج المحلي القائم على صعيد المناطق الاقليمية فكان على الشكل التالي:

أ : تداعيات الازمة على آسيا الشرقية والمحيط الهادي

- إن **اقتصادات دول آسيا الشرقية والمحيط الهادي** تأثرت بقوة بالهبوط الكبير الذي حصل في مجال استثمار الشركات على المستوى العالمي خلال العالم 2008. فالازمة المالية العالمية أبطأت مساهمات الاستثمار إلى القطاع الخاص، وخُطط الاستثمار قد أعيد النظر فيها. وتَكَوُّن الثروة، والمداخيل، وطلب السلع الاستهلاكية كلها قد تراجعت ما خلا الصين، يمكن القول بأن الاستثمار في المنطقة قد تأثر بشكل خاص وقوي، وكذلك أسواق الاسهم المحلية انهارت بنسبة (60%) بين

يناير وأوكتوبر/تشرين الأول من العام 2009.كما تراجعت أسعار الفوائد. لقد تراجعت الاستثمارات في معظم دول المنطقة المتقدمة منها والناهضة أو (الناشئة)من الفصل الأخير من سنة 2008 وحتى الفصل الثاني من سنة 2009. وعلى سبيل المثال فإن الاستثمارات في تايلند انكمشت (42%) في أول فصل من 2009 وكذلك الأمر بالنسبة لماليزيا،حيث حصل تراجع كبير في الفصل الأخير من سنة 2008 و(14%) في الفصل الأول من العام 2009، في حين أن عدداً من الدول أصابها التراجع القوي، ومنها تايوان الذي تراجع الاستثمار فيها خلال أربعة فصول متتالية وبنسبة أكثر من (40%)[31].

- نما الناتج الحقيقي لدول آسيا الشرقية والمحيط الهادي بنسبة(11.4%) سنة 2007، وأصيبت اقتصاداتها بهزة قوية في العام 2008 ، ساهمت في إحداث انكماش في الناتج المحلي القائم الذي تراجع إلى (8.1%) سنة 2008، وتابع تراجعه سنة 2009 ليصل إلى (6.8%). وهو أكبر انخفاض مسجل منذ الانكماش الاقتصادي الحاصل في سنة 2001 المرتبط بأزمة فقاعة الانترنت، كما كان مثلها في ازمة النمور الآسيوية سنة 1997-1998. وقد ساعد ارتفاع سعر البترول الخام وانخفاض اسعار المواد الأولية إلى الاضرار بمصالح العديد من دول المنطقة، كما هو الحال بالنسبة لاندونيسيا، وكذلك لماليزيا وفييتنام، وكما هي الحال بالنسبة لتايلند والفيليبين المصدرتين للمنجات الغذائية والمواد الأولية. إن التراجع المستمر في مستوردات الولايات المتحدة واليابان منذ حوالي سنتين، ضغط قوياً على نمو العديد من دول المنطقة وكبح عملية نمو التجارة بين دولها.

---

31 Banque mondiale.org, perspectives pour l'économie mondiale 2010

جدول رقم(4)

نمو ناتج بعض دول آسيا وأوروبا الشرقية

2011	2010	2009	2008	2007	2006	
5.8	5.2	1.2	5.6	8.1	7.7	نمو ناتج الدول النامية
8.2	8.1	6.8	8.0	11.4	10.1	آسيا الشرقية والمحيط الهادي
9.0	9.0	8.4	9.0	13.0	11.6	الصين
5.8	5.6	4.5	6.1	6.3	5.5	اندونيسيا
4.0	3.5	-2.7	2.6	4.9	5.1	تايلاند
3.6	2.7	6.2-	4.2	7.1	7.5	أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى
3.0	3.2	-8.7	5.6	8.1	7.7	روسيا
4.2	3.3	-5.8	0.9	4.7	6.9	تركيا
3.4	2.2	1.6	4.9	6.7	6.2	بولونيا
7.4	6.9	5.7	5.7	8.5	9.0	آسيا الجنوبية
8.0	7.5	6.0	6.1	9.1	9.7	الهند
4.0	3.0	3.7	2.0	5.7	6.2	الباكستان
5.8	5.5	5.9	6.2	6.4	6.6	بنغلادش

Banque Mondiale, perspectives pour l' l'économie mondiale 2010, résumés régionaux

لقد تحولت الأزمة المالية الاقتصادية التي حصلت في الولايات المتحدة الأميركية إلى أزمة تمويل عالمية منذ تشرين الأول/اوكتوبر 2008، حيث ضاعفت الضغوطات على اقتصاد دول المنطقة خصوصاً حين زادت الفوائد على الاقتراض. لقد تأثرت المنطقة من عمليات البيع الواسعة للاستثمارات في أسهم رأس المال، والتباطؤ الحاد في حجم الصادرات.

إن اقتصادات دول هذه المنطقة التي تعتبر اقتصادات منتجة للمواد الاستهلاكية وللتجهيزات -لأنها مرتبطة بشبكة الانتاج العالمي- أصاب مبادلاتها التجارية وانتاجها بين سبتمبر/ أيلول 2008 ومارس 2009 التراجع القوي. فصادراتها التي تقيم بالدولار قد تراجعت بشكل كبير فهبطت حوالي(25%)، في حين أصيب انتاجها(ما عدا الصين) بتراجع بين (15% و 30%) خلال الفترة المذكورة. ويلاحظ أن اقتصادات الدول ذات الدخول العالية كاليابان وكوريا الجنوبية وسنغافورة وتايوان وهونغ كونغ تأثرت بقوة بسبب ذلك[32]. وبالرغم من تحسن مبادلات هذه الدول شيئاً ما خلال العام 2009 إلا أن حجم صادرات المنطقة قد تراجع بنسبة(13.5%)، كما تراجعت المستوردات بنسبة(12.1%). ولا بد من الإشارة إلى أن صادرات الصين بدأت بالتحرك الإيجابي القوي ابتداءً من شهر أيلول 2009 وبنسبة (22.4%) بعد انخفاض مريع في شهر مارس/آذار 2009 وصل إلى (54%)، ونمت صادرات المنطقة بنسبة (38%) في الدول النامية، و(17%) بالنسبة للدول حديثة التصنيع. وموازاة لذلك فإن الإنتاج الصناعي لأغلب دول المنطقة نما بشكل تصاعدي كبير جداً، فنما في ماليزيا وتايلاند على سبيل المثال بنسبة (18%)، بعد أن كان قد تراجع بنسبة(30%) و (50%) على التوالي [33]. جدول رقم(4).
وباختيارنا عدداً من الدول نرى ان نموها كان على الشكل التالي:

- **نما الناتج المحلي القائم للصين** سنة 2006 بنسبة (11.6%) وتابع تألقه سنة 2007 فنما بنسبة(13%)، لكنه تراجع سنة 2008 إلى (9.0%)، وتابع تراجعه سنة 2009 إلى(8.4%). وبالرغم من تراجع نمو الناتج الصيني إلا أنه يتقدم بخطى ثابتة، فقد كانت قيمة الناتج في العام 2006 حوالي 2 تريليون و 610 مليارات دولار ارتفع

32 Banque Mondiale, perspectives pour l'économie mondiale 2010: Asie de l'Est et Pacifique

33 Worldbank.org, perspectives pour l'économie mondiale 2010 , Asie de l'Est et Pacifique.

في سنة 2007 إلى 3 تريليون و 222 مليار دولار وتابع تألقه في العام 2008 حيث وصل إلى 3 تريليون و 978 مليار دولار ، ورغم اشتداد الأزمة العالمية ورغم تراجع الطلب العالمي على المنتجات الصينية فقد واصل الناتج نموه وحقق 4 تريليون و 478 مليار سنة 2009 ومن المتوقع له أن يصل إلى 5 تريليون و 92 مليار في العام 2010 و5 تريليون و799 مليار في العام 2011، وذلك حسب توقعات البنك الدولي. وهذا الاستمرار بالنمو، يفسر إلى استمرار نمو الاستثمار في المجال الصيني، وكذلك القدرة المتنامية على امتصاص المعروض من الانتاج في السوق الداخلية نتيجة لتزايد الطلب الداخلي. فناتج الفرد الصيني قد نما بشكل مستمر خلال السنوات الخمس الأخيرة فبعد أن كان لا يتعدى في سنة 2006 الـ 1976 دولاراً ، ارتفع في العام 2007 ليصل إلى 2425 دولاراً، وتابع نموه بشكل واضح في العام 2008 حيث وصل إلى 2975 دولاراً، وهو بحدود الـ 3329 دولاراً في العام 2009، ومتوقع له أن يصل إلى 3762 دولاراً في العام 2010 و4258 دولاراً في العام 2011. وجدير بالملاحظة أن ناتج الصين قد نما في الفصل الأول من سنة 2010 بنسبة (15%) جدول رقم (4).

- **نما ناتج اندونيسيا** بمعدل(6.3%)سنة 2007، وتراجع هذا النمو إلى (6.1%) سنة 2008 وتابع تراجعه سنة 2009 ليصل إلى (4.5%)، وبالرغم من التراجع الواضح إلا أن النمو لا يزال إيجاباً ونسبته لا تزال من أرفع نمو في العالم(جدول رقم (4).
- **نما ناتج تايلند** بشكل أكثر تواضعاً، وبنسبة(4.9%) سنة 2007، لكنه تراجع إلى (2.6%) سنة 2008، وهو بحدود ناقص (-2.7) سنة 2009 جدول رقم(4).
- إن حجم صادرات دول آسيا الشرقية والمحيط الهادي قد تراجع من (8.3%) سنة 2007 إلى (2.6%) سنة 2008، في حين سجل تراجع **صادرات** المنطقة حوالي (13.5%) سنة 2009 ويمكن القول بأنه لأول مرة منذ سنوات فإن حجم

المبادلات لم يساهم في تدعيم نمو المنطقة. وقد انعكست نتائج ذلك على ميزان المدفوعات، حيث سجل الحساب الجاري تراجعاً في النمو الايجابي من(8.5%) سنة 2008 إلى (6.9%) سنة 2009. ولا بد من الإشارة إلى أن صادرات الصين كانت حوالي (30%) من الناتج المحلي الصيني، ووصلت الصادرات في سنة 2008 إلى اقل من (20%). وتعزو جريدة نيويورك تايمز تراجع الاقتصاد الصيني إلى حالة الانكماش التي يعرفها الاقتصاد الأميركي في إشارة إلى ترابط اقتصاد البلدين، إذ إنه كلما تراجعت عمليات الشراء في الولايات المتحدة تراجعت المبيعات الصينية. ولوحظت مبكراً آثار تباطؤ الاقتصاد العالمي على قطاع الصناعة الصيني وخاصة الصناعات التحويلية التي شهدت تعطل عشرات المشاريع الاستثمارية قيمتها مليارات الدولارات. وتأثر قطاع الصلب في الصين بشكل واضح، حيث إن تراجع أسعار العقارات وجمود الاستثمارات على الصعيد العالمي أدى إلى تراجع الطلبات على الصلب وتهاوي أسعاره[34]. لقد أوضح البنك الدولي أن بلدان شرق آسيا تسجل «أكبر خسائر تجارية في ضوء انخفاض الصادرات وتراجع الأسعار وهبوط قيمة العملة».[35]

وأدى ذلك إلى صعود نسبة البطالة في الصين حيث وجد بين 20-30 مليون عامل مهاجر أنفسهم بلا عمل بسبب الأزمة، بحسب ما أعلنت السلطات الصينية التي تخشى تصاعد التوتر الاجتماعي.[36]

---

34 http://web.worldbank.org/WBSIT▯/▯XT▯RNAL/ACCU▯IL▯XTN/▯XTD▯CPGFR▯/▯XTPROSCP▯CTFR▯/▯XTGBLPROSP▯CTFR▯/0,,contentMDK:21988505~pagePK:51449432~piPK:5374041~theSitePK:626867,00.html

35 جريدة الحياة، لندن، 2009/3/19

36 /rsawa.solutrix.com/arabic2/2/2009

إن مبيعات المدن الصينية الكبرى تراجعت بنسبة(40%) سنة 2008 بالمقارنة مع العام السابق، كما تراجعت المداخيل الحكومية التي شهدت أيضا أدنى مستوى للإنتاج الصناعي خلال سبع سنوات.

وفي مؤشر آخر على تباطؤ الاقتصاد الصيني تراجع استهلاك الطاقة الكهربائية لأول مرة منذ عام 2005 في إشارة إلى أن الصناعات الكبرى التي تعتبر أكبر مستهلك للطاقة تشهد تراجعاً واضحاً. وشهدت صناعة الالكترونيات والمعلومات الصينية نمواً سلبياً من حيث الايرادات وحجم الصادرات والأرباح في الفترة من يناير الى فبراير في العام 2008 جراء تداعيات الأزمة المالية.

لقد أفادت الأرقام الصادرة عن وزارة الصناعة وتكنولوجيا المعلومات والتي نقلتها وكالة الأنباء الصينية (شينخوا)بأن إيرادات مبيعات صناعة الالكترونيات والمعلومات تقلصت (13.3%) في تلك الفترة بانخفاض (26.1%) عن أواخر السابقة الماضية ويعزى هذا الانكماش إلى التراجع الحاد في الصادرات. وفي هذا الصدد، سجلت هذه الصناعة صادرات بقيمة (51.1 مليار دولار امريكي) في اول شهرين بانخفاض(19.2%) على اساس سنوي. وفي نفس الفترة، بلغت أرباح الصناعة (475 مليون دولار امريكي) وسجل ذلك تراجعا بنسبة(85.7%) على اساس سنوي.الجدير بالذكر ان صناعة الالكترونيات والمعلومات تضم كافة المؤسسات المملوكة للدولة والمؤسسات الأخرى التي لا يقل حجم مبيعاتها السنوية عن (735.3 الف دولار امريكي).

كل العوامل السابقة الذكر لم تمنع الاقتصاد الصيني من إعادة التحرك وإعادة النهوض بأسرع مما حصل في العالم، وإن أردنا أن نكون أكثر دقة يمكن الاستخلاص بأن نمو الصين هو الذي كان واضحاً، فأرقام الناتج المحلي القائم للمنطقة تؤكد تأثرها بالأزمة

بشكل كبير حيث لم ينمو ناتجها بأكثر من (1.3%) بعد أن كان قد وصل إلى (4.8%) سنة 2008. وأنه لمفيد أن ننوه بأن عودة الاندفاع إلى الاقتصاد الصيني أعطت ثمارها على مستوى المنطقة فانتعش الطلب على صادراتها. إن الانفاق على قطاع الخدمات ساهم أيضاً في طلب المواد الأولية من دول المنطقة وبالاخص من أندونيسيا، وغينيا الجديدة، ولاوس(أيضا من استراليا)، وماليزيا وتايلند(السلع الالكترونية)، كما أنه لا يجب أن يستهان بنمو الانفاق الاستهلاكي في الصين الذي ساهم في تنشيط الطلب لسلسلة من سلع الاستهلاك في المنطقة.

ب : تداعيات الازمة على شرق أوروبا وآسيا الوسطى[37] : تعتبر منطقة أوروبا الشرقية والوسطى وآسيا الوسطى من المناطق النامية، وهي من المناطق التي أصابتها بقوة شظايا الأزمة المالية. إن نمو الناتج المحلي القائم السريع، الذي سُجل خلال العقدين الماضيين في أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى، والذي يفسر بالإصلاحات الواسعة التي قامت بها دول المنطقة(خصوصاً تلك المؤهلة لدخول الاتحاد الأوروبي) أصابها البطء في سنة 2008، والتراجع في العام 2009. إن الأزمة المالية العالمية قد أثرت على حصة هذه المنطقة من رؤوس الأموال ومن التوظيفات لديها. من جهة أخرى، فالعجز الكبير في الحساب الجاري المصابة به العديد من هذه الدول، والتي تعتمد بدرجة كبيرة على رؤوس أموال قصيرة الأجل، كمصدر للتمويل، أظهرت عطوبية وهشاشة كبيرة.

إلا أنه تجب الإشارة إلى أن الارتفاع الكبير في أسعار المواد الأولية بين سنة 2006 وحتى منتصف 2008، كان عاملاً مهماً للتضخم الكبير المسجل في كل دول المنطقة.

---

37 www.aawsat.com جريدة الشرق الأوسط العدد 11085 4 ابريل 2009

إن الأزمة المالية العالمية وتباطؤ النمو خارج حدود المنطقة أضعف بشكل عام الضبط والتقويم. ذلك أن العديد من قطاعات المصارف في العديد من هذه الدول أصيب بصعوبات كبيرة على سبيل المثال هنغاريا، والاتحاد الروسي، وأوكرانيا. حتى أن العديد من اقتصادات الدول التي لم تتأثر مباشرة بالأزمة المالية العالمية قد أصيبت أيضاً بالأزمة. لقد تراجع النمو سنة 2008 في منطقة أوروبا الوسطى والشرقية – بلغاريا– بولونيا، رومانيا ودول البلطيق– باستثناء تركيا. ذلك أن تراجع الطلب في دول الاتحاد الأوروبي كبح التصدير إليها من قبل هذه الدول. كما أن التوتر في العديد من الدول أجبرها على تقليص موازناتها العامة، وذلك للتخفيف من ضغط التضخم. يمكن القول أن النمو قد توقف في دول البلطيق: لقد أصاب لتونيا وأستونيا الركود، أما ليتوانيا فقد خرجت من هذا الوضع بشكل أفضل.

إن الأزمة المالية العالمية قد هزت الطلب الداخلي في هنغاريا، واضطرها لأن تقبل قرضاً بقيمة 15 مليار دولار من البنك الدولي. أما تركيا فقد تراجع النمو لديها بسبب الضغوطات التمويلية وارتفاع أسعار الفوائد، وهما عاملان كانا مؤثرين.

باختصار يمكن القول إن عام 2009 ليس حاله أفضل، ذلك أن تباطؤ النمو في دول الاتحاد الأوروبي وكذلك في روسيا والصين حد من إمكانيات تصدير منتجات هذه الدول إليها. على سبيل المثال: إن صناعة البناء وصناعة السيارات في تركيا قد وضعت موضع التجربة المُرّة، مع أنها كانت تجربة ناجحة في تركيا وكذلك في أوروبا الوسطى والشرقية.

ولقد نما الناتج الحقيقي لدول أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى بنسبة هامة (7.1%) سنة 2007 وكان مستنداً على تصدير النفط. وتراجع النمو إلى (4.2%)

سنة 2008 بسبب التراجع الكبير في أسعار النفط وأيضاً بسبب أزمة المصارف الروسية ، وتابع تراجعه أكثر ليصبح نمواً سالباً سنة 2009 ويحقق ناقص(–6.2%). ومن المتوقع أن يعاود نموه الإيجابي سنة 2010 ليصل إلى (2.7%) ورأى البنك الدولي، أن منطقة أوروبا الشرقية ووسط آسيا «تضررت تحديداً من التراجع السريع للصادرات والاستثمارات الأجنبية وتحويلات المغتربين وتسديد الائتمان »[38] جدول رقم(4).

وبالإجمال، وتجسيداً لجوانب الضعف القائمة قبل اندلاع الأزمة في العديد من البلدان (وخاصة العجز في حساب المعاملات الجارية الناشئ عن الاختلالات الكبيرة في مدخرات القطاع الخاص واستثماراته)، كانت البلدان النامية في منطقة أوروبا وآسيا الوسطى هي الأكثر تضرراً من هذه الأزمة، حيث انخفض إجمالي الناتج المحلي بنحو (6.2%) في عام 2009. وبالرغم من توقع ارتفاع إجمالي الناتج المحلي بواقع(2.7%) في عام 2010، و(3.6%) في عام 2011، فإن معدلات النمو في معظم بلدان المنطقة ستظل أقل من إمكاناتها، ولن يكون بالإمكان معالجة مشكلة البطالة وإعادة هيكلة البنوك خلال تلك الفترة. وسيظل الارتفاع الكبير في نسب القروض المتعثرة، وزيادة أسعار الفائدة، وضعف تدفقات رؤوس الأموال الدولية يشكل تحديات أساسية في المدى القريب. ومقارنة بالفترة السابقة لاندلاع الأزمة، من المرجح أن يؤدي ارتفاع القروض المتعثرة، وضعف التمويل الحكومي، وضعف تدفقات رؤوس الأموال الدولية إلى الحد من نمو الاستثمارات في العديد من البلدان. علاوة على ذلك، مازالت هناك مخاطر كبيرة لحدوث هبوط في التوقعات، بما في ذلك حدوث كساد مزدوج أو زيادة المصاعب المالية بالنسبة للبنوك في المنطقة. وبالرغم من تحسن أوضاع التمويل الدولي وإجراءات التصحيح والتكيف الداخلية، من المتوقع أن تزيد

38 Worldbank.org, perspectives pour l'économie mondiale2010, Europe et Asie central.

الاحتياجات المتعلقة بالتمويل الخارجي في المنطقة على التدفقات الداخلة بما يصل إلى 54 مليار دولار في عام 2010[39] جدول رقم(4). أمثلة معبرة :

- **نما ناتج الاتحاد الروسي** بشكل تقهقري خلال السنوات الثلاث الماضية، فعلى اثر الأزمة المالية العالمية وبعد أن حقق نمواً قدره (8.1%) سنة 2007 تراجع سنة 2008 إلى (5.6%) وتابع تراجعه سنة 2009 حتى أصبح نموا سالباً نسبته ناقص(-8.7%) من المتوقع له أن يعاود نموه الإيجابي سنة 2010 ليصل إلى (3.2%) جدول رقم(3).
- **ولم تسلم تركيا** من براثن الأزمة المالية فتأثر نمو انتاجها بشكل واضح. ذلك أنه بعد أن نما ناتجها بنسبة (4.7%) سنة 2007، تراجع إلى (0.9%) سنة 2008 وأصبح نمواً سالباً سنة 2009 فوصل إلى(-5.8%) ومن المتوقع أن يعاود نموه الإيجابي سنة 2010 ليصل إلى (3.3%) جدول رقم(4).
- **ونما ناتج بولونيا** بشكل مقبول سنة 2007 حيث حقق نمواً قدره(6.7%) وتراجع سنة 2008 إلى (4.9%) وتابع تراجعه سنة 2009 ليصل إلى (1.6%) ومن المتوقع له أن ينمو في سنة 2010 ليصل إلى (2.2%)جدول رقم(4).

ج: تداعيات الأزمة على جنوب آسيا: يبدو أن منطقة جنوب آسيا قد أفلتت من براثن أسوأ الآثار الناجمة عن هذه الأزمة. لكن نمو إجمالي ناتجها المحلي الذي يقدر بنحو(8.5%) سنة2007 هبط إلى (5.7%) في عام 2008، ولم يتمكن في العام 2009 من تحسين مستواه فبقي على (5.7%) معدل النمو كما في عام 2008 وهذا

---

39 Web.worldbank.org/WBSITE/EXTERNAL/EXTARABICHOME/NEWSARABIC/0بيان صحفي رقم:DEC/AR/234/2010تقرير للبنك الدولي بعنوان: مع تباطؤ تعافي الاقتصاد العالمي، البلدان النامية تعاني من شح التمويل

ما يمثل تباطؤاً ملحوظاً عن فترةالانتعاش، ويرجع ذلك بدرجة كبيرة إلى الإنخفاض الملموس في نمو الاستثمارات. وتعتبر تدفقات رؤوس الأموال الخاصة الداخلية- وهي إحدى القنوات الأساسية لانتقال الأزمة- أقل تأثيراً وأهمية كنسبة من إجمالي الناتج المحلي في جنوب آسيا (خاصة الاستثمار الأجنبي المباشر) مقارنة بمعظم المناطق الأخرى. كما اتصف الطلب المحلي في المنطقة بالمرونة النسبية، نتيجة للسياسات التي اتخذتها بلدان المنطقة على صعيد الاقتصاد الكلي لمواجهة التقلبات الدورية. ومن المتوقع أن ينتعش معدل النمو ليبلغ(6.9%) في عام 2010، و(7.4%) في عام 2011 جدول رقم(4).

- **حققت الهند** نمواً ملموساً سنة 2006 حيث وصلت قيمة الناتج المحلي القائم إلى 874 مليار دولار وبنمو نسبته (9.6%) وتابعت اندفاعتها في سنة 2007 حيث وصل الناتج إلى 1 تريليون و 123 مليار وحققت نسبة نمو (9.1%)، إلا أن النمو تراجع ثلاث نقاط في سنة 2008 فوصل إلى (6.1%)، وكانت قيمة الناتج حوالي 1تريليون و 119 مليار دولار، ولم يتمكن في سنة 2009 من معاودة النهوض أكثر فاستقر النمو على (6.0%)وكانت قيمته 1 تريليون و 232 مليار دولار. ويتوقع له أن يصل إلى 1 تريليون و 467 مليار دولار، ويكون النمو بحدود (7.5%) سنة 2010، و (7.5%) سنة 2011. وإن كان النمو لم يصبح سالباً كما هو حال سائر الدول المتطورة، فالفضل في ذلك يعود إلى سياسة الدولة التي تعمل على تشجيع الاستثمار، معتمدة على نمو القدرة الشرائية الداخلية للفرد التي ساهمت كثيراً في زيادة الطلب الداخلي على المنتجات الوطنية. جدول رقم(4).
- **وتأثرت باكستان** بتداعيات الأزمة بشكل ملحوظ، فبعد أن كان النمو قد حقق (5.7%) سنة 2007 تراجع إلى (2.2%) سنة 2008 وعاود اندفاعته ليحقق نمواً سنة 2009 نسبته (3.7%). جدول رقم(4).

▪ **اما بنغلادش** فحافظت على نموها متحدية الكثير من الصعاب بصلابة وقوة. فالناتج المحلي الذي كانت نسبة نموه في سنة 2007 حوالي (6.6%)، استمر على وتيرته فحقق نموا نسبته (6.2%) سنة 2008، وتابع اقتصاد بنغلادش صموده سنة 2009 ليحقق نمواً (5.9%)، ومن المتوقع له أن يكون (5%) سنة 2010. جدول رقم(3).

د: تداعيات الازمة على أميركا اللاتينية والبحر الكاريبي: لم تسلم أميركا اللاتينية ومنطقة الكاريبي من تداعيات الأزمة المالية العالمية.، فسجل الناتج المحلي نمواً نسبته (5.3%) بين 2004 و 2008، وهو النمط الأسرع في نمو الناتج المحلي القائم خلال العقود الثلاثة الماضية. نما الناتج الحقيقي لدول أميركا الجنوبية والكاريبي بنسبة (5.5%) سنة 2007، وتراجع إلى (3.9%) سنة 2008 إلا انه تجب الإشارة إلى أن تباطؤ التصدير إلى الولايات المتحدة والذي لم يحقق إلا (1.7%) سنة 2008 مقابل (5.0%) سنة 2007 كان سبباً أساسياً في تباطؤ النمو. في حين أن ميزان الحساب الجاري قد تراجع من فائض (0.5%) سنة 2007 إلى عجز نسبته(0.5%) سنة 2008. جدول رقم(4). وحقق الناتج نمواً سلبياً سنة 2009 حيث وصل إلى ناقص (- 2.6 %).

ولقد سجل الناتج الصناعي تراجعاً واضحاً، وكانت نسبته(5.3%) سنة 2008، ومع أن بداية العام 2009 كانت شبه متعثرة إلا انه سجل نمواً في الأشهر الاخيرة من العام قدره (9.8%)، وكان تراجع حجم الصادرات كبيراً حوالي (25%) في الأشهر الأولى للأزمة المالية، وبشكل عام فإن تراجع مداخيل عدد من الدول عائد إلى تراجع أسعار المواد الأولية. جدول رقم(5).

جدول رقم(5)

التغيرات في نمو ناتج دول اميركا الجنوبية والكاريبي

	2006	2007	2008	2009	2010	2011
أميركا الجنوبية والكاريبي	5.6	5.5	3.9	2.6−	3.1	3.6
البرازيل	4.0	5.7	5.1	0.1	3.6	3.9
المكسيك	4.8	3.3	1.4	7.1−	3.5	3.6
الارجنتين	8.5	8.7	6.8	2.2−	2.3	2.4

Banque Mondiale, perspectives pour l’ l’économie mondiale2010, résumés régionaux

لقد تمكنت بوليفيا من تحقيق أفضل النتائج بنمو قدره (10.5%)، وتأتي بعدها الأرجنتين بنمو قدره (8.7%). وتأتي البيرو بنمو (7.4%)، وحققت دول الكاريبي نمواً قدره(5.9%)، ومهم معرفة أن المكسيك قد اصاب ناتجها التراجع الكبير فوصل التراجع في الفصل الثاني من العام 2009 إلى (9.7%) وتراجع أيضاً في الفصل الثالث بنسبة(6.3%) مقارنة بالعام 2008، ومهم معرفة أن المكسيك المتخصصة في قطاعات السيارات والبناء والأدوات المنزلية قد تضررت كثيراً، كما أن انتشار مرض انفلونزا الخنازير H1N1 قد ساهم في تراجع عمليات النقل الجوية بنسبة (80%) مما ساهم في تراجع الناتج المحلي القائم أيضاً. أما دول أميركا الوسطى فقد حققت نمواً قدره (7.0%)، في حين حققت الدول المصدرة للنفط نمواً في ناتجها بنسبة(5.7%)، كما نما ناتج الدول المستوردة للنفط بنسبة (5.3%)، تبقى دولتان من دول المنطقة التي حققت نمواً أقل من (2%) فقط، وهي جاميكا حيث حققت نمواً(1.6%)وهايتي (1.4%) سنة 2008. جدول رقم(5).

وهذه بعض تفاصيل نمو ناتج ثلاث من أهم دول المنطقة:

نما ناتج البرازيل في سنة 2007 بمعدل (5.7%)، وحافظ تقريباً على هذا النمو سنة 2008 حيث سجل نمواً قدره(5.1%)، ولكنه تراجع بشكل واضح سنة 2009 ولم يحق إلا نمواً هزيلاً جداً ونسبته(0.1%). جدول رقم(5).

أما المكسيك فكانت من أكثر الدول تضرراً من الأزمة المالية العالمية، فلقد كان نمو ناتجها لا يتعدى الـــ (3.3%) سنة 2007 تراجع في سنة 2008 إلى (1.4%) وذلك عائد إلى تراجع صادرات المكسيك إلى الولايات المتحدة الأميركية التي هبطت من (3.3%) سنة 2007 إلى (0.9) سنة 2008. جدول رقم(5).

أما الأرجنتين فقد نما ناتجها نمواً معتبراً في سنة 2007 حيث كان (8.7%) وتراجع إلى (6.8%) سنة 2008 وتراجع بشكل مريع في سنة 2009 حيث حقق نمواً سالباً ناقص(-2.2). جدول رقم(5). إلا أنه مهم جداً معرفة أن عدم اليقين من وجهة تطور المبادلات الخارجية قد ساهم في تخفيض الانتاج الصناعي والمبادلات بنسبة(17.3%)، أضف إلى ذلك فإن عامل الجفاف ساهم في انهيار الإنتاج الزراعي.[40]

هـــ : تداعيات الأزمة على أفريقيا جنوب الصحراء

لقد تضررت منطقة أفريقيا جنوب الصحراء تضرراً شديداً، حيث انتقلت آثار الأزمة المالية العالمية إليها، وكان ذلك بادئ الأمر من خلال قنوات التجارة التي تراجعت بشكل واضح، والاستثمار الأجنبي المباشر الذي تراجع، وكذلك السياحة، والتحويلات، والمساعدات الرسمية.. وتضررت البلدان المصدرة للنفط والمتوسطة الدخل تضرراً بالغاً بدرجة أكبر من البلدان المنخفضة الدخل والضعيفة والأقل اندماجاً في الاقتصاد العالمي ـــ في البداية على الأقل ومازالت غيوم عدم اليقين تحيط بالآفاق

40 Banque Mondiale, perspectives pour l'économie mondiale2010, résumés régionaux

العامة للمنطقة، وستتوقف قوة التعافي بدرجة كبيرة على الطلب من أسواق الصادرات الرئيسية.

نما الناتج المحلي الحقيقي لدول جنوب أفريقيا سنة 2007 بنسبة (6.5%) وتراجع بشكل مقبول إثر الأزمة المالية إلى (5.1%) إلا أنه تراجع بشكل ملحوظ سنة 2009 ليصل النمو إلى (1.1%) ومن المتوقع له أن يصل إلى (5.5%) سنة 2010.جدول رقم (6).

جدول رقم (6)

التغيرات في نمو ناتج أفريقيا الصحراوية

	2006	2007	2008	2009	2010	2011
أفريقيا الصحراوية	6.4	6.5	5.1	1.1	3.8	4.6
جنوب أفريقيا	5.6	5.5	3.7	1.8-	2.0	2.7
نيجيريا	6.2	6.3	5.3	4.3	4.8	5.1
كينيا	6.4	7.1	1.7	2.8	3.7	4.8

Banque Mondiale, perspectives pour l'économie mondiale2010, résumés régionaux

فقد نما ناتج **إفريقيا الجنوبية** بنسبة (5.5%) سنة 2007، وتراجع سنة 2008 إلى مستوى (3.3%) وتابع تراجعه في العام 2009 حيث حقق نمواً سالبا(-1.8%). جدول رقم (6).

وتأتي دولة نيجيريا في وضع أفضل حيث كان النمو (6.3%) سنة 2007، وكان تراجع الناتج لا يزال مقبولاً في العام 2008 إذا ما قارنا ذلك بواقع دول أخرى حيث سجل

نمواً نسبته(5.3%) وبقي تقريباً على تماسكه في العام 2009 وإن تراجع قليلا ليصل إلى (4.3%) إلا أنه من المتوقع له أن يتحسن أكثر فأكثر سنة 2010 ليصل النمو إلى (4.8%). جدول رقم(6).

أما كينيا فكان نموها في العام 2007 جيداً حيث ناهزت نسبته ألـ (7.1%) وتراجع في سنة 2008 ليصل إلى (1.7%) وعاود نشاطه بشكل أفضل في سنة 2009 حيث ارتفع إلى (2.8%) وقد يصل إلى (3.7%) سنة 2010. جدول رقم(6).

و: تداعيات الأزمة على دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

- **تداعيات الأزمة على الناتج المحلي القائم**

• لم تسلم اقتصادات منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا من آثار الأزمة المالية العالمية وكانت آثارها متنوعة ومتفاوتة بين الدول المصدرة للنفط والدول المستوردة له. وشكلت أيضاً أزمة "الغذاء والوقود" عام 2007-2008 تحدياً أمام هذه المنطقة التي تعد أكبر مُصدّر صافٍ للنفط ومن أكبر مستوردي الغذاء على مستوى العالم. لقد أنهت الأزمة المالية الطفرة النفطية التي حققت ارتفاعاً كبيراً في مداخيل الدول المصدرة للنفط، وكان سعر برميل النفط قد وصل إلى 150 دولاراً أميركياً في منتصف سنة 2008 غير أنه تراجع ليستقر على ما بين 65 و 80 دولاراً وتحقق هذا الثبات في سعر البرميل، بفضل الاتفاق على تخفيض كمية الانتاج بنسبة (10%) بحيث تنقص الدول الأغنى بالنفط بنسبة (11%) في حين تخفض الدول الباقية بنسبة (7.5%).

جدول رقم(7)

التغيرات في الناتج المحلي للدول العربية

	2006	2007	2008	2009	2010	2011
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	5.2	5.9	4.3	2.9	3.7	4.4
مصر	6.8	7.1	7.2	4.7	5.2	6.0
ايران	5.9	7.8	2.5	1.0	2.2	3.2
الجزائر	1.8	3.0	3.0	2.1	3.9	4.0
السعودية	5.6	5.5	3.7	-1.8	2.0	2.7
الأردن	2.0	8.9	7.9	3.2	3.9	4.5
لبنان	0.6	7.5	8.5	7.0	7.0	7.0
عمان	6.0	7.7	7.8	3.0	3.8	4.5
المغرب	7.8	2.7	5.6	5.0	3.0	4.4
سورية		4.2	5.2	3.0	4.0	5.5
تونس	5.7	6.3	4.5	3.3	3.8	5.0
اليمن		3.3	3.6	4.2	7.3	4.5
إسرائيل	5.2	5.4	4.1	0.1	2.0	

Banque Mondiale, perspectives pour l'économie mondiale2010, résumés régionaux

• لقد نما الناتج المحلي القائم لسائر دول منطقة الشرق الأوسط (بما فيها إيران) وشمال أفريقيا بنسبة (5.9%) سنة 2007، لكنه تراجع سنة 2008 إلى (4.3%) وتابع تراجعه بشكل واضح سنة 2009 ليصل إلى (2.9%)، ومرشح أن يتعافى قليلا سنة 2010 ليصل إلى (3.7%). ومع تراجع الاستثمار والتجارة لدى الاقتصادات الرئيسية بمنطقة اليورو، تقلص معدل نمو إجمالي الناتج المحلي لدى

الاقتصادات المتنوعة ليهبط إلى(0.5 %) عام 2008، ويصل الإنكماش إلى (3.9%) عام 2009، وهو أشد هبوط يصيبه منذ الحرب العالمية الثانية. جدول رقم(7). ويتوقع أن يصل معدل نمو إجمالي الناتج المحلي بالبلدان النامية المصدرة للنفط إلى(3.1 %) و (3.7%) على التوالي في عامي 2010 و 2011.

- وانخفضت الزيادة في نمو إجمالي الناتج المحلي للبلدان المستوردة للنفط (الاقتصادات المتنوعة) بما يقرب من نقطتين مئويتين خلال العام، حيث هبط من نمو قوي بلغت نسبته(6.6%) عام 2008 (عززها نمو نسبته تزيد على(7%) في مصر إلى(4.7%) عام 2009. ومن المتوقع أن ينمو إجمالي الناتج المحلي بدول مجلس التعاون الخليجي المرتفعة الدخل بنسبة (3.2%) عام 2010 وإلى (4.1 %) في عام 2011 حيث تساعد شركات إنتاج النفط ومعها ارتفاع متوسط أسعار النفط في استعادة مستوى العائدات وإن كان بمقادير أكثر اعتدالاً.
- كان نمو الناتج المحلي بأسعار السوق الجارية لسائر الدول العربية واضحاً سنة 2008 فوصل حجمه إلى 1.930.286 تريليون دولار وحقق زيادة قدرها 407 مليارات و 786 مليون دولار مقارنة بعام 2007 أي ما نسبته (25.8%)، إلا أنه في سنة 2009 سجل تراجعاً وصل إلى 1تريليون و 699 مليار و 957 مليون دولار أي أن قيمة التراجع وصلت إلى 256 مليار و 676 مليون دولار، وما نسبته(11.9%) وهو تراجع هام بالنسبة للدول العربية الناهضة والتي تبذل جهداً لتحقيق تنمية في كل المجالات. ففي حين قد حققت الدول غير المصدرة للنفط بالرغم من الأزمة فائضاً قيمته حوالي 30 مليار دولار فقط فإن الدول النفطية تراجع ناتجها المحلي سنة 2009 بما قيمته 260 مليار و 983 مليون دولار. جدول رقم(8).

جدول رقم(8)

ناتج الدول العربية المحلي الإجمالي باسعار السوق الجارية

	2007	2008	2009
دول مجلس التعاون الخليجي	844.768	1.071.222	875.902
الدول النفطية أخرى	516.940	669.535	603.864
الإجمالي للدول العربية النفطية	1.361.708	1.740.750	1.479.767
الدول المصدرة الرئيسية للنفط	1.058.191	1.355.360	1.089.482
المجموع للدول العربية	1.534.370	1.930.286	1.699.957
الدول العربية غير المصدرة للنفط	173.662	189.536	220.190

التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2010.

وباختيارنا لعدد من الدول نرى ان نموها كان على الشكل التالي:

لقد حقق **الناتج المحلي القائم المصري** نمواً نسبته (7.1%) سنة 2008، وتابع مستوى النمو ارتفاعه في سنة 2008 فحقق نمواً نسبته (7.2%)، إلا أنه تراجع في سنة 2009 إلى (4.7%) ومن المنتظر أن يكون النمو في العام 2010 (5.2%). وقد تأثرت مصر التي تعتمد بنسبة كبيرة على صادرات السلع إلى الإتحاد الأوروبي تأثراً كبيراً بسبب تراجع صادراتها إلى هذه المنطقة بحيث تراجعت صادراتها بنسة (15%) سنة 2009 بعد أن كانت قد حققت نمواً حوالي(33%) سنة 2008 . لقد تأثرت مصر كثيراً بتراجع مداخيلها من تحويلات المصريين العاملين في الاتحاد الأوروبي، حيث تراجعت التحويلات حوالي(9%) وكذلك الأمر بالنسبة إلى المغرب حيث مثّل التراجع في ناتجه حوالي (8%).(جدول رقم(7).

ونما الناتج المحلي الإيراني بنسبة مشابهة لمصر في العام 2007 حيث كان (7.8%) إلا أنه تراجع بشكل كبير جداً في عام 2008 حيث وصل إلى (2.5%) وواصل تراجعه في العام 2009 فحقق نمواً نسبته (1.0%). ومن المنتظر أن يكون النمو في العام 2010 حوالي (2.2%). لقد تراجع انتاج النفط بنسبة(7.3%) ومداخيل النفط هبطت حوالي(40%) مما ساهم في الضغط على مداخيل الموازنة العامة، التي تؤمن الحاجات الأساسية الداخلية، علماً بأن التضخم لديها قد وصل في العام 2009 إلى (20%).

ونما الناتج المحلي الجزائري بنسبة (3.%) سنة 2007 وتمكن من أن يحافظ على وتيرته في العام 2008، إلا أنه في العام 2009 تراجع إلى (2.1%). ومن المنتظر أن يكون النمو في العام 2010 حوالي (3.9%). ولم ينخفض مردود النفط سوى (2%)، وتمكنت الجزائر من تعويض ذلك من نشاطات اقتصادية أخرى التي حققت نمواً مقداره(5.7%) خصوصاً في مجالي البناء والخدمات المتعلقة ببرنامج نمو البنية التحتية في المدى البعيد. وقد تابع البرنامج أعماله بشكل كامل لأن الدولة اقتطعت 60 مليار دولار من فيض الموازنة العامة لإكماله[41].

- **تداعيات الأزمة على الإيرادات الحكومية العربية العامة**

- لم يسلم الوضع المالي من آثار الأزمة المالية العالمية، فسجلت الإيرادات العربية العامة تراجعاً.لقد كانت قيمة الإيرادات العامة لمجموعة الدول العربية سنة 2007 حوالي 579 مليار دولار و622 مليوناً، فقفزت في سنة 2008 إلى

41 Banque Mondiale.org, perspectives pour l'économie mondiale2010, tendances récentes.

تجدر الإشارة إلى أن الارقام المعروضة في الجدول قابلة للتعديل، حسب المعلومات التي ترد إلى البنك الدولي من قبل الدول. كما تجب الإشارة إلى أن البلدان ذات الدخل المنخفض ومتوسطي الدخل هم: الجزائر، ومصر، وإيران، والأردن، ولبنان، والمغرب، وسوريا، وتونس، واليمن علماً أن العديد من الدول لم تعرض تفاصيل عن اقتصادات دول أخرى نظراً لنقص المعلومات خصوصا جيبوتي، والعراق، وليبيا، والضفة الغربية وقطاع غزة، اما دول الخليج فهي لم تعرض في هذا التقرير لانها تعود إلى توصيف الدول ذات الدخل المرتفع.

حوالي 852 مليار و 500 مليون دولار، إلا أنها في العام 2009 تراجعت عن ما كانت عليه في العام 2008، ولم تعد قيمة الإيرادات سوى 592 مليار و834 مليون دولار وكانت نسبة التغير سالبة (-28.2%).ويمكن أن نعيد أسباب التراجع إلى التراجع العالمي الكبير في استيراد النفط، حيث لم تعد نسبة الايرادات النفطية تصل إلى أكثر من (42%) سنة 2009 مقارنة مع مثيلاتها في العام 2008، الذي بلغ نمو الإيرادات فيها إلى (48.8%). وهنا لا بد من التأكيد على أمر في غاية الأهمية، وهو أن الدول النفطية خصوصاً الخليجية قد تأثر ناتجها بشكل مهم بسبب تراجع مداخيل النفط لأنها تعتمد بدرجة كبيرة على انتاج واحد في مداخيلها، ولأن معظم صادراتها هي من النفط، وهذا يعني بالتالي تراجع في إمكانية تغذية خطط التنمية الموضوعة. والملفت في الجدول رقم(8) هو إيرادات الحكومة السعودية من قطاع النفط، فقد تراجعت إيراداتها بشكل مذهل من 262.232 مليار إلى 115.845 مليار دولار، أي أن قيمة التراجع كانت حوالي 146.385 مليار دولار، وهذا أمر في غاية الأهمية، ولا بد من التوقف عنده لما لهذا التراجع من آثار على موازنة الدولة العامة، وعلى انفاقها، وعلى مساعداتها التي تقدم إلى الدول الأخرى، وعلى الاستثمار الذي تراجع بشكل ملحوظ.

- وتراجعت أيضاً الإيرادات العامة للمملكة السعودية فبعد ما كانت 171.5 مليار دولار سنة 2007 وتخطت الـ 293.5 مليار دولار سنة 2008، فإنها تراجعت ولم تعد في سنة 2009 سوى حوالي 152 مليار دولار.
- فلو راجعنا ما آلت إليه إيرادات الدول العربية الأخرى غير النفطية لتبين لنا بأن الانخفاض في الإيرادات العامة لم يتعد (6.2%) فقط سنة 2009، لان إنتاجها، وبالتالي صادراتها كانت أكثر تنوعاً، ولا ترتبط فقط بإنتاج مادة واحدة. جدول رقم(9).

• لا بد من الإشارة أيضاً إلى أن الإيرادات الضريبية حققت (6.6%) سنة 2009، اما النمو في الإيرادات غير الضريبية فحقق نمواً نسبته(21.7%)، والدخل من الاستثمار على حوالي(30.5%) في العام نفسه. وتراجعت أيضاً مساهمة الإيرادات النفطية في الايرادات العامة إلى(60.8%). جدول رقم(9).

جدول رقم(9)

الإيرادات الحكومية العربية من القطاع النفطي (مليار دولار $)

مصادر الإيرادات	2007	2008	2009	معدل النمو %
إجمالي الإيرادات العامة		822.0	589.7	28.3 -
الإيرادات النفطية		620.7	360.2	42.0 -
الإيرادات الضريبية		120.3	128.2	6.6
الإيرادات غير الضريبية		50.9	61.9	21.7
الدخل من الاستثمار		30.1	39.4	30.5
المنح		3.5	3.1	11.3 _
إجمالي الإيرادات العامة والمنح	579.6	825.5	592.8	28.2 -

التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2010، ص 123.

والملفت أيضاً هو أن إيرادات الحكومة الجزائرية من القطاع النفطي، فبعد أن كانت حوالي 53 مليار دولار سنة 2007 ارتفعت في سنة 2008 إلى حوالي 79 ملياراً إلا انها تراجعت في سنة 2009 الى45 مليار دولار، وكذلك تراجعت إيرادات العراق بما يساوي حوالي 33 مليار دولار، وتراجعت إيرادات الحكومة الكويتية حوالي ملياري دولار، وايرادات الحكومة الليبية حوالي 18 مليار دولار. بالمحصلة

العامة إن الإيرادات الحكومية للدول العربية المنتجة للنفط من القطاع النفطي تراجعت بشكل ثقيل جداً سنة 2009[42].

▪ **تداعيات الأزمة على الإنفاق الحكومي العام**

"في أعقاب إفلاس بنك الاستثمار(lehman Brothers) في سبتمبر 2008، تراجعت مؤشرات أسواق الأوراق المالية العالمية إثر ذلك، وجاء الأثر جلياً بالنسبة لأسواق الأوراق المالية في دول المجلس، وتقدر الخسائر في القيمة السوقية للأسواق الخليجية بنحو (41%) أو ما يعادل 400 مليار دولار خلال الفترة سبتمبر–ديسمبر 2008. كما تعرضت مؤشرات أسواق الأسهم الخليجية لتقلبات عدة وأصبحت عدوى أسواق الأسهم الخليجية بالأزمة العالمية ظاهرة بصورة واضحة[43] ". وتراجع الناتج المحلي القائم للدول العربية بسبب تراجع الطلب على النفط بشكل خاص(جدول رقم8)، وتراجعت إيرادات الحكومات التي تعتمد على النفط (جدول رقم(9)). وهذا ما يعني أن إيرادات خزينة الدول قد تأثر بما هو واقع. إلا أن الدول العربية النفطية وبالرغم من انخفاض عائدات النفط والغاز قد قامت بزيادة الإنفاق الحكومي فحصل عجز في بعض الموزنات العامة في سنة 2009، حيث وصل إلى (11%) في دولة كالجزائر و (5.5%) في سوريا و (3.8%) في إيران و(2.2%) في اليمن وتسبب هذا المزيج من الانخفاض الكبير في أسعار النفط والانخفاض في إنتاجه في هبوط كل عائدات النفط والغاز لدى كل المصدرين عام 2009[44].

لقد لجأت دول مجلس التعاون الخليجي إلى زيادة الإنفاق بنسبة (10.9%) سنة 2009، في حين نما الإنفاق في الدول العربية الأخرى المصدرة للنفط بنسبة (0.9%)

42 التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2010، ص365

43 تداعيات الأزمة المالية العالمية على اقتصادات الدول العربية، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2010، ص208.

44 Banque Mondiale.org, perspectives pour l'économie mondiale2010 tendances récentes.

فقط في الفترة ذاتها. فحين كانت الاوضاع إيجابية في معظم دول مجلس التعاون منحها ذلك مرونة كافية لاتباع سياسة مالية توسعية، ضمن الحدود المتاحة. أما في معظم الدول العربية الأخرى المصدرة للنفط والغاز فقد كانت منضبطة. وتجدر الإشارة، لأغراض المقارنة، إلى أن الإنفاق العام في الدول العربية غير المصدرة للنفط كمجموعة انخفض بنسبة(0.3%) في عام 2009. ومع تراجع مستوى الناتج المحلي الإجمالي بالاسعار الجارية لمعظم الدول العربية المصدرة للنفط والغاز الطبيعي في عام 2009، فقد ارتفعت نسبة الإنفاق العام إلى الناتج المحلي الإجمالي لهذه الدول مجتمعة من (32.5%) إلى (40.6%). وقد ارتفعت هذه النسبة في دول مجلس التعاون من (29.1%) في عام 2008 إلى (38.1%) في عام 2009، وازدادت في الدول المصدرة الأخرى من (39.6%) إلى (44.3%) في الفترة ذاتها[45]. جدول رقم (10).

جدول رقم (10)

الإنفاق العام في الدول العربية

	القيمة (مليار دولار)		
	2007	2008	2009
الإنفاق الجاري	320.8	415.7	438.3
الإنفاق الرأسمالي	112.6	149.5	162.4
صافي الاقراض الحكومي	0.4	0.8	0.4
إجمالي الإنفاق العام	433.4	566.0	601.1
إجمالي إنفاق الدول العربية غير النفطية	38.2	58.560	57.618

ملاحظة: يمثل "صافي الإقراض الحكومي" الإقراض ناقصا السداد، ويشمل استحقاقات الحكومة على المؤسسات العامة.
المصدر: وزارات المالية والبنوك المركزية ومؤسسات النقد العربية ومصادر دولية. + قاعدة بيانات التقرير الاقتصادي العربي الموحد، صندوق النقد العربي. مقتطع من جدول في دراسة نبيل جورج دحدح، مرجع سابق.

45 نبيل جورج دحدح، تداعيات الأزمة المالية العالمية على أوضاع المالية العامة في الدول العربية المصدرة للنفط والغاز الطبيعي، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2010، ص 21 و 22.

أما أكثر الدول معاناة فهي دول المغرب العربي، وكذلك لبنان والأردن، لأن هذه الدول تستورد الجزء الأكبر من حاجاتها الغذائية ومن النفط، في حين تأثرت مصر كثيراً بارتفاع أسعار المواد الغذائية وعلى مدار عام 2009 لانها مستورد كبير جداً لهذه المواد[46]. وبالرغم من ذلك وبالنسبة للاقتصادات الأكثر تنوعا (مصر، والأردن، ولبنان، والمغرب، وتونس) كان للتراجع الحاد في الطلب الخارجي (وخاصة من منطقة اليورو المهيمنة على غالبية الطلب) أثر سلبي على الصادرات السلعية ، وزادها تفاقماً تقلص حجم النشاط السياحي الذي كان يشكل حوالي (14%) من مداخيل الناتج المحلي القائم للدول ذات الاقتصاد المتنوع الموارد، وتراجعت مساهمة القطاع السياحي حوالي (5%) في سنة 2009، بعد أن حققت مردوداً هاماً بين العامين 2006 و 2008 حيث وصل إلى (20%) وانخفضت تحويلات العاملين بالخارج خاصة الآتية من دول الخليج والاتحاد الأوروبي. فقد تراجعت تحويلات العاملين في الاتحاد الأوروبي بنسبة (6.3%) سنة 2009، بعد أن سجلت ارتفاعاً هاماً سنة 2007 نسبته (23%)، وكذلك سنة 2008 ونسبة النمو وصلت إلى (11.3%). وتراجعت تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة وخاصة من جهة دول مجلس التعاون الخليجي. إن منطقة اليورو هي مقصد أكثر من (70%) من صادرات البضائع من الاقتصادات المتنوعة بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وفوق هذا، فإن منطقة اليورو تستقبل أيضا العمال الأجانب من بلدان المغرب والمشرق العربي وتشكل مصدراً مهماً لتدفق التحويلات والسياح إلى البلدان النامية بهذه المنطقة.

وفيما يتعلق بتوزيع الإنفاق العام بين شُقيه الجاري والرأسمالي، فقد نما الإنفاق الجاري في الدول العربية المصدرة للنفط والغاز الطبيعي كمجموعة بنسبة(5.4%) في

46 قد يكون ذلك سبباً أساسياً للثورة التي حصلت في مصر في اوائل سنة 2011، وأدت إلى تغيير بعض قواعد النظام، وتغيير الحاكم.

عام 2009، في حين نما الإنفاق الرأسمالي بنسبة (8.7%)، غير أن هذا التفاوت انعكس بصورة طفيفة على حصة كل من الإنفاق الجاري والإنفاق الرأسمالي في الإنفاق العام. كذلك ارتفعت نسبة الإنفاق الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي في هذه المجموعة بصورة أكبر من ارتفاعها للانفاق الرأسمالي، حيث بلغت هاتين النسبتين(29.6%) و (11%) على التوالي في عام 2009[47].جدول رقم(10).

ثالثاً: تداعيات الأزمة على التجارة العالمية واليد العاملة الاستثمارات

1 : تداعيات الأزمة على التجارة العالمية والعربية

أ: تداعيات الأزمة على التجارة العالمية

لم تسلم التجارة العالمية من أذى الأزمة المالية العالمية، فقد تراجع حجمها بشكل واضح. فبعد أن كان قد نما بنسبة (7.2%) سنة 2007، تراجع النمو إلى (3%) سنة 2008، وتراجع بشكل ملفت سنة 2009 ليصل إلى نمو سالب نسبته (-14.4%)، وصاحب ذلك هبوط تدفقات رأس المال من القطاع الخاص من 707 مليارات دولار أمريكي في العام 2008 إلى مستوى متوقع عند 363 مليار دولار أمريكي في العام 2009[48].ومن المتوقع أن يعاود نموه الإيجابي في العام 2010 ليصل إلى (4.3%) جدول(11).

لقد تطورت التجارة الخارجية بموازاة خط نمو الانتاج الصناعي. فقيمة المبادلات التجارية العالمية تراجعت بنسبة (31%) بين شهر آب من عام 2008 وشهر آذار 2009. بالرغم من أن النمو عاد بعد ذلك. إلا أنه بقي أقل من مستواه، حيث حقق نمواً نسبته(2.8%) قبل احتدام الأزمة في تشرين أول/أوكتوبر 2009[49].

---

47 نبيل جورج حبيب، مرجع سابق ذكره، ص22

48 /web.worldbank.org 22/6/2009

49 WorldBank. Org. perspectives pour l’économie mondiale 2010,commerce mondiale, publilé 21 janvier 2010

إن التراجع في نسب التبادل التجاري لا يعكس فقط الضغط الحاصل في مجال تمويل الاستيراد(بالرغم من أنه عامل هام جداً)، ولكن أيضاً في مستوى الاستثمار (سلع التجهيزات)، فالاستثمارات العالمية تراجعت حوالي (9.7%) في سنة 2009، ونمو الاستثمار لن يصل إلى أكثر من(4.9%) سنة 2010.

لقد كانت مساوئ التراجع في الاستيراد ظاهرةً وقوية في الدول المتقدمة ذات المداخيل العالية، بسبب تباطؤ النمو خصوصا قبل إفلاس ليمان برازرز (leman brothers). هذا التراجع تعمم وتعمق مع الأزمة، فأحجام المستوردات العالمية هبطت بنسبة (40%) في الفصل الأول من 2009. إن مستوردات الدول المتقدمة وصلت إلى نقطة منخفضة بهبوطها من (24%) بالنسبة لمستواها في آب 2008 مقابل تراجع مستوردات الدول النامية بنسبة (25%). جدول رقم(11).

إن التراجع في مستوى المبادلات كان أقله في الدول الآسيوية: ويعود أحد أسباب ذلك هو برنامج دفع الموازنة العامة في الصين. إن أغلبية شركاء الصين التجاريين استفادوا من ارتفاع مستورداتها، وبالتالي فالطلب العالمي في الفصل الثالث من العام 2009 استعاد عافيته قليلاً في أغلب دول العالم. إن نمو حجم المستوردات وصل إلى (29%) في تشرين أول/أوكتوبر في الولايات المتحدة الاميركية، ووصل إلى (27%) في المانيا و(31%) في اليابان في تشرين الثاني/ نوفمبرجدول رقم(11) .

جدول(11)

تطور حجم التجارة الدولية (نسبة مئوية)

	2006	2007	2008	2009	2010	2011
حجم التجارة العالمية						
الصادرات	9.8	7.2	3.0	-14.4	4.3	6.2
الواردات				−14.5	4.5	6.5
آسيا الشرقية والهادي						
الصادرات				-13.5	6.6	8.8
الواردات				-12.1	6.2	8.5
آســيا الجنوبية						
الصاادرات	17.7	3.5	10.5	-4.6	10.3	12.1
الواردات	22.7	6.8	14.9	-6.9	10.6	12.3
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا						
الصادرات	5.9	6.5	2ز0	-8.8	2.3	5.2
الواردات	7.0	12.4	9.0	1.1	5.2	6.7
الدول ذات الدخل المرتفع						
الصادرات	8.4	6.2	2.1	-15.4	3.4	5.7
الواردات	7.8	5.0	0.7	-15.7	3.5	6.1
الدول النــــــامية						
الصادرات	8.1	7.1	3.9	-11.7	6.4	7.6
الواردات	13.9	17.9	9.0	-11.3	6.9	7.5
منطـــقة اليورو						
الصادرات	8.8	6.2	0.8	-17.8	3.1	5.3
الواردات	8.6	5.2	0.7	-16.7	2.9	5.6

المصدر: البنك الدولي

في المجمل، إن مبادلات الخدمات قد حافظت على نفسها أكثر من مبادلات السلع المرئية، لأن جزءاً هاماً من مبادلات الخدمات هي لاستهلاك الأفراد وليس للاستثمار. وينطبق الأمر على قطاع السياحة الذي يعتبر في أكثر الحالات للتسلية، فقد تراجع بنسبة(7%) في النصف الأول من سنة 2009. وتأثرت دول أوروبا الوسطى والشرقية أكثر من سواها، بتراجع نسبته(11%)، وكانت المكسيك في صدارة دول

أميركا اللاتينية بتراجع نسبته(19%)، وقد سجلت منظمة السياحة العالمية تراجعات سنة 2009، وهي بين (4% و 6%).

ب: تداعيات الأزمة على التجارة العربية

أما الدول العربية فقد تأثرت تجارتها الخارجية الإجمالية بالأزمة بشكل ملحوظ. ففي حين كانت الصادرات الإجمالية(فوب) تنمو بشكل واضح ومطرد خلال السنوات الممتدة بين 2005 وحتى 2008، تراجعت بشكل حاد سنة 2009، وذلك نتيجة انكماش الطلب على النفط والتراجع في أسعاره العالمية الذي بدأ منذ منتصف 2008 في أسواق الشركاء التجاريين الرئيسيين. فبعد أن كانت الصادرات الإجمالية حوالي 569 مليار دولار سنة 2005 ارتفعت إلى 692 مليارا أي بزيادة قدرها 123 مليار دولار وما نسبته (21.6%)، وتابعت الصادرات نموها فوصلت إلى حوالي 807 مليارات دولار سنة 2007 أي أن الزيادة كانت 115 مليار دولار، وتابعت طريقها الإيجابي فحققت في سنة 2008 نمواً وقيمته 260 مليار دولار. إلا أن الأمر قد انقلب إلى انكماش واضح وحاد في سنة 2009 حيث لم يحقق نمواً إيجابياً، بل أصبح النمو سلبياً ونسبته(31.9%) وما قيمته 341 مليار دولار وكان معدل التغير (32%). والملفت، أن السلع الزراعية لم تكن تشكل سوى(2.8%) سنة 2005 من هيكل الصادرات بقيت على نسبتها في سنة 2006، وإن نمت بشكل طفيف سنة 2007 حيث أصبحت (3%)، و(2.9%) سنة 2008 و(3.1%) سنة 2009،جدول رقم(12). وما تجدر الإشارة إليه هو أن صادرات جميع الدول قد تراجعت ما خلا صادرات الصومال وجيبوتي.

أما الواردات فكانت أيضاً تنمو بشكل واضح: فبعد أن كانت 350 مليار دولار سنة 2005، ارتفعت إلى حوالي 400 مليار سنة 2006، وتابعت ازديادها سنة 2007 فوصلت إلى 535 مليار دولار واستمرت في النمو في سنة 2008، بالرغم من اشتعال

الأزمة المالية، حيث وصلت إلى 705 مليارات دولار، إلا أنها عادت إلى الإنكفاء في العام 2009 فتراجعت إلى 603 مليـــارات، وكان معـــدل التغيـــر في سنة 2009 (-14.4%)، وكان النمو في الواردات الزراعية ثابتاً ومتواصلاً ما خلا سنة 2007، فقد شكل حوالي (14.7%) من هيكل الواردات، ووصل إلى (16%) سنة 2009. جدول رقم(13). هذا ما يشير إلى مقدار ازدياد تبعية الدول العربية إلى الخارج في مجال تأمين حاجاتها الغذائية والزراعية. هذا، فقد أثر تراجع تمويل المصارف على نمو التجارة الخارجية، من خلال اشتراط الضمانات المصرفية منالمتعاملين لتمويل الصفقات التجارية، وتقليص الفترات المتاحة لهذا التمويل وزيادة تكاليف تمويل التجارة.

جدول رقم(12)

تطور التجارة الخارجية الاجمالية العربية 2005 - 2009

	القيمة مليار دولار					معدل التغير السنوي(%)				
	2005	2006	2007	2008	2009	2005	2006	2007	2008	2009
الصادرات العربية	569.0	692.5	807.4	1.067.8	726.1	38.3	21.7	16.6	32.3	32.0-
الواردات العربية	350.2	400.8	535.3	705.0	603.3	20.2	14.5	33.6	31.7	14.4-
الصادرات العالمية	10.434.0	12.100.8	13.768.1	15.962.8	12.348.2	13.5	16.0	13.8	15.9	22.6-
الصادرات العالمية	10.675.4	12.252.7	14.072.1	16.223.9	12.471.0	13.4	14.8	14.8	15.3	23.1-
وزن الصادرات العربية في الصادرات العالمية	5.5	5.7	5.9	6.7	5.9					
وزن الواردات العربية في الواردات العالمية	3.3	3.3	3.8	4.3	4.8					

المصدر: البيانات التجارية الاجمالية العربية، وصندوق النقد الدولي، وإحصاءات المالية الدولية بالنسبة لبيانات التجارة العالمية، مأخوذ عن التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2010، ص167.

2: تداعيات الأزمة على اليد العاملة العالمية والعربية

أ: تداعيات الأزمة على اليد العاملة العالمية

تأثرت اليد العاملة العابرة للقارات بالأزمة المالية العالمية، فبعد أن كان عدد العاطلين عن العمل وفقاً لمكتب العمل الدولي ((BIT، 195.2 مليون عاطل عن العمل في سنة 2006 بالرغم من نمو اقتصادي جيد، فإن عدد العاطلين أصبح في سنة 2009 ما يناهز 212 مليوناً. ومستنداً المكتب على تقديرات البنك الدولي(FMI)، فإنه يشير إلى أن البطالة ستبقى مرتفعة سنة 2010. ويؤكد بأن عدد الشباب الباحثين عن عمل قد زاد 10.2 ملايين بين 2007 و 2009 وهو ارتفاع لم يشهد له مثيل منذ العام 1991. وقد تأثرت دول أوروبا الوسطى والجنوبية الشرقية خارج الاتحاد الأوروبي، وتأثر اتحاد الدول المستقلة أيضاً، بصدمة البطالة بشكله الأوسع والأكبر في العالم بزيادة(2%)، وقد وصلت إلى (10.3%) سنة 2009 بعد أن كانت نسبة البطالة سنة 2007 (8.3%). وقد أكد مكتب العمل الدولي أن شريحة الناس التي لديها عمل عطوب في العالم يصل إلى 1.5 مليار، وهو يوازي (50.6%) من اليد العاملة العالمية، وينتظر أن يكون هذا العدد قد زاد 100 مليون بين سنة 2008 و 2009، مشيراً إلى أن حوالي 663 مليون عامل وعائلاتهم يعيشون على أقل من 1.25 دولار يومياً سنة 2008، علما بأن ما يزيد على 215 مليوناً آخرين، مهددون بأن يصبحوا أمثالهم في سنة 2009.

- وقد تسبب تباطؤ النشاط الاقتصادي وانخفاض الطلب على العمالة في أوروبا وأيضا في اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي على مدى عام 2009 في تراجع تدفق تحويلات العمال إلى البلدان النامية بهذه المنطقة بنسبة (6.3%)خلال العام وذلك على النقيض من المكاسب القوية التي بلغت(23%) و(11.3%) خلال عامي 2007 و 2008 على التوالي. وعلى صعيد أكبر البلدان المستقبلة لهذه التحويلات

في المنطقة، من الواضح أن مصر هي الأكثر تضررا في ضوء تراجع التحويلات بنسبة (9 %)، بينما شهد المغرب انخفاضا بنسبة(8%). أما الأردن ولبنان وتونس فقد شهدت انخفاضاً في التحويلات بنسب تراوحت من (1%) إلى(3%).وتشكل عائدات السياحة مصدرا رئيسيا للإيرادات بالعملة الأجنبية تعادل (14%) من إجمالي الناتج المحلي بالنسبة للاقتصادات المتنوعة بالمنطقة. وفي ظل معاناة أوروبا من زيادة معدلات البطالة، واضطراب نمو الأجور، وتعرض جهود الأسر من أجل إصلاح ميزانياتها لأضرار جسيمة ناجمة عن انهيار أسواق المال عام 2008، انخفضت عائدات السياحة بنسبة تصل إلى(5%) عام 2009.

ونتيجة للأزمة المالية العالمية فإن تحويلات العمال الأجانب إلى بلادهم قد تراجعت، ومن المهم الإشارة إلى أن هذه التحويلات تشكل لبعض الدول حوالي (20%) من االناتج المحلي القائم. فبالنسبة للبنان فإن التحويلات قد شكلت حوالي (23%) سنة 2006، و(20%) بالنسبة للاردن، و(10%) بالنسبة للمغرب[50].

وبالإجمال فقد تراجعت تحويلات العمال إلى الدول النامية بنسبة (6.1%) سنة 2009. إن ضعف سوق العمل في الولايات المتحدة الأميركية قد ساهم في تراجع التحويلات إلى دول أميركا اللاتينية، وخصوصاً إلى دول كجامايكا والمكسيك حيث كان التراجع على التوالي (16%) و(13%). بالمقابل فإن التحويلات إلى بعض دول جنوب آسيا كبنغلادش والباكستان تابعت نموها الإيجابي سنة 2009 وكان النمو على التوالي (16%) و(27%).

50 شعبة الإحصاء في الأمم المتحدة (اكبر البلدان المصدرة للمهاجرين).

ب: تداعيات الأزمة على اليد العاملة العربية

"يقدر متوسط معدل البطالة في الدول العربية بحوالي (14.8%) وهو متوسط يفوق متوسطات معدل البطالة في مختلف الاقاليم في العالم. ويعتبر ارتفاع مستوى البطالة في الدول العربية عن المستوى الذي كان سائداً في عام 2007 والمقدر بحوالي (13.7%) متماشياً مع اتجاه البطالة في العالم نحو الارتفاع، حيث ارتفع المتوسط العالمي للبطالة من (5.8%) عام 2008 إلى نحو (6.6%) في عام 2009. ويقدر عدد العاطلين عن العمل في الدول العربية 14 مليون عاطل في عام 2009 بما يمثل (7%) من عدد العاطلين في العالم. وتحتل مصر ثم السودان صدارة ترتيب الدول العربية من حيث عدد العاطلين الذي يبلغ مجموعها حوالي (4.7% مليون عاطلا"[51].

"أدت الأزمة الاقتصادية العالمية إلى ارتفاع معدلات البطالة بين عامي 2008 و 2009 في بعض الدول العربية، مثل الأردن والإمارات والبحرين ومصر. ففي مصر ارتفع معدل البطالة من (8.8%) في عام 2008 إلى (9.4%) في عام 2009. وفي البحرين من (3.8%) إلى (4%) وفي الإمارات من (3.7%) إلى (3.9%) وفي الأردن من (12.7%) إلى (12.8%)"[52].

ولا يتجسد تأثير الأزمة على أسواق العمل في الدول العربية في ارتفاع متوسط معدلات البطالة الإجمالية فقط بل أيضاً في تغيير مؤشرات هامة أخرى مثل حجم التشغيل، ومعدل المشاركة في قوة العمل، ومعدلات البطالة حسب النوع، ومعدلات البطالة بين الشباب، ومعدلات التوظيف في القطاع غير المنظم، والعمل في الوظائف الهشة. وهي وظائف العمل للحساب الخاص والعمل للمساهمة ودعم دخل الأسرة.

51 التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2010، ص 36.

52 التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2010، ص 37

3: تداعيات الأزمة على الاستثمار العالمي والعربي

أ: تداعيات الأزمة على الاستثمار العالمي

وساهمت الأزمة المالية أيضاً في تخفيض مجال الاستثمار: فتقرير البنك الدولي في 3 فبراير/شباط 2010 يفيد بأن صافي تدفقات رؤوس الأموال إلى البلدان النامية هبط في العام 2008 إلى 780 مليار دولار أمريكي، مما يشكل عكساً لاتجاه الصعود الذي بدأ في العام 2003 وبلغ ذروته في العام 2007 عند مستوى 1222 مليار دولار أمريكي. وكانت تدفقات رؤوس الأموال من القطاع الخاص الأكثر تأثراً على نحو خاص، حيث شهدت هبوطاً بحوالي(40 %). وتأثرت بذلك كافة مناطق العالم ذات البلدان النامية، ولكن اقتصادات السوق النامية الصاعدة في منطقة أوروبا وآسيا الوسطى هي التي شهدت أشد هبوط في تلك التدفقات وتتضمّن مطبوعة " تمويل التنمية العالمية الصادرة في العام 2010: تتضمن موضوع الديون الخارجية على البلدان النامية"، بيانات شاملة من 128 بلداً نامياً تظهر أثر الأزمة المالية على قدرة تلك البلدان على الحصول على تدفقات رؤوس الأموال الدولية. وفيما يلي بعض الاتجاهات والتطورات التي تضمنتها تلك المطبوعة:

تدخلت الجهات الدائنة الرسمية بغية التعويض عن الهبوط الذي شهدته تدفقات رؤوس الأموال من مصادر القطاع الخاص، فزادت مساندتها للبلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل. وازداد صافي تدفقات التمويل المتوسطة والطويلة الأجل الداخلة إلى تلك البلدان من الجهات الدائنة الرسمية – بما في ذلك المُنح – بواقع(54 %) في العام 2008 ووصل إلى 114 مليار دولار أمريكي. واتخذ حوالي(75 %) من تلك الأموال شكل المُنح.

شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) ارتفاعاً معتدلاً في العام 2008 وبلغت 594 مليار دولار أمريكي. ولكنها بقيت متسمة بالتركز: فالبلدان العشرة التي تلقت أكبر المبالغ حصلت على(70 %) من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، علماً بأن الصين وحدها حصلت على ربع مجموع تلك التدفقات.

ازدياد التمويل بشروط ميسّرة في العام 2008، شاملاً مبلغ 6.7 مليارات دولار أمريكي من المؤسسة الدولية للتنمية (IDA)، ساعد في مساندة البلدان المنخفضة الدخل التي قدرتها على الحصول على التمويل من الأسواق محدودة أو معدومة. كما ازدادت المنح من مصادر رسمية (مع استبعاد منح التعاون التقني) ثنائية ومتعددة الأطراف بنسبة(13%). وقامت الجهات الدائنة ثنائية الأطراف بإعادة هيكلة مطالبات بلغت 3.1 مليارات دولار مع ستة بلدان منخفضة الدخل، مما أدى أيضاً إلى شطب أكثر من نصف تلك المطالبات.

والأزمة ليست مالية – اقتصادية فحسب، بل هي أيضا أزمة غذائية، وتؤثر على شعوب دول الجنوب. ذلك أن أسعار بعض المواد الغذائية قد ارتفعت في بعض الأحيان (100%) ووصلت حتى (300%) كما هي الحال في مادة الأرز. إن اغلبية دول الجنوب الفقير خصوصاً في إفريقيا تُخَصِص ما يزيد على (90%) من مداخيلها لتأمين حاجاتها الغذائية. وهذا ما زاد من عدد الأفواه الجائعة، وكذلك الأفواه التي في حالة سوء تغذية في العالم.

ب: تداعيات الأزمة على الاستثمار العربي

"سجلت قيمة الاستثمار الإجمالي بالاسعار الجارية في الدول العربية في عام 2009 لأول مرة انخفاضاً بنسبة (7.7%) مقابل معدل نمو بلغ حوالي (32.2%) في

عام 2008. في حين ارتفعت حصة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي إلى (28.5%) في عام 2009 مقابل (27.2%) في عام 2008. وتبوأت الجزائر وقطر والأردن والبحرين والإمارت وليبيا وعُمان ولبنان صدارة الدول العربية من حيث حصة الاستثمار في الناتج بنسب تراوحت بين (46.7%) في الجزائر و(28.8%) في لبنان. ويعزى ارتفاع معدلات هذه الدول بالمقارنة مع بقية الدول العربية إلى زيادة الاستثمار في القطاع غير النفطي وإلى الاستثمارات المرتبطة بالمشاريع قيد الإنجاز وكانت نسبة الاستثمار إلى الناتج في بقية الدول العربية (28.5%)"[53].

---

53 التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2010، ص 28

الفصل الثالث

إجراءات عالمية وعربية للخروج من الأزمة

مقدمة

لقد أعاد النظام الاقتصادي والمالي الرأسمالي عبر القرون الخمسة الأخيرة تعديل مساراته مرات عدة، وأظهر قدرة فائقة على التأقلم والتطور المستمر، والقدرة أيضاً على الخروج من أزماته المعقدة والخطيرة وتعويم نفسه، بعكس النظام الإشتراكي الذي تداعى عند أول تجربة خضع لها، ولم يجد من يقف إلى جانبه، أو يدافع عنه حتى من أعمدة النظام: العمال والفلاحين. هذا التوصيف المبسط لا يعني أبداً بأن النظام الرأسمالي القائم على الملكية الخاصة لوسائل الانتاج، والقائم على استغلال خيرات الشعوب لمصلحة حفنة متواضعة من الناس، هو النظام الأمثل، ولكنه النظام السائد الوحيد اليوم، وبدون منافس فعلي منظور حتى الآن. في هذا الفصل سنحاول أن نعرض للإجراءات المتخذة من قبل المجتمع الدولي والعربي. لقد قسمنا هذا الفصل إلى قسمين، يتناول القسم الأول الإجراءات العالمية للخروج من الأزمة وفي قسم ثانٍ سنبحث في الإطار العربي المشترك الضروري لتفادي التأثر المفرط في الأزمات العالمية.

القسم الأول: الإجراءات العالمية للخروج من الأزمة

أولاً – الخطة الأميركية للخروج من الأزمة

وضعت حكومة الولايات المتحدة الأميركية خطة انقاذ بقيمة 700 مليار دولار. وتعد هذه الخطة أكبر تدخل من قبلها في الأسواق المالية منذ أن وقعت أزمة 1929. أما تفاصيلها فتقوم على شراء الديون الهالكة التي تقض مضاجع السوق المالية الأميركية وتهدد بانهيارها، وتعود في معظمها إلى السياسة الخاطئة للرهونات العقارية التي اعتمدها المضاربون الماليون في وول ستريت. وينص القانون الذي أقره مجلس الشيوخ الأميركي على مهلة لهذه الخطة تنتهي في 2009/12/31، مع احتمال تمديدها

بطلب من الحكومة لفترة أقصاها سنتين اعتبارا من تاريخ إقرار الخطة. إذاً، هذه الخطة تهدف إلى تأمين السيولة اللازمة لمنع انهيار النظام المالي في الولايات المتحدة الأميركية. فما هي بنود هذه الخطة؟

- السماح للحكومة الأميركية بشراء أصول هالكة بقيمة سبعمائة بليون دولار مرتبطة بالرهن العقاري.
- يتم تطبيق الخطة على مراحل بإعطاء الخزينة إمكانية شراء أصول هالكة بقيمة تصل إلى 250 بليون دولار في مرحلة أولى، مع احتمال رفع هذا المبلغ إلى 350 مليار دولار بطلب من الرئيس، ويملك أعضاء الكونغرس حق النقض (الفيتو) على عمليات الشراء، التي تتعدى هذا المبلغ مع تحديد سقفه بسبعمائة بليون دولار.
- تساهم الدولة في رؤوس أموال وأرباح الشركات المستفيدة من هذه الخطة، مما يسمح بتحقيق أرباح إذا تحسنت ظروف الأسواق.
- يكلف وزير الخزانة بالتنسيق مع السلطات والمصارف المركزية لدول أخرى، لوضع خطط مماثلة.
- رفع سقف الضمانات للمودعين من مائة ألف دولار إلى 250 ألف دولار لمدة عام واحد.
- منح إعفاءات ضريبية تبلغ قيمتها نحو 100 بليون دولار للطبقة الوسطى والشركات.
- تحديد التعويضات لرؤساء الشركات عند الاستغناء عنهم.
- منع دفع تعويضات تشجع على مجازفات لا فائدة منها، وتم تحديد المكافآت المالية لمسؤولي الشركات الذين يفيدون من التخفيضات الضريبية بخمسمائة ألف دولار.
- استعادة العلاوات التي تم تقديمها على أرباح متوقعة لم تتحقق بعد.

- يشرف مجلس مراقبة على تطبيق الخطة، ويضم هذا المجلس رئيس الاحتياطي الاتحادي ووزير الخزانة ورئيس الهيئة المنظمة للبورصة.
- يحافظ مكتب المحاسبة العامة التابع للكونغرس على حضور في الخزانة لمراقبة عمليات شراء الأصول والتدقيق في الحسابات.
- تعيين مفتش عام مستقل لمراقبة قرارات وزير الخزانة.
- يدرس القضاء القرارات التي يتخذها وزير الخزانة.
- اتخاذ إجراءات ضد عمليات وضع اليد على الممتلكات.

ثانياً – خطة الدول العشرين الأغنى بالعالم للخروج من الأزمة

1: اجتماع مجموعة الدول العشرين الاول في 31 آذار 2009

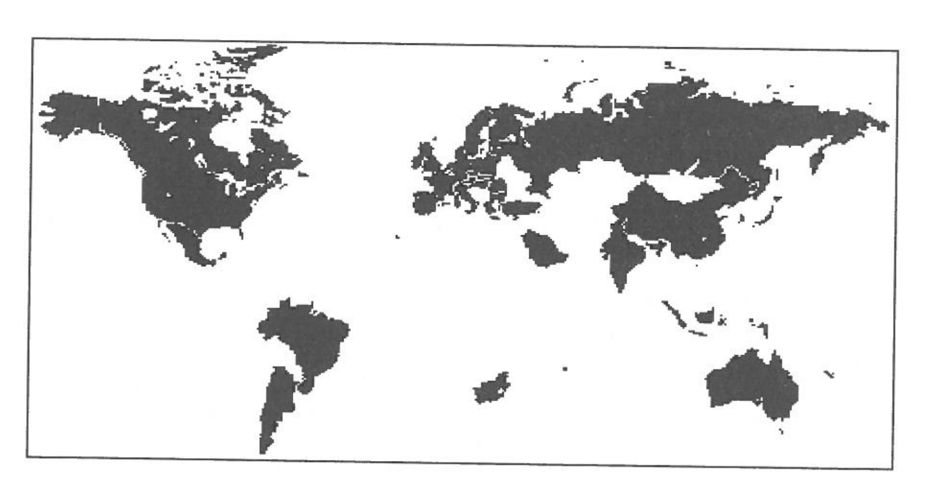
ولم تقف دول العالم الغني مكتوفة الأيدي فعملت على توحيد الجهود للخروج من المأزق الحرج فاجتمعت الدول العشرين الأغنى في العالم[54] أو ما بات يُعرف اختصارا باللغة الإنجليزية بـــ "G20" في لندن من 31 مارس آذار إلى 4 نيسان 2009. فما هو مضمون البيان الذي صدر عنها؟

إن الهدف من قمة لندن يفترض ان يكون اعادة تنظيم النظام المالي العالمي وإخراج الاقتصاد العالمي من الكساد الاقتصادي. وبالتالي لا بد من:

- تنسيق الجهود لانعاش الاقتصاد العالمي، من خلال تقليص اسعار الفائدة، وزيادة الانفاق الحكومي، ووضع ضوابط جديدة لتنظيم اسواق المال في العالم.

54 قائمة بأسماء الدول الأعضاء: الارجنتين، البرازيل، الولايات المتحدة الأميركية، فرنسا، بريطانيا، المانيا، الصين، اليابان، إيطاليا، المملكة العربية السعودية، روسيا، الهند، استراليا، كندا، اندونيسيا المكسيك، جنوب أفريقيا وكوريا الجنوبية، تركيا، الاتحاد الأوروبي.

- وضع خطط لتجنب الوقوع في ازمات مشابهة في المستقبل، من خلال دعم وتقوية انظمة الرقابة والرصد العالمية على البنوك والمؤسسات المالية.
- الاتفاق على وثيقة تنظيم اساسية لاصلاحات مستقبلية في النظام المالي العالمي، تتضمن تغييرات في المؤسسات الدولية التي تتولى اعمال تنظيم الاقتصاد العالمي، مثل صندوق النقد الدولي، ومنح الدول الافقر صوتا اقوى ودعما اكثر.



- مجموعة الدول العشرين

وبشكل عام حاول قادة قمة العشرين منع انزلاق العالم نحو نزعة الحمائية عبر اعطاء الامل للدول المعنية بانها قادرة على الخروج من الازمة بالتنسيق فيما بينها.

إذاً، لم تقف الدول الأغنى في العالم والأقوى اقتصاديا مكتوفة الأيدي وصدر عنها البيان التالي:

- تقديم تريليون دولار إضافية للمؤسسات الدولية بما في ذلك مضاعفة التمويل المقدم إلى صندوق النقد الدولي ثلاث مرات ليصل إلى 750 مليار دولار.
- يتوقع أن تكون دول مجموعة العشرين قد أنفقت خمسة تريليونات دولار للتغلب على الأزمة نهاية 2010.

- تقديم 250 مليار دولار إضافية لتمويل التجارة.
- إعداد لائحة بأسماء الدول التي تعتبر ملاذاً آمناً للتهرب الضريبي.
- إصدار قواعد جديدة لمرتبات وعلاوات رؤساء الشركات.
- يقوم صندوق النقد الدولي ببيع ما قيمته مليارات الدولارات من احتياطياته من الذهب لمساعدة الدول الفقيرة.
- العمل بسرعة لاستكمال جولة الدوحة.
- إخضاع جميع المؤسسات المالية والأدوات المالية والأسواق لقواعد جديدة بما في ذلك صناديق التحوط وصناديق الاستثمار غير الشفافة والتي يفضلها المستثمرون من المؤسسات والأغنياء في العالم.
- إخضاع مؤسسات التصنيف العالمية لقانون عالمي خاص بحسن الأداء من أجل إنهاء تضارب المصالح.
- على البنوك بناء احتياطي أكبر من رأس المال في أوقات الرخاء للحماية من فترات الركود، وذلك بعد انتهاء فترة الركود الحالية.

إذاً، لقد أقر ملوك ورؤساء حكومات عشرين دولة مهمة في العالم إنشاء مجلس للاستقرار المالي العالمي مع آليات تعزز مهماته في التعاون البناء مع صندوق النقد الدولي لتوفير آلية للإنذار المبكر حول المخاطر الاقتصادية والمالية مع توفير آليات للتصدي لمثل هذه المخاطر. وأكدوا على أهمية اتخاذ الإجراءات اللازمة لإعادة تشكيل الأجهزة المالية التنظيمية حتى تتمكن السلطات المعنية من تحديد ماهية المخاطر المالية والاقتصادية في الوقت المناسب[55].

وطالب البيان الختامي جميع بلدان العالم الانضمام لجهود مجموعة العشرين في تحفيز الاقتصاد العالمي لأن الأزمة المالية الحالية تتطلب حلا عالمياً، معتبرين أن النمو

---

55 www.elaph.com

والرخاء كلاً لا يتجزأ، وأن الإنعاش الاقتصادي يجب أن يكون في صميم الحاجات لتوفير فرص العمل للعائلات العاملة ولقطاع الأعمال. وتعهد زعماء مجموعة العشرين في بيانهم على العمل من أجل استعادة الثقة في إحراز النمو مع توفير فرص العمل وضرورة إصلاح النظام المالي لإعادة بناء الثقة وتعزيز حركة التجارة الدولية وعمليات الاستثمار ورفض إجراءات الحمائية.

وشدد المجتمعون على أهمية تعزيز التعاون من أجل تحقيق الازدهار الاقتصادي وبناء اقتصاد متوافق مع البيئة وتوفير وظائف تتناسب مع البيئة مع أهمية تعزيز النمو الاقتصادي المستدام، معتبرين أن التعاون البناء وتطبيق الإجراءات المشار إليها من شأنهما أن يخرجا الاقتصاد العالمي من دائرة الكساد، معربين عن الاعتقاد أن الاتفاقات التي توصل إليها زعماء قمة العشرين سوف تزيد من موارد صندوق النقد الدولي بواقع ثلاثة أضعاف لتصل الموارد المالية المتاحة إلى نحو 750 بليون دولار، الأمر الذي من شأنه أن يوفر دعما جديدا لحقوق السحب الخاصة ولحركة التجارة الدولية ودعم الدول الأكثر فقرا. وإن تضافر الجهود التي سادت القمة ساهمت في توسيع دائرة الموارد المالية التي من شأنها توفير الملايين من فرص العمل وتساعد على إيجاد اقتصاد متوافق مع البيئة، فيما تعهد الزعماء ببذل الجهود المخلصة من أجل استعادة حركة النمو الاقتصادي.

واستعرض البيان الجهود التي اتخذتها المصارف المركزية في دول مجموعة العشرين بتخفيض أسعار الفائدة، مؤكدا على أهمية توفير القروض من قبل المصارف المالية لتوفير السيولة لطالبيها من أجل استعادة النمو الاقتصادي العالمي وإبعاد شبح البطالة الذي بدأ يهدد العديد من الاقتصادات العالمية.

2: اجتماع مجموعة الدول العشرين الثاني في 25 أيلول 2009

وعاودت مجموعة العشرين اجتماعاتها بين 20-25 ايلول 2009 أي بعد ستة أشهر من اجتماع القمة الأول بمدينة بتسبرغ في ولاية بنسلفانيا لتقييم نتائج القمة السابقة، واتفق الزعماء على تبني تدابير تهدف إلى استعادة تعافي النظام الاقتصادي العالمي المتضرر، كما وافقوا على المحافظة على إجراءات التحفيز الراهنة بما يكفل تعافي الاقتصاد الكامل. ومما جاء في البيان الختامي:" في المدى القصير سيتوجب علينا مواصلة العمل ببرامجنا التحفيزية للنشاط الاقتصادي بجلاء. كما يتعين علينا أن نطوّر عملية شفافة وموثوقا منها للكف عن دعمنا الاستثنائي للقطاعات المالية والنقدية على أن يتم تطبيق ذلك حينما يصبح التعافي الاقتصادي مؤمناً على أكمل وجه". وفي مسعى لإحداث توازن في النظام الاقتصادي العالمي، اتفقت المجموعة على وجوب ان تتبنى دولها الأعضاء التي تعاني من عجز تجاري كبير ومستمر سياسات ترمي إلى دعم المدخرات الخاصة بالتزامن مع المحافظة على الأسواق المفتوحة وتعزيز قطاعات التصدير. أما الدول الأعضاء ذات الفوائض التجارية الكبرى والمتواصلة فقد تعهدت بتعزيز مصادر النمو المحلي من خلال زيادة الاستثمار وتقليص الانحرافات في الاسواق ورفع الانتاجية وتحسين شبكة الأمان الاجتماعي لمواطنيها ورفع القيود المفروضة على النمو.

وأضاف البيان:" إن ردنا الحازم ساهم في وقف الانحدار الخطير والحاد في النشاط العالمي وفي إشاعة الاستقرار في الاسواق العالمية. وقد بدأ الانتاج الصناعي بالإرتفاع في جميع الاقتصادات تقريبا، كما أن التجارة الدولية بدأت بالانتعاش مجدداً. وشهدت مؤسساتنا المالية زيادة الرساميل المطلوبة فيما تظهر أسواقنا المالية استعداداً للاستثمار والاقراض فيما تحسنت الثقة".

3: اجتماع مجموعة العشرين الثالث في 30 تشرين الثاني 2009

في السادس والسابع من شهر تشرين الثاني 2009 اجتمع وزراء المال لمجموعة العشرين في بلدة سانت اندروز الاسكتلندية وقد استنتجوا بأن الاوضاع المالية والاقتصادية قد تحسنت غير أن التعافي يشوبه التفاوت ولا يزال يعتمد على الدعم المستمد من السياسات، كما أن البطالة المرتفعة تشكل مصدر قلق بالغ. وقد اتفقوا على اهمية وضرورة متابعة الدعم لكي يصبح التعافي كاملاً ومؤكداً. وأكدوا بأنهم ملتزمون بجدول زمني لنظام جديد يتيح للبلدان إجراء مراقبة متبادلة على اقتصادات كل منهما ويقضي بأن تطرح الدول خططها القومية والاقليمية الحالية في نهاية شهر يناير – ايار لدعم التعافي الاقتصادي وتوفير فرص عمل على اساس قابل للاستمرار.[56]

وأكد الوزراء ومحافظو البنوك المركزية للدول العشرين التي تسهم في الثروة العالمية بنسبة (90%) تقريباً، وفي (80%) في التجارة العالمية أنه من الضروري الاسراع في تنفيذ اصلاحات في الصناعة المصرفية، وذلك بوضع معايير أكثر إحكاما في نهاية العام 2010 بهدف استكمال التنفيذ في موعد لا يتجاوز العام 2012 مع تحسن الاوضاع المالية. والغاية من ذلك تجنب المضي في تنفيذ نظام يحتمل فيه المخاطر بعض الافراد ثم ينتهي الأمر بأن يضطر جميع دافعي الضرائب إلى تحمل النتائج،[57] وفي كلمة ألقاها السيد ليبسكي الذي يرأس مجموعة داخل صندوق النقد، وذلك في ندوة نظمها بنك كندا، بتاريخ 30 نوفمبر تشرين الثاني 2009 اعتبر أن القضية معقدة

---

56 www.imf.org/external/arabic/pubs/ft/survey/so/2009/new110709aa.pdf نشرة صندوق النقد الدولي الالكترونية نوفمبر تشرين الثاني 2009.

57 تصريح لمدير عام صندوق النقد الدولي دومينيك ستراوس- كان بعد انعقاد لقاء وزراء المال العشرين في السابع من تشرين الثاني 2009.

ومثيرة للجدل، غير أن هذا الموضوع لم يحظ بأي درجة تذكر من الاهتمام والتحليل المنظم حتى الآن.[58]

والملفت للنظر هو مدى هشاشة التحسن المحقق، والجدير بالتذكير مرة جديدة في هذا المجال أن البطالة استمرت في الارتفاع خصوصاً في دول المجموعة الاوروبية حيث تخطت الـ (10%) وكذلك الأمر في الولايات المتحدة الاميركية.

4: اجتماع مجموعة الدول العشرين الاول في 3 نيسان 2010

وتتالت اللقاءات بين دول مجموعة الدول العشرين لتدعيم القرارات المتخذة بعد حدوث الأزمة المالية العالمية، وكان اجتماع لندن في 3 نيسان 2010 ليصب في خانة االجهود المبذولة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي العالمي، وقد نتج عنه القرارات التالية:

"نحن امام اكبر تحد يواجهه الاقتصاد العالمي في العصر الحديث. لقد زادت الازمة استفحالا منذ اجتماعنا الاخير، ازمة تهدد حياة نساء ورجال واطفال في جميع الدول، وعلى جميع الدول ان تتحد لحلها. ان ازمة عالمية تتطلب حلا عالميا".

- "ننطلق من مبدأ ان الازدهار لا يمكن فصله عن النمو، ومن اجل ان يكون مستمراً يجب ان يكون مشتركاً (...) نعتقد ان الاساس الآمن الوحيد لعولمة ثابتة ولتعزيز الازدهار للجميع، يكمن في اقتصاد مفتوح مرتكزه مبادىء السوق وعلى تنظيم فعال وعلى مؤسسات دولية صلبة".

"لقد اتفقنا اليوم على فعل كل ما يجب فعله من اجل:

- اعادة ارساء الثقة والنمو وفرص العمل.
- اصلاح النظام المالي لاعادة اطلاق سوق القروض.
- تشديد ضوابط النظام المالي لتعزيز الثقة.

---

58 www.imf.org/external/arabicيمكن مراجعة موقع WWW.IMP.ORG.IMP SURVEY

- تمويل واصلاح مؤسساتنا المالية لتجاوز هذه الأزمة والحؤول دون حصول أزمات اخرى.
- تعزيز التجارة العالمية والاستثمار ورفض الحمائية.
- ارساء نهوض اقتصادي ثابت يحترم البيئة".

- **اعادة النمو وفرص العمل.**

- توقعت القمة ان تؤدي مجموعة القرارات التي اتخذتها الى ضخ خمسة آلاف مليار دولار في الاقتصاد العالمي بحلول نهاية 2010، واكدت "التزامها بتقديم الاموال الحكومية اللازمة لاعادة النمو".
- وتعهدت ايضا بـــ "فعل كل ما يلزم لاعادة دفق القروض الى طبيعتها في النظام المالي وضمان ان تبقى المؤسسات التي ترتدي اهمية بالنسبة الى استقرار النظام المالي في حال سليمة". ووعدت القمة بـــ"فعل كل ما يجب فعله" من اجل ضمان عودة النمو الاقتصادي.
- واكدت التزامها "توفير دعم طويل الامد عبر الموازنة وضمان استقرار الاسعار" وكذلك وضع "استراتيجيات ذات صدقية" تكون على مستوى متطلبات النهوض ودعم القطاع المالي. وتعهدت مجموعة العشرين بعدم اللجوء الى خفض اسعار عملاتها الوطنية لغايات تنافسية.

- **تعزيز الرقابة المالية والضوابط**

- اكدت القمة ان "الثقة لن تعود طالما اننا لم نعد الثقة الى نظامنا المالي".
- تعهدت مجموعة العشرين بمزيد من الملاءمة بين قوانينها المالية الوطنية والمعايير المالية الدولية، ولا سيما من اجل "تفادي المخاطرات المفرطة" في مجال الاستثمار والتوظيفات المالية. واكدت القمة انها ستعمل على وضع قواعد

جديدة "صارمة" في مجال المكافآت المصرفية، وانها، ستعمد حالما يتحقق النهوض الاقتصادي الى اخذ اجراءات تزيد رساميل المصارف. أكدت المجموعة انها "ستتحرك" ضد الدول والكيانات المالية غير المتعاونة، بما فيها الملاذات الضريبية، مؤكدة ان "عهد السرية المصرفية ولى". وفي هذا الاطار نشرت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية بناء على قرار القمة لائحة بالدول غير المتعاونة معها.

- تعهدت القمة بتحسين قواعد المحاسبة وتشديد المعايير في وكالات التصنيف الائتماني، والهدف من ذلك خصوصا، تجنب حصول "تضارب غير مقبول في المصالح".قررت القمة ان يعد وزراء المال في مجموعة العشرين تقريرا حول مدى تطبيق هذه القرارات، خلال اجتماعهم المقبل المقرر في تشرين الثاني في اسكوتلندا.

- **تعزيز المؤسسات المالية العالمية**

بالاضافة الى تعزيز موارد هذه المؤسسات، قررت القمة "اصلاح ولاية ونطاق عمل وادارة" هذه المؤسسات، كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، واعدة بان تنتهي بحلول كانون الثاني 2011 عملية اعادة النظر بنظام الكوتا (الحصص) في صندوق النقد الدولي، مشددة على ان اختيار مسؤولي هذه المؤسسات سيتم بطريقة "منفتحة وشفافة استنادا الى الجدارة".

- **رفض الحمائية**

- جددت مجموعة العشرين التأكيد على انها "ستمنع قيام حواجز جديدة" في مجال الحمائية، حتى نهاية 2010، مؤكدة التزامها "التوصل الى نتيجة طموحة ومتوازنة" في دورة الدوحة للتجارة العالمية.

- **نهوض اقتصادي عادل ودائم للجميع**

- أقرت قمة العشرين بـــ"التأثير غير المتكافئ (للأزمة) على الاشخاص الاكثر ضعفا في الدول الاكثر فقرا"، وبـــ"البعد الانساني لهذه الازمة"، مؤكدة التزامها

تقديم موارد اضافية، ومتعهدة فعل كل ما يمكن فعله من أجل أن يراعي النهوض الاقتصادي حماية البيئة.

5: اجتماع مجموعة العشرين على مستوى الوزراء 22 تشرين أول 2010.

في أروقة الدول الكبرى كان الصراع دائراً بحدة حول تخفيض سعر عملات بعضها لتستفيد من ذلك خصوصا في مجال رفع وتيرة نمو تجارتها الخارجية، وهذا الوضع قد سرع في الدعوة لاجتماع وزراء مالية مجموعة العشرين وكذلك حكام مصارفها المركزية، في جيونغجو كوريا الجنوبية الجمعة 22 اوكتوبر 2010، حيث طالبت الولايات المتحدة الدول التي تسجل فائضا كبيرا في الميزان التجاري اصلاح سياساتها النقدية حفاظا على النمو العالمي، وذلك ضمن رسالة وجهها وزير الخزانة الاميركي تيموثي غايتنر موجهة ضمنا الى الصين بدون ذكرها بالاسم. واقترحت مسودة للبيان الختامي نشرت الخميس ان تتعهد دول مجموعة العشرين على "الامتناع عن اي خفض تنافسي" لعملاتها،. وتقوم هذه الاستراتيجية على تحكم دولة ما بسعر صرف عملتها لتحفيز الاقتصاد ولو على حساب التعاون الدولي. وجاء في المسودة ان مجموعة العشرين "ستتجه نحو نظام نقدي يحدده السوق بشكل اكبر". وجدير بالاهتمام هو أن عدداً من الدول الناشئة يعاني من تراجع سعر الدولار مما يؤثر سلبا على صادراتها بينما يعزز عملاتها في الوقت نفسه.

اما البيان الختامي لمؤتمر وزراء المالية ومحافظي البنوك المركزية لمجموعة العشرين في كيونغجو، جمهورية كوريا الجنوبية الذي اختتم يوم السبت الواقع فيه 23 تشرين الأول – أكتوبر 2010 فقد تضمن التالي:

نحن ، وزراء المالية G20 ومحافظو البنوك المركزية، اجتمعنا للشعور بالحاجة الملحة للتصدي التام للتحديات الاقتصادية التي تواجهنا اليوم في التحضير لمؤتمر القمة سيئول.

اتفقنا على تنفيذ ما يلي:

- إن مبدأ الانتعاش الاقتصادي العالمي مستمر الا انه بوتيرة هشة ولا بد من إكمال عملية إصلاح القيود المصرفية بلا تردد. لذا، على الدول المتقدمة وضع وتنفيذ الخطة على المدى الطويل بصورة تتناسب مع اتفاقيات قمة تورنتو مراعية لأوضاع كل دولة.
- لا بد من انتهاج سياسات سيولة ملائمة لتحقيق استقرار الأسعار، والمساهمة في الانتعاش الاقتصادي العالمي.
- انتهاج سياسات معدلات صرف العملة التي يحددها العرض والطلب والحد من خفض قيمة العملات المتنافسة .
- رفض جميع أشكال إجراءات الحمائية التجارية وبذل الجهود لتقليص مزيد من الحواجز التجارية.
- تعزيز التعاون بين الأطراف المتعددة من أجل تحقيق الاستقرار، وخفض الاختلال المفرط في التجارة والسعي لوضع سبل للاحتفاظ بمستويات يمكنها أن تمكن الدول الأعضاء من تحقيق نمو مستدام في الحسابات الجارية.
- بناء على نجاحات قمة تورنتو، تم التأكيد مجددا على إطار العمل لنمو مستدام وقوي ومتوازن، مع عملية التقييم المتبادل التي نفذت على المستوى القطري لمعالجة كل التحديات القصيرة والمتوسطة الأجل. وفي رد على التحديات الجسام التي تواجه الاقتصاد العالمي، فنحن نعد خطة عمل شاملة لتخفيف المخاطر وتحقيق أهدافنا المرجوة. وسنقوم برفع هذه الخطة بواسطة رؤسائنا في قمة نوفمبر في سيئول. واعترافا منا بالمنافع المرجوة من إطار العمل ، اتفقنا على أن نوصي القادة بأن يستمروا في إطار العمل إلى ما بعد قمة سيئول.

تقدمنا بخطوات حثيثة منذ تبني خطة العمل لتنفيذ مبادئ الإصلاح في قمة واشنطن

في نوفمبر عام 2008، بدعم من شبكات الامان المالي. لذا، فنحن ملتزمون باتخاذ اجراءات على المستوى الوطني والعالمي لرفع المعايير حتى تتمكن سلطاتنا الوطنية من تنفيذ معايير دولية بصورة مثابرة بطريقة تضمن تحقيق فرص متكافئة والابتعاد عن تجزئة السوق وعن الحمائية . ولبناء نظام مالي قوي اتفقنا على تحديد أولويات القضايا التالية في أجندة قمة سيئول:

- الترحيب والالتزام بالتنفيذ التام للإطار الزمني لرأسمال البنك الجديد وإطار عمل السيولة الذي تم وضعه بواسطة لجنة بازل ومحافظي ورؤساء المراقبة.
- المصادقة على توصيات شبكات الامان أو السلامة المالية لزيادة فعالية المراقبة.
- إقرار إطار السياسة العامة، وعمليات العمل والجداول الزمنية المقترحة من قبل شبكات الامان المالي لتخفيف المخاطر الناجمة عن المؤسسات المالية ومعالجة المشاكل الكبرى.
- الالتزام بتنفيذ كل أوجه أجندة الضوابط المالية لقمة العشرين بطريقة متسقة دوليا وغير تمييزية، بما في ذلك ممارسات التعويض ومعايير المحاسبة ومبادئ شبكات الامان المالي حول خفض الاعتماد على وكالات التصنيف الائتماني.
- مواصلة العمل على أطر سياسات الاقتصاد الكلي والحيطة، بما في ذلك أدوات للمساعدة في تخفيف أثر تدفقات رؤوس الأموال بصورة مفرطة.
- متابعة العمل بشكل حاسم لمعالجة الاختصاصات القضائية غير التعاونية.

لقد توصلنا الى اتفاق حول مجموعة طموحة من المقترحات لاصلاح حصة صندوق النقد الدولي والاحكام التي من شانها أن تساعد في زيادة فعالية الصندوق وتمكينه من لعب دوره في دعم عملية النظام المالي الدولي. هذه المقترحات سوف يتم تضمينها في الأهداف المتفق عليها في بيتسبرغ.

- نقل الحصص إلى دول الاقتصادات الناشئة الديناميكية والدول قليلة التمثيل بأكثر من(6%)، مع حماية حق التصويت للدول الفقيرة على أن يتم الالتزام بهذا العمل بصورة كاملة في الاجتماع السنوي للعام 2012.
- مضاعفة الحصص، المشابه لنظام التراجع ان.بي.ايه للمحافظة على نصيب نسبي، وعندما تزيد الحصص يصبح النظام فاعلاً.
- مواصلة الإجراء الديناميكي وسط تقوية أصوات الدول الممثلة لدول الاقتصادات الناشئة يشمل ذلك الدول الفقيرة بواسطة مراجعة شاملة للصيغة بحلول يناير 2013 لعكس الوزن الاقتصادي بصورة أفضل عن طريق إكمال المراجعات الدورية القادمة لنظام الحصص في يناير 2014.
- ضرورة تأمين المزيد من التمثيل لدول الاقتصادات الناشئة في المجلس التنفيذي عن طريق تقليل مقعدين من مقاعد الدول المتقدمة، واحتمال بديل آخر لكل الدوائر الانتخابية للدول المتعددة والانتقال إلى كل المجلس المنتخب، إضافة لالتزام أعضاء الصندوق للاحتفاظ بحجم المجلس بعدد 24 رئيساً، يلي ذلك إكمال المراجعة العامة رقم 14 ومراجعة مكونات المجلس بعد كل ثماني سنوات.

رُحِبَ بإصلاح منشئات الإقراض لصندوق النقد الدولي، يشمل ذلك تقوية خط الإئتمان المرن وتأسيس خط تحوطات الإئتمان لتقوية شبكات السلامة المالية الدولية.

- نتطلع لخطة العمل السنوية المتعددة الخاصة بمجموعة العمل التابعة مجموعة العشرين حول التنمية لتطوير نمو اقتصادي مستدام وشامل ونشط في الدول النامية. نرحب بحزمة الأعمال المحددة بغرض تطوير إيصال الخدمات المالية للشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم ولمصلحة الفقراء. نرحب برد الفعل القوي للتحديات المالية الخاصة بالشركات صغيرة ومتوسطة الحجم والتطلع لسماع إعلان الجهات الفائزة بجائزة الابتكار في قمة سيئول.

اتفقنا على تطوير إطار لصندوق مالي لدعم التنفيذ الفاعل للمقترحات الفائزة للتحديات المالية للشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم. اتفقنا على الحاجة إلى آلية استشارية عالمية لتقليل آثار الادراج المالي وتقوية التنسيق بين مختلف المبادرات وأصحاب الأسهم.

لحظنا التقدم الذي تم تحقيقه حول الترشيد والتخلص التدريجي من إعانات الوقود الأحفوري غير الفاعلة وتطوير شفافية سوق الطاقة واستقراره.

الإقرار بأهمية دعم الشراكة بين المؤسسات العامة والخاصة لتطوير النمو الاقتصادي ليتجاوز الأزمة، كما نرحب بالعمل الذي تم بواسطة مجموعة العمل البالغ عددها 12 في سيئول وقمة رجال الاعمال لمجموعة العشرين.

6: اجتماع قمة مجموعة العشرين في 11 تشرين الثاني نوفمبر 2010

بتاريخ 11 من نوفمبر– تشرين الثاني 2010 انعقدت في سيئول في كوريا الجنوبية اجتماعات مجموعة الدول العشرين، وهو الاجتماع الخامس الذي ينعقد منذ اندلاع الأزمة المالية في العام 2008 وكما كان متوقعاً فإن موضوع "حرب العملات" كان مهيمناً على الاجتماعات. ذلك أن أمريكا وأوروبا تتهمان الصين بأنها تتلاعب بقيمة عملتها(اليوان) لزيادة صادراتها، لتضر بمنافسيها. ويعطي انخفاض قيمة العملة الصادرات ميزة تنافسية، ويجعل من الإيرادات الأجنبية أكثر قيمة عند إعادتها وكان الخلاف متاججاً منذ شهور، في ظل اتهامات أن بعض البلدان تبقي على أسعار صرف عملتها منخفضة بصورة متعمدة من أجل تعزيز اقتصادها.

وقد طالبت الولايات المتحدة الأميركية الدول التي تسجل فائضاً كبيراً في موازنها التجارية اصلاح سياساتها النقدية حفاظا على النمو العالمي، وذلك ضمن رسالة

وجهها وزير الخزانة الاميركي تيموثي غايتنر موجهة ضمنا الى الصين بدون ذكرها بالاسم.

وتقدمت الصين بخطة من أربع نقاط لضمان نمو عالمي قوي ومستدام ومتوازن، وتعتبر الصين بأن على المجتمع الدولي «تحسين الإطار لنمو قوي ومستدام ومتوازن» والدفاع عن التجارة الحرة والنهوض بتنمية منسقة ومتوازنة وإصلاح النظام المالي و«تقليص الفوارق التنموية». وكان الرئيس الصيني أعلن أن العملة الصينية اليوان بحاجة إلى مناخ «مؤات جدًا» لترتفع وهذا الأمر غير متوفر حاليًا في ظل ضعف الانتعاش وهشاشته وإن رفع قيمة العملة الصينية سيقلص هامش المصدرين الصينيين.

واعتبر محافظ البنك المركزي الكوري إن الدول الأعضاء في مجموعة العشرين يجب أن تضع على وجه السرعة مبادئ توجيهية إرشادية لأرصدة الحسابات الجارية. وتشتمل المبادئ التوجيهية للحساب الجاري على وضع سقف لفائض الحساب الجاري ومستوى العجز، من أجل ضبط الاختلالات في التجارة العالمية وتدفق رؤوس الأموال. وإنه تماشياً مع التغييرات في البيئة المالية فإن جميع المؤسسات المالية الكبرى يجب أن تخضع للتنظيم بغض النظر عن شكلها القانوني أو مركزها.

وبالرغم من أنها تحمل هذه السنة شعاراً عريضا مفاده"نمو مشترك لتجاوز الأزمة"، إلا أنه لا شيء يمنع من اعتبار قمة مجموعة العشرين هذه من انها من أهم القمم الاقتصادية في القرن الحادي والعشرين لأنها ستمهد لتدشين نظام اقتصادي ومالي عالمي جديد، قد يكون أكثر توازناً من النظام الذي يعرفه العالم منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. والسؤال الذي يطرح نفسه هل أن هذه القمة ستمنح الدول النامية والدول الصاعدة دورا أكبر في صنع القرار في المؤسسات الاقتصادية والمالية العالمية مثل صندوق النقد الدولي علاوة على جعل عضوية مجالس ادارة تلك المؤسسات بالانتخاب وليس بالتعيين؟.

بالواقع، فإن الذي يثير الاهتمام في هذا الموضوع هو أن اقتصادات الدول الناهضة قد حققت هذا العام نمواً جيدا، وكانت مبادلاتها التجارية مع الخارج مزدهرة جداً، بعكس اقتصادات الدول المتطورة التي عانت من نمو بطيء جداً، وانخفاض لمستوى نمو صادراتها. الأمر الذي دفعها إلى طرح موضوع هام وهو موضوع انخفاض قيمة سعر العملة للدول الناهضة والذي يساهم بشكل واضح في نمو مشتريات الدول الأخرى من عندها.

المخاوف كبيرة من أن يؤدي التلاعب بأسعار العملات إلى تأجيج حرب العملات، الأمر الذي دفع الولايات المتحدة الأميركية إلى طبع 600 مليار دولار بهدف تخفيض سعر عملتها، في محاولة لتحقيق قدرة تنافسية افضل في سوق الصادرات.

واللافت للنظر هو أن مجموعة العشرين تحولت شيئاً فشيئاً من أداة لدراسة كيفية حل الأزمة المالية العالمية التي حصلت في العام 2008 إلى منتدى اقتصادي مستقل ودائم[59]. وهذا ما كان قد اتفق عليه زعماء الدول العشرين بتحويل "G- 20" الى منتدى دولي رئيسي للتعاون الاقتصادي. ولقد منحوا المنتدى صلاحيات ليصبح المنتدى المركزي لقضايا التعاون الاقتصادي الدولي. واتفقت الدول العشرين على الكف عن اتخاذ إجراءات طارئة لاخراج الاقتصاد من الازمة ، وبأنه سيجري ذلك بالتنسيق بينها وبشكل غير متسرع.

---

59 هذا ما صرح به الرئيس الروسي ميدفيديف في مؤتمر صحفي في ختام قمة "G- 20"، واعتبر أن المجموعة تحولت الى مؤسسة سياسية. وأن هذا التحول كان مستحيلا قبل عام.

7: اجتماع مجموعـــة الدول العشـــرين على مســـتوى الوزراء في 18 شباط – فبراير بين 18-19 شباط 2011.

عقد اجتماع في العاصمة الفرنسية لوزراء المالية ومحافظي البنوك المركزية في دول مجموعة العشرين التي تضم البلدان الصناعية الكبرى والبلدان ذات الاقتصادات الناهضة للبحث في عدد من المواضيع الهامة منها إحكام ضبط الأسواق المالية العالمية والعمل على الحد من المضاربة على أسواق المواد الأولية الزراعية وسبل تمويل التنمية في البلدان النامية والإسهام في تحسين أداء المنظمات المالية والنقدية الدولية. وناقش المجتمعون خمسة أهداف حظيت بدعم الجميع وهي مؤشرات قياس الاختلالات بين الدول، ومؤشر قياس العجز في الموازنة والديون، إضافة إلى مستويات المدخرات الخاصة. ومؤشرات التبادل الخارجي، كميزان الحساب الجاري الذي من ضمنه ميزان التجارة إضافة إلى احتياطات العملات الأجنبية ومعدلات الصرف الحقيقية. وجرت مناقشة أربع مجموعات من المؤشرات: اثنتان لقياس الخلل الداخلي لبلد ما (العجز والديون العامة من جهة، والادخار الخاص من الجهة الأخرى)، واثنتان للخلل الخارجي (حصيلة ميزان التعاملات الجارية واحتياط القطع ومعدل الصرف بالأرقام الفعلية). ومن بين أهم مبادرات المجموعة، محاولة تجنب حدوث أزمة أخرى، من خلال تحسين التنسيق الاقتصادي، ولكن يجب أن تتفق تلك الدول مجتمعة على مجموعة من المؤشرات الاقتصادية من أجل التوصل إلى توصيات لتحديد السياسة، وبالتالي للتمكن من رفعها.

إلا أن الصين قد عارضت محاولات لاستخدام أسعار الصرف الحقيقية ووضع سقف للاحتياطيات النقدية لقياس اختلالات العملة. ويتسم موقف الصين بشأن مؤشرات العملة بالعدائية تقليديا، لأنها تحتفظ باحتياطات هائلة من العملة الأجنبية، ولا يمكن تحويل اليوان إلى عملات أخرى بحرية. وكان وزير المالية الصيني شيه شيو رن –

في تصريح له أثناء اجتماع مع نظرائه من روسيا والبرازيل والهند –الذين يؤلفون معا مجموعة الاقتصاديات الناشئة الرئيسية– قد قال: "نحن نعتقد أنه من غير المناسب استخدام أسعار الصرف والاحتياطيات الفعلية الحقيقية". وإنه ينبغي لمجموعة العشرين ان تستخدم أرقام التجارة لا موازين المعاملات الجارية لتقييم الاختلالات الاقتصادية. وفي رأيه فإنه "لمعالجة الأزمات المالية والصدمات الاقتصادية يجب ان تقوم الأنظمة الاقتصادية الناشئة بتكوين قدر معين من الاحتياطيات".

وتوصل المجتمعون إلى نتائج عملية أولية في أعقاب هذا الاجتماع بالرغم من الخلافات الكثيرة القائمة بين البلدان الأعضاء في مجموعة العشرين. ومن هذه الخلافات مثلا تلك التي تتعلق بضوابط صحة اقتصاد هذا البلد أو ذاك. فهل تقاس هذه الصحة عبر حجم مديونية الدول أو من خلال عجز مبادلاتها التجارية وفائضها أم بواسطة ميزان المدفوعات؟ وقد لوحظ على سبيل المثال لا الحصر من خلال مواقف عدد من البلدان ذات الاقتصادات الناشئة المعروفة بصادراتها المتزايدة كالصين الشعبية والهند والبرازيل أنها تعترض على عدد من الضوابط التي تريد البلدان الصناعية الكبرى فرضها عليها معتبرة أن هذه الضوابط من شأنها عرقلة نموها.

فالصين التي أصبحت القوة الاقتصادية الثانية بعد الولايات المتحدة بعد أن تخطت اليابان لا ترغب في الاستجابة لمقترح يرمي إلى إدراج العملة الصينية في سلة العملات العالمية المرجعية وأهمها الدولار واليورو. ويرى الصينيون أن المنافسة الحالية بين اليورو والدولار في إطار سلة لا مكان لعملتهم فيها من شأنها تنشيط صادراتهم إلى العالم. أما الولايات المتحدة فإنها ترغب في بقاء الدولار قاطرة العملات العالمية، ولكن دولاً أوروبية منها ألمانيا بشكل خاص تعتبر أن المنافسة بين الدولار واليورو تخدم الصادرات الأمريكية على حساب الصادرات الأوروبية. وتتمحور

الخلافات على المؤشرات الخارجية التي تضم جوانب مختلفة لمكانة الدولة مقارنة مع باقي دول العالم، ولذلك فإنها مهمة للغاية لقياس التوازن بين هذه الدول، ومثال على ذلك فائض التجارة الصيني الهائل مع الولايات المتحدة، الذي تلقي واشنطن بمسؤوليته على ضعف سعر صرف اليوان.

وكانت فرنسا قد تقدمت بمشروع يرمي إلى إيجاد ضوابط للحيلولة دون تزايد المضاربة على أسعار المواد الأولية، وقد وجدت بلدانا عدة ذات اقتصادات ناشئة منها السعودية أن المشروع جيد شريطة تعهد البلدان الصناعية والناشئة الكبرى المصدرة للمنتجات الزراعية بالالتزامات التي يمكن أن يتم التوصل إليها دون مواربة. فالبرازيل والأرجنتين اللتان تعدان ضمن البلدان الكبرى المصدرة للحوم والحبوب تتحفظ على المشروع لأنها ترى أن المضاربة على أسعار المنتجات الزراعية الأولية شكل من أشكال رفع الأسعار وأن مزارعي البلدان الصناعية الكبرى ومنها مثلا روسيا وفرنسا يستفيدون في غالب الأحيان من المضاربة لتصدير منتجاتهم بأسعار مرتفعة.

وتقترح منظمة الزراعة والأغذية العالمية بدورها رفع حجم الاستثمارات الزراعية في البلدان النامية عبر القطاعين الخاص والعام وعبر المساعدات الغربية ومساعدات صندوق النقد الدولي والبنك العالمي للمساعدة على ضمان الأمن الغذائي لاسيما بالنسبة إلى صغار المزارعين في البلدان النامية والذين يظلون في مقدمة ضحايا المجاعات وظاهرة الاحتباس الحراري والمضاربة.وترى منظمة « الفاو» أن هذا التوجه ينبغي أن يكون عصب الإستراتيجيات المتبعة لتمويل مسارات التنمية في البلدان الفقيرة.

إذاً، شكلت أسعار المواد الغذائية وأسعار الصرف والديون العامة والعجز في الموازنات العامة والخلل في الموازين التجارية اجندة اجتماع مجموعة

العشرين في باريس. وقد توصلت دول مجموعة العشرين إلى حل وسط بشأن مؤشرات يمكن استخدامها لمعالجة الاختلالات الاقتصادية العالمية، بالرغم من المصالح المتباينة وهذه المؤشرات تشمل المديونية والعجز والمدخرات والاستثمار والتجارة وميزان المعاملات الجارية.

القسم الثاني: إجراءات عربية لتلطيف التأثر المفرط بالأزمات العالمية

لم يعد العالم اليوم دولاً مستقلة منفلتة من التأثر بما يدور حولها، بل إن التقارب التدريجي والمستمر(العولمة)، أصبح يشكل قاعدة التعامل الأساسية فأصبح يتأثر الجزء بالكل ، ويتأثر الكل بالجزء القوي المؤثر(الولايات المتحدة الأميركية). يتأثر الجزء الضعيف ذو الاقتصاد الهش والتبعية القوية، إلى الخارج بشكل كبير. فكلما كان الاقتصاد متكاملاً، وكلما كانت قطاعات الإنتاج متفاعلة، وكلما كان المجال الاقتصادي عريضاً، وكلما كانت السوق الداخلية واسعة قادرة على استهلاك أكبر قدر مما ينتج، كلما أصبح مجال التأثر بالمحيط الخارجي أضعف.

طبعاً هذا الكلام أبعد وأوسع من موضوع تفادي أزمة مالية عالمية. بمعنى أنه يرى أن حل المشكلة يجب أن لا يتكون من التوجه الضيق المحصور في مجال أزمة مالية، أو نقدية، أو ديون متراكمة بل يفترض أن يضم كل ميدان من ميادين الاقتصاد بحيث إذا ما وقعت أزمة عالمية ، فإن التأثر الداخلي يمكن أن يكون ألطف، إذا ما كان النظام الاقتصادي والمالي الداخلي متماسكاً قوياً قادراً على امتصاص جزء من النتائج. وهذا ما حصل للصين أو الهند. فقد تأثرتا بالأزمة المالية لعام 2007، إلا أن سرعة امتصاص الصدمة، واستعادة زمام المبادرة كان أفضل بحيث تابع النمو زخمه،

وبفاعلية كبيرة مقارنة مع الدول الأخرى(الولايات المتحدة، وأوروبا واليابان) حيث تأثر النمو الاقتصادي وتراجع بشكل كبير ووصل إلى حدود الصفر.

ولمَ لا ننظر إلى التجربة اللبنانية في المجال المصرفي كتجربة "رائدة"، فقد بقي لبنان بمنأى عن التأثر المفرط بالأزمة العالمية. قد يكون السبب في ذلك سياسة المصرف المركزي اللبناني التي كانت تتشدد في استقبال الأصول، والمصارف اللبنانية كانت تعتمد على ودائع المقيمين ولا تعتمد على أسواق رأس المال الدولية. صحيح أن المصارف تقوم بالإقراض، ولكن بشكل حذر، فلا تزيد تسليفاتها كثيراً على (30%) من مجموع الودائع، فلو قارنا ذلك بالذي تقوم به المصارف في بعض الاسواق الناشئة، لتبين لنا أن هذه الاخيرة تتعدى نسبة قروضها إلى مجموع الودائع(15%). وبالتحديد، لا بد من الإشارة إلى أن هذه الرهون العقارية لا تشكل أكثر من (2%) من إجمالي موجودات القطاع المصرفي. كما أن المصارف اللبنانية وبتوجيه صارم من البنك المركزي، لم تكن تمتلك سندات رهن عقاري بشكل يذكر، مما جعلها أقل تأثراً بالأزمات الخارجية. ولكن هذا لا يعني بأن لبنان كان بمنأى تماماً عن الأزمة الحاصلة في كل أرجاء العالم. صحيح بأن الجهاز المصرفي اظهر صموداً، ومرونة، إلا أن الاقتصاد اللبناني قد تأثر في بعض جوانبه بما حصل في العالم. على سبيل المثال لا الحصر، تأثر اللبنانيون العاملون بالخارج بالأزمة وأصاب بعضهم الصرف من العمل، وتأثرت السياحة التي يعول عليها لبنان كثيراً...

وكذلك لا بد من الإشارة إلى أن لكل دولة عربية ظروفاً موضوعية وذاتية متمايزة عن غيرها. فالركود الاقتصادي العالمي أرخى بظلاله على الاقتصادات العربية، فتراجع النمو، وعمق الفكرة القائلة بأن ترابطاً وثيقاً يربطها بالأسواق العالمية، وبالدورات(الأزمات) الاقتصادية للدول الغربية المتطورة وبالدول الناهضة والنامية

عموماً. وفوق هذا، فقد بينت الأزمة أن ترابطاً واضحاً بين اقتصادات الدول العربية، (ارتباط اقتصادات الأردن وسورية ولبنان باقتصادات دول الخليج) من خلال الصادرات والعمالة وتحويلات هؤلاء إلى بلادهم والسياحة البينية، وهنا يظهر الدور الهام الذي يمكن أن يلعبه التعاون الاقتصادي العربي في تخفيف التأثيرات السلبية للأزمات الاقتصادية العالمية على الاقتصادات العربية.

وعليه فإن كانت الدول العربية ترغب فعلاً في تلطيف الوقوع في براثن ما يحصل في العالم، فلا بد لها من الأخذ بخطوات متعددة الجوانب، لذا، فالذي سنتطرق إليه ما هو إلا جزء من عوامل كثيرة ضرورية لتخفيف حدة الأزمات العالمية. فما هو الإطار الواجب توفره لتطوير البنى الاقتصادية العربية؟ وما هو إطار التعاون العربي للتحوط من الأزمات؟

أولاً: الإطار الداخلي لتطوير البنى الاقتصادية العربية

1 – ضرورة وجود سلطة وطنية قادرة على اتخاذ القرارات وتنفيذها

هل يمكن أن يكون هناك اقتصاد مزدهر: نمو وتنمية دون وجود قرار سياسي ثاقب وفاعل؟

الكل مجمع على ضرورة العمل لإخراج الاقتصادات العربية من دائرة الركود وذلك برفع كفاءة القطاعات الاقتصادية المنتجة وبضرورة الإصلاح والتطوير، وبضرورة تحقيق الإصلاح الإداري، وعلى أهمية الاستقرار الأمني، وعلى ضرورة توفير الثقة لجلب المستثمرين، وعلى ضرورة كبح جماح سرعة المديونية، وتخفيض عجز الموازنة، ووقف الهدر المستشري. ألا يشتكي اليوم الكثير من المسؤولين من أن هناك من هم فوق القانون ولا يستطع أحد فعل شيء معهم؟ ما سبق قوله يدفعنا إلى الاستنتاج بأن القرار السياسي قد تعثر، فهو أصل البلاء، لأنه موضع الداء.

ولكن من يتخذ القرارات؟ ما هي هويته؟ ما هي أهدافه؟ كيف يصل الى السلطة؟ من يوصله إليها؟ هل القرارات المتخذة مدروسة بشكل جدي، علمي، منهجي، واقعي وكفيلة بإخراج البلاد من التأثر بالأزمات الاقتصادية والمالية العالمية الخانقة ؟ هل السلطة السياسية قادرة على تطبيق القرارات التي تتخذها وتحقيق التحول المنشود (إصلاح- وتنمية) ؟

حين تحدد السلطة الأهداف الاقتصادية والاجتماعية المنشودة(استراتيجيتها) وخط سيرها للوصول الى تحقيق المصلحة العامة، وحين تهدف القرارات للعمل على تنويع وتعديل مضمون الإنتاج، بحيث لا يبقى البلد منتجاً في الغالب للخدمات، أو الانتاج وحيد الجانب، وتفسح في المجال أكثر فأكثر لإشباع الحاجات الداخلية من إنتاج محلي، وحين تتقلص عملية الارتهان للسوق الخارجية، ويتمكن الاقتصاد الوطني من الانفلات قدر الإمكان من الأزمات التي قد تحصل في السوق العالمية من جراء عدم مرونة العرض والطلب ويتأمن بالتالي العمل لليد العاملة التي تعاني من البطالة، ولا تشجع هجرة الشباب والأدمغة الخلاقة لتأمين العمل. عندها، تكون النتائج هامة ومحققة للآمال المرجوة.

إن الأحلام التي يرسمها المسؤولون، تتعثر لأن العملية الإستقلالية الحقيقية، والتي تتمثل بوجود سلطة قادرة على وضع القوانين التي تسمح بتحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي، وتسمح باستغلال خيرات البلاد لتحقيق المصلحة الوطنية بالدرجة الأولى، وجعل الوضع الداخلي أقل تأثراً بالأحداث الإقليمية والدولية، لم تتوفر بعد. فتصور الخروج من المأزق، ليس طوباوياً، إلا أن الدولة لا تحزم أمرها.

كل ما ذهبنا إليه هدفه القول بأن كل إصلاح وتطوير وإنماء مرتبط أولاً وأخيراً بوجود سلطة حرة، قادرة على اتخاذ قراراتٍ قابلة للتنفيذ تحقق المصلحة العامة. إن اتخاذ القرارات يعني أن السلطة السياسية تعمل لتوجيه الاقتصاد وجهة تسمح بانتشال الوطن من المأزق الصعب، وتحقيق رفاهية حقيقية لكافة أبناء الشعب. وعليه لا حاجة للبحث في مكان آخر. هنا البداية الحقيقية للحل، وإذا كان ذلك غير ممكن فلا يُتعب مسؤول نفسه في البحث عن الحل في مكان آخر، لأنه عندها يعني اتخاذ القرارات تحقيق مصلحة الحاكم.

2 – التمفصل بين القطاعات المنتجة:

إن الرد الطبيعي على الاختلال الهيكلي، المتمثل بالهشاشة والثنائية، هو بالتمفصل القطاعي. ويكون ذلك باعادة تنظيم عمليات الانتاج، وتمويل، وادارة الانتاج، والاساليب الفنية المتبعة على اسس تحفظ تأمين الترابط بين النشاطات الانتاجية داخل الدولة وتوجيه المرفق الاقتصادي المتقدم للعب دور متمم ومساعد لنشاط الاقتصاد التقليدي. ومن هنا يبدأ العمل للتخلص من التفكك القائم في القطاعات المنتجة. وبذلك يتبرأ الاقتصاد من ان يكون أحادي الجانب في نموه وتطوره. وتبدأ القطاعات وخصوصاً، قطاعا الصناعة والزراعة بالتفاعل في ما بينهما. فما تنتجه الصناعة يوضع في خدمة الزراعة وما ينتجه القطاع الزراعي يرى في القطاع الصناعي مجالا لتحويله إلى انتاج استهلاكي متنوع.

لذا، لا بد من تدعيم القاعدة الانتاجية، وتخفيف ما امكن من هشاشة الاقتصاد المكشوف على الخارج. وذلك بتقليص الاعتماد على استيراد السلع من الخارج الامر الذي يعني في نهاية المطاف تخفيفاً لاستيراد التضخم، وهذا ما يجب ان تكون عليه السياسة الاقتصادية الانمائية.

في هذا المجال سنكتفي بابراز أهمية القطاع الزراعي بالرغم من أهمية ودور كل القطاعات الأخرى. معلوم بأن تبعية الدول العربية الغذائية كبيرة جداً. فهي تصل إلى 27 مليار دولار سنوياً(2010) مع توقع ارتفاعها إلى 44 مليار دولار عام 2020[60]، بل تتبوأ الدول العربية صدارة الدول المستوردة للمواد الغذائية، وتثبت تربعها على عرش التبعية لتقلبات الخارج في هذا الميدان.

لذا لا بد من استغلال كل رقعة أرض قابلة لتأمين انتاج زراعي، وهي كثيرة، وخصوصاً في دول كالسودان والصومال ...، حيث الاراضي الصالحة للزراعة وكذلك القابلة للإستصلاح، كما لا بد من ترشيد الانفاق بحيث تصبح تكاليف الانتاج متناسبة مع ما هو عليه في الدول الأخرى، ولا بد أيضاً من رفع إنتاجية الأرض، خصوصاً وأن رؤوس الأموال متوفرة بشكل واضح، ويضع أغلبية الدول هذه الأموال في خزائن الدول الغربية، كما أن استخدامات التكنولوجيا أظهرت قدرة كبيرة على رفع الانتاجية، وعلى المساهمة في تأمين إنتاجية أفضل.

بالواقع يتحقق تحسين أداء القطاع الزراعي باعتماد سياسة زراعية فعالة، ويمكن أن تنطلق السياسة الزراعية من تطبيق إجراءات ووسائل يمكن إيجازها بالتالي:

- ترشيد استعمال مياه الري: ويتحقق ذلك بتحديث النظم القانونية للري وتنظيم التعامل مع هذا المورد على أساس التوازن بين الكلفة والعائد المحقق من استعمال المياه. وترشيد المزارعين بالنتائج السلبية الناجمة عن الإفراط في استخدام المياه.

60 راجع بحث الدكتور معين محمد رجب، اتساع الفجوة الغذائية العربية كأبرز التحديات المحلية والدولية، المؤتمر العلمي الحادي عشر، وعنوانه مستقبل الاقتصاديات العربية في ضوء التحديات المحلية والدولية، 18-19 كانون الأول ديسمبر 2010، انظر أيضاً منظمة الأغذية والزراعة للامم المتحدة، حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم، روما، 2010.

- وضع آلية فاعلة للتنسيق بين مختلف الفعاليات وتقديم الحوافز اللازمة لتبني تقنيات وطرق فعالة.
- تنمية الموارد المائية عن طريق إقامة السدود وحصر مياه الأمطار والفيضانات، بحيث يخف التسرب والتبخر في الأقنية غير المغطاة إذ تبلغ نسبة الفاقد في هذه القنوات حوالي (30%).
- تأهيل الأحواض المائية وتنفيذ المشاريع المائية الصغيرة.
- تأهيل مناطق الري، باعتماد تقنيات الري الحديثة.
- الحد من تلوث المياه، والمحافظة عليها، والعمل على تركيز المياه المبتذلة ووضع القوانين التي تنظم استعمالها.
- ترشيد استعمال المياه وتحديد قيمتها بطريقة فعالة تقنياً واقتصادياً امراً ضرورياً، خصوصاً بإعتماد طرق ري تسمح بالتحكم بكميات المياه المستغلة وبدقة توظيف إمكانيات ليس فقط على مستوى تقنيات الري، وإنما أيضاً على مستوى التجهيزات وتكوين المزارعين مهنياً. وليكن معلوماً بأن كفاءة الري تبلغ في الدول العربية(30%) مقابل (45%) على مستوى العالم، مما يعكس سوء استخدام المياه على المستوى العربي من حيث هيكلية التوزيع بين الاستخدام ومن حيث كفاءة الري[61].
- زيادة المساحة المزروعة، البالغة (52) مليون هكتار، والتي يمكن رفعها لحدود 198 مليون هكتار، وحسن استخدام الأراضي بضرورة المتابعة الدؤوبة لاستعمال الأراضي وطرق استغلالها للحفاظ على التربة وعلى خصوبتها. خصوصاً وأن النمو المتزايد للسكان في الدول العربية مجتمعة سيزداد ليصل إلى 600 مليون نسمة في العام 2050 في حين أن عدد السكان لا يتجاوز اليوم أكثر من 350 مليون

61 معين محمد رجب، اتساع الفجوة الغذائية العربية كأبرز التحديات المحلية والدولية، المؤتمر العربي الحادي عشر، عنوانه" مستقبل الاقتصادات العربية في ضوء التحديات المحلية والدولية"، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، 18-19 كانون الاول / ديسمبر 2010.

نسمة. وبالتالي فإن إمكانية تأمين الغذاء داخلياً سيزداد سوءاً وستكون لذلك عواقب وخيمة، وكذلك تأمين المياه لهؤلاء، علماً بأن حصة الفرد من المياه المتجددة لا تتعدى 760 متراً مكعباً في حين تصل هذه النسبة إلى 7000 متر مكعب على مستوى العالم[62].

- زيادة الإنتاج باعتباره من المرتكزات الضرورية للأمن الغذائي والمحافظة على خصوبة التربة ومقاومة عوامل التعرية وانجراف التربة ومكافحة التلوث، بما في ذلك مكافحة التصحر.
- معالجة الوضعية القانونية في كل ما يتعلق بتفتت الأراضي.
- توفير التسليفات اللازمة لحسن استخدام الاراضي سواء على المدى المتوسط أو الطويل.
- تفعيل دور البحث العلمي والزراعي لوضع مرجعية لتحديد أنواع الزراعات والنباتات الملائمة حسب أنواع التربة وحسب المناطق.
- اعتماد تقنيات فعّالة: النهوض بالقطاع الزراعي والخروج من حلقة الرداءة(على مستوى الانتاجية والنوعية) باستعمال شتول ونصوب مؤصلة وذات نوعية مميزة وانتاجية عالية.
- اتباع طرق زراعية دقيقة ومدروسة من جهة، وتأصيل قطيع الماشية وتحسين طرق التربية.
- تنشيط سلاسل الانتاج وتفعيل التسويق الزراعي والتصدير.

62 التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2010، الأمن الغذائي في الدول العربية، الفصل العاشر، جامعة الدول العربية، ص 182.

3 – إقامة قواعد اقتصادية مالية ونقدية للتعامل

للتذكير بأن الأزمة المالية العالمية لم تأت من فراغ، ولا هي منفصلة عن العوامل الاقتصادية الأخرى. ذلك أن الاقتصاد الأميركي هو في أس الأزمة العالمية وهو يعاني من ظروف صعبة تعود إلى ما يزيد على ثلاثة عقود، وتتمظهر في عجز في موازنة الدولة قارب 455 مليار دولار عام 2008، ولديه اختلال حاد في الميزان التجاري، وصل في سنة 2007 إلى حوالي 759 مليار دولار، ولم يسلم ميزان المدفوعات من التدهور فحمل عجزاً قدره 466 مليار دولار، وتفاقمت المديونية حتى وصلت إلى 4.3 تريليون دولار عام 2007، وهو ما يعادل أضعاف الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية وتصل مديونية الأفراد إلى 13 تريليون دولار، ليصل مجموع الديون الأميركية العامة والخاصة إلى 40 تريليوناً أي ما يعادل ثلاثة أضعاف الناتج المحلي الإجمالي، الأمر الذي يجعل من المديونية واحدة من أهم المشاكل التي يعانيها الاقتصاد الأميركي[63]، بينما تصل ديون الشركات إلى 18.4 تريليون دولار إضافة إلى ارتفاع مستمر في مؤشرات البطالة حتى ناهزت (10%) سنة 2010، وارتفاع فاضح في عدد الفقراء حتى ناهز عددهم في الولايات المتحدة الأميركية 40 مليون نسمة سنة 2010. إلى جانب هذا التذكير البسيط لا بد من القول بأن اتساع دائرة التعامل في الأصول المالية (اسهم وسندات) كما بيَّنا في متن الدراسة، وعمليات المضاربة في الأسواق المالية، أصبحت ظاهرة خطيرة النتائج نظراً لعدم وجود ضوابط صارمة، ونظراً لعدم الالتزام الكامل حتى بالقواعد والشروط الموضوعية. فالمشرفون على إدارة المخاطر يغضون الطرف كثيراً عن المخالفات، وهم يتذرعون بقلة خبرة المشرفين على المؤسسات المالية، أو بسبب الطمع الواضح في جني مكاسب وأرباح وسلب

63 فريد زكريا البيان الرأسمالي، الجشع جيد إلى حد ما، نيوزويك(النسخة العربية، الكويت) حزيران 2009، ص 3، مأخوذ عن بديعة لشهب، الأزمة المالية العالمية محاولة في الفهم والتجاوز، مجلة بحوث اقتصادية عربية، الجمعية العربية للبحوث العلمية، القاهرة، العدد 53، خريف 2010، ص 63.

ثروات بعض الدول النفطية منها خصوصاً التي تكدس اموالها وتوظفها في المراكز المالية الأجنبية، وتمنحها كامل ثقتها.

إن التأثر بالأزمات الاقتصادية والمالية أصبح أكثر ثباتاً في ظل العولمة الاقتصادية والمالية، ، وهذا ما اظهرته الأزمات الكبيرة، إلا أن حجم التأثر هو الأهم. فبقدر ما تكون سياسة الاقتصاد الكلي متوازنة وواضحة، بقدر ما يكون التأثر بما يحصل بالمحيط أخف. وهذا يعني ضرورة تحديد الوسائل المطلوب استخدامها لتنفيذ الأهداف:

أ – سياسة نقدية لضبط الكتلة النقدية

الوسيلة الأساسية للتحوط من الأزمات المالية تتلخص بضرورة وجود سياسة نقدية تعمل على ضبط الكتلة النقدية، بتحديد سعر الفائدة، وسياسة تنظيم ثبات سعر صرف العملة الوطنية، وتعديل الاختلالات في ميزان المدفوعات. إن السياسة النقدية ضرورية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي، حيث يتحقق نمو اقتصادي موضوعي في ظل اسعار مقبولة تحافظ على مستوى من التضخم المعتدل، فلا يتعدى مثلا (3%). وسياسة توظيف صحيحة لعناصر الانتاج. وهذه من مهام السلطة التنفيذية التي تستخدم وسائل وأدوات متنوعة لتحقيق توازن مقبول بين اسعار النقد والأداء الاقتصادي. إنها إجراءات لا بد من وجودها ولا بد من اتخاذها من قبل أداة لدى الدولة وهي المصرف المركزي الذي يعمل على السهر وعلى مراقبة أوضاع السوق وبالتالي ضبط عرض النقود.

إذاً، حين نتكلم عن السياسة النقدية فإنما نعني سياسة قادرة على كبح التضخم الذي يمكن أن يعاني منه اقتصاد دولة ما. من هنا كانت سياسة التوازن بين خلق النقود

وتحديد المعروض منه، بحيث يكون انفاق الأفراد والمؤسسات متوازناً أو شبه متوازن مع توفر السلع والخدمات(انكماش اقتصادي)، او زيادة عرض النقود، كي يتمكن المواطن من شراء حاجاته. وهكذا تكون سياسات البنك المركزي التي تراقب الأوضاع الاقتصادية العامة سياسة تكييف السياسة النقدية بما يتناسب مع الواقع الاقتصادي.

وللسياسة النقدية التي لا بد منها دور مساهم في تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات وتحسين قيمة العملة.

ب- سياسة مالية عامة تؤثر في الحالة الاقتصادية

أما الوسيلة الأساسية الأخرى للتحوط من الأزمات المالية، فتتلخص بضرورة وجود سياسة مالية عامة تحاول ان تؤثر في الحالة الاقتصادية بواسطة موازنة الدولة العامة: تقوم الدولة بدور حيوي باختيار حجم الانفاق الحكومي، وحجم عجز الموازنة، أو تطبيق قواعد التوازن، كما تحاول أن تفاضل بين الخيارات والأولويات، على سبيل المثال الدفاع أو التربية. إنها تعمل على مواجهة الاختلالات والمشاكل الاقتصادية التي تصيب اقتصاد دولة ما(التضخم، الركود، البطالة..)

بهذا المعنى يمكن القول بأن السياسة المالية هي السياسة التي تعتمدها الدولة لتحديد مصادر دخلها وأوجه الانفاق العامة. فمداخيل **الضرائب والرسوم الجمركية** أهم موارد الدولة المالية في العديد من الدول، والنفط هو أهم مورد للدولة في دول الخليج النفطية، ويعتبر مورد **الانفاق** الأساسي على العاملين في القطاع العام(موظفين، ومستخدمين..)، والانفاق على المشاريع الإنمائية (الطرق والمطارات والموانئ، والكهرباء والماء..). والملفت، هو أنه يصعب التوازن واقعيا بين واردات الدولة وانفاقها. لذا، يجب أن تعمل على تخفيف العجز إذا كان هناك عجز(**الدين العام**)، عندها تقوم الدولة باصدار سندات خزينة وبيعها للمواطنين بتشجيعهم عادة عن طريق تقديم فوائد مرتفعة ، وكذلك بيع

سندات خزينة لمؤسسات مالية عالمية ومهم جداً أن تدعم **الفائض في الموازنة** إذا كان هذا الفيض محققاً.

ج- سياسة اجتماعية تؤمن الرفاه للمواطن

أما الوسيلة الثالثة فهي ضرورة وجود سياسة اجتماعية بتحديد الحد الأدنى للأجور الملائم، بحيث يسمح للمواطن أن يؤمن حاجاته الأولية الضرورية لتأمين حياة عادية كريمة. حق العمل ودور النقابات خصوصا العمالية في تنظيم السياسة الاجتماعية الفضلى، وتحديد عدد ساعات العمل، وتقديم تعويضات نهاية الخدمة بشكل يشعر المتقاعد بالأمان.

قد يكون من بين الأهداف التي عرضت في السابق نوع من التعارض، فصاحب رأس المال إذا ما شعر بأن مردود توظيفاته لن يكون منها جدوى اقتصادية حقيقية فإنه سينسحب وسيهرّب رأسماله إلى مكان أكثر أماناً ومردوداً. إذاً، إن انقاص نسبة المردود بمشروع ما قد يدفع صاحبه إلى البحث عن مكان آخر، ولذا فإنه لا بد من محاولة التوفيق بالرغم من أنها عملية معقدة وصعبة إلا أنها تبقى ضرورية جداً، وبالتالي فإن الوسائل المستخدمة يمكن أن تكون اعتماد سياسة ضريبية معقولة، بحيث يتم التوازن بين أنواع الضرائب المفروضة المباشرة منها وغير المباشرة.

بالمحصلة السياسة النقدية والمالية والاجتماعية والاقتصادية بشكل عام تساهم في تحديد نسب النمو، وفي تأمين عمل لكل قادر على العمل، وبتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات، وقادرة على الاستقلال في اتخاذ القرارات الاقتصادية، وفي تحفيض اللامساواة بين المواطنين، وتطوير القطاعات الاقتصادية وتأمين الثبات بأسعار السلع.

طبعا، هناك العديد من المجالات التي تمارس فيها السياسة الاقتصادية كالبيئة والبحث العلمي وسياسة إعادة نشر المنشآت الصناعية.

4 – : تأمين عدالة أفضل في توزيع الثروة

بداية لا يجب الخلط بين الغنى المادي والسعادة أو التطور. فبعض الثقافات ولأسباب فلسفية أو غيرها تعطي الغنى المادي أهمية متواضعة، فالسعادة لهؤلاء هي سلوك داخلي وانشراح النفس. ولكن هل يمكن الكلام عن التطور ورفع مستوى الإنتاج دون الكلام عن الأمل في الحياة، وعن التعليم وعن الحرية؟ بالواقع، إن المقياس الاقتصادي لا يفي وحده بالغرض. فالفروقات الكبيرة بين ذوي الدخل المحدود، وذوي الثروات الطائلة، قد تعمقت بشكل كبير. لذا، فإن تنمية الانتاج (زراعي ام صناعي) يفترض بالضرورة تأمين تصريف أكبر للإنتاج الوطني في السوق المحلية. وهذا يستدعي حكماً، تحسين اوضاع الفئات الدنيا من المواطنين والتي تشكل السواد الاعظم من الناس. ويستدعي ايضاً، حلاً لمشكلة البطالة المستشرية، تفادياً لركود اقتصادي. وبالتالي لا بد من تأمين العمل لليد العاملة التي تهجر الوطن الى وطن آخر بغية تأمين حياة حرة كريمة. لذا، فإن سياسة اقتصادية فضلى يجب ان تحقق العدالة الاجتماعية، بحيث تسهم الى حد كبير في إزالة الحقد الاجتماعي الذي يبعد جولات من العنف المدمر، ويعبد الطريق امام علاقات اجتماعية (ارباب عمل وعمال) اكثر توازناً، فتضعف، ان لم نقل تنعدم، الانتفاضات الاجتماعية. ولنا في الانتفاضات أو الثورات التي تحصل في العديد من الدول العربية خير دليل على ما نذهب إليه. فثورة تونس في كانون الثاني/يناير 2011، كانت أول ثورة عربية حديثة في القرن الواحد والعشرين ضد الفساد والطغيان والبؤس الاجتماعي، وجاءت بعدها ثورة مصر في 25 كانون الثاني/ يناير 2011، فأطاحت أيضاً بالحكم المصري، ثم كانت ثورة ليبيا والبحرين واليمن، والتظاهر المتواصل في الأردن وفي الجزائر والمغرب. كلها ظواهر تصب في خانة ضرورة التغيير والاصلاح، وفي ضرورة رفع مستوى الشعوب، وإيجاد نظام أكثر عدالة.

ان تطوير القاعدة الانتاجية، ليس له معنى إيجابي، اذا لم يحدد بالضرورة من هو المستفيد من التطورات الحاصلة في الإنتاج ومن مردوده، أي من هو المستفيد من المشاريع العامة. يجب ان يستفيد كل مواطن في المجتمع حيث تتأمن له حياة كريمة متسمة بالعافية (تقاس بنسبة الوفيات قبل سن معينة)، وبالمعرفة (التي تقاس بمعدل الإلمام بالقراءة والكتابة خصوصاً لدى البالغين)وبمستوى معيشي لائق (الذي يقاس بنسبة السكان الذين يحصلون على مياه معالجة ونسبة منخفضة من الأطفال ناقصي الوزن)، عندها يتخلص المجتمع من الافات الثلاث: الفقر، والجهل، والمرض. ان ذلك قد يتحقق اذا ما قامت السلطة السياسية بوضع خطةٍ تحدِّد بواسطتها الأهداف الاقتصادية ووسائل تنفيذها، بخاصة ضمان وسائل الانتاج، واليد العاملة في مختلف فروع الصناعة. وهكذا فالتخطيط يصبح اداة للاستراتيجية الاقتصادية الهادفة الى بلوغ الدخل الوطني افضل مستوى، ولا يعني التخطيط تحول إلى نظام موجه بل يعني التنظيم، والعقلنة، والمرونة، والفاعلية، كي يتمكن البلد من الاستفادة من إمكاناته بشكل صحيح، وأفضل. وعلى صعيد آخر لتلبية الحاجات القصوى. هكذا يكون هدف التنمية الأساسي خلق محيط يمكن أن يقدم للناس الإمكانيات الضرورية لعيش حياة أطول وبصحة جيدة. وهذا يعني التشديد على ضرورة تحسين شروط الحياة لمجمل السكان، وليس فقط زيادة نمو الانتاج فقط. فإذا اعتمدنا مقياس الأمم المتحدة للتقدم الإنساني يكون على الدول أن تعتني بتوليفة متكاملة مؤلفة من متغيرات ثلاثة: الناتج المحلي القائم للفرد(متوسط دخل الفرد PIB/hab)، والأمل في الحياة(العمر) ومستوى التعليم.

ثانياً: إطار التعاون العربي للتحوط من الأزمات المالية

ويأتي التعاون العربي ليلعب دوراً أساسياً إذا ما تحقق. فهو يؤمن عناصر هامة تساعد على عملية الاستقرار والتنمية وتساعد في تلطيف آثار الأزمات العالمية. صحيح أن التكامل العربي لا يؤمن لوحده التنمية ولكنه عنصر أساسي رافد إلى جانب عنصر

الاستقلال في اتخاذ القرار والترابط والتمفصل بين القطاعات الاقتصادية وتأمين العدالة الاجتماعية، إلا أنه عنصر دافع ومؤثر بشكل كبير. وهو يؤمن العناصر التالية:

- الاستثمارات اللازمة لعملية التنمية المنشودة.
- الحجم الأمثل للسوق وللمشروع الإنتاجي .
- التخفيف من عطوبية الإنتاج(Vulnérabilité) .
- تعزيز موقع الدول في تعاملها مع الخارج .

من المسلمات، بأن تطوير الإنتاج يسهم بشكل ملحوظ في تقليص الاعتماد على استيراد السلع من الخارج، وفي تنويع التصدير وزيادة حجمه، ولكن ذلك يستدعي خفضاً في كلفة الانتاج. وعليه، هل يمكن لبلد عربي بإمكاناته المتواضعة أن يزدهر بمعزل عن التعاون الاقتصادي العربي الواسع؟ هل يمكن لبلد صغير الحجم أن يطور إنتاجاً ويخفض كلفته دون تكتل مع دول إقليمية أخرى، خصوصاً وأن العالم في عصر التجمعات الاقتصادية العملاقة، وكذلك في مرحلة انتقال إلى عصر العولمة حيث لا حدود جمركية أو إدارية؟ في مثل هكذا تطورات، هل يمكن لسوق ضيقة أن تستوعب الإنتاج الأمثل لقيام صناعة تحقق جدوى اقتصادية صحيحة؟ بمعنى آخر، هل يمكن لبلد ضيق أن يطور صناعاته، وينتج للاستهلاك الداخلي، ويخفف من تبعيته للخارج(إن لم نقل يتخلص منها)؟ هل يمكنه أن يواجه المنافسة الحادة في ظل الانفتاح العالمي المتنامي؟ هل يمكنه أن يؤمن الاموال اللازمة للاستثمار في قطاعات الانتاج؟

بالواقع، يلعب التعاون دوراً مهماً في إزالة التشنجات وفي توطيد أواصر الألفة والثقة بين الشعوب[64]. والواضح أن العالم كله يتجه نحو التكتلات، وليس خافياً أن دول أوروبا خلال قرون، وخصوصاً بعد أن ساد مبدأ القوميات، قد عانت من حروب مدمرة

64 انظر عبد الهادي يموت: التعاون الاقتصادي العربي وأهمية التكامل في سبيل التنمية ، معهد الإنماء العربي، بيروت، 1983.

على ترسيم الحدود[65] ، إلا أنها وبعد الحرب العالمية الثانية التي دار رحاها على أرضها بدأت بإقامة تكتل اقتصادي هو الأبرز في هذا القرن، فتراجعت حمّى الصراعات التي كانت قائمة بين هذه الدول بشكل محسوس ليحل محلها التعاون والتنافس المتوازن، ففتحت الحدود على مصراعيها أمام مواطني الدول الأوروبية المنضوية تحت لواء الاتحاد الأوروبي ليعبروا من دولة إلى دولة دون تعقيدات، كما فتحت الحدود أمام منتجات هذه الدول لتحتل مكان الصدارة وليكون لها الأولوية في التعامل والتبادل[66] وساد الوئام والود النسبي مكان التعصب والتطرف.

إن الدول العربية التي تمتلك مقومات أساسية للتعاون، أهمها اللغة والدين، والجغرافية، والتاريخ المشترك وخصوصاً المصالح الاقتصادية المشتركة، مدعوة بقوة لزيادة تعاونها. من بين ما تمتلكه الدول العربية، مواد أولية هامة من بينها النفط، والغاز والفوسفات..، والحديد، يمكن إذا ما تعاونت هذه الدول فيما بينها من إنشاء صناعات تنتج سلعاً قادرة على فرض نفسها في الأسواق العالمية، وهنا نرى أهمية وإمكانية الدخول والاندماج الفاعل في السوق العالمية، الأمر الذي لا يترك مجالاً للشك من امكانية تحقيق فائدة كبيرة من هذا الانفتاح، وهو أكثر بكثير مما يحققه حالياً تصدير النفط بشكله الخام. ويسهم أكثر في تأمين استقرار لأسعار موادها الخام التي ما انفكت بالترجرج في الأسواق العالمية، (كما أوضحنا سابقاً) مخلفة وراءها ارتفاعاً وهبوطا في عملية التنمية، التي تعتمد بالدرجة الأولى على واردات هذه المادة. إن البنية الإنتاجية غير المتنوعة لهذه الدول تدفع إلى الانفتاح على الخارج لتصريف الإنتاج الوطني، أو لتأمين أغلب الحاجات الضرورية. وهذا يعني ارتفاع قيمة الاستيراد من

65 أنظر عبد العزيز سليمان نوار، وعبد المجيد نعنعي: التاريخ المعاصر لأوروبا: دار النهضة العربية، بيروت، 1973.

66 حول التعاون الأوروبي كتب الكثير، أنظر على سبيل المثال لا الحصر، المرحلة الأولى من السوق المشتركة" الوحدة الاقتصادية" الأوروبية، بروكسل، تموز-يوليو1962 ، انظر أيضاً س.لاما هوتبير: "السوق الأوروبية المشتركة" ترجمة محمد كمال عاشور، المؤسسة المصرية للأنباء والنشر والتوزيع والطباعة، القاهرة، 1964، أنظر أيضا نستروم ومالوف:" السوق الأوروبية المشتركة"، ترجمة د.نامق، دار النهضة العربية، بيروت ، 1965، انظر أيضاً:نبيه الأصفهاني: معاهدة " ماستريخت بين التوقيع والتطبيق"، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد111، 1993.

الخارج لإشباع الحاجات الداخلية، من هنا كانت ضرورة وضع تقسيم عمل إنتاجي قائم على الثقة، وضرورة تطوير القاعدة الإنتاجية غير النفطية كالزراعة والصناعة، كما ضرورة التكاثف لتشكيل تكتل يفرض شروطه على المستوى الدولي.

وإذا كنا نعتبر أن الخطر موجود قبل الصلح مع إسرائيل، فان الخطر سيكون اكبر إذا تحقق السلام معها، إذا لم يواجه قبل ذلك بتكتل فاعل يساهم في إيجاد توازن حقيقي، ذلك انه في ظل القوة الاقتصادية التي يمثلها الاقتصاد الإسرائيلي والمدعوم من قبل دول أجنبية ورؤوس أموال أجنبية ضخمة، قد خلق حالة خاصة في المنطقة: دولة صغيرة (إسرائيل) لها مقومات "الدول الكبرى"، بالرغم من ضعف الإمكانات الطبيعية المتوفرة لديها: يد عاملة متخصصة، صناعة متطورة، زراعة قائمة على أحدث النظم ومردودها مرتفع، مساعدات وحماية أجنبية كبيرة جدا ومن اكبر دول العالم. بالمقابل، دول عربية مفككة، لا تستفيد فعلا من مواردها، ولا تعبئ إمكاناتها ولا تنفذ إلى صلب الحياة الفكرية والاجتماعية، الأمر الذي لا يعطي الشعوب العربية القدرة الحقيقية على المشاركة في تحديد المسار الملائم للنهوض والتطور. إن الشعوب العربية ستبقى جاهلة، وغير مبالية، وضائعة، ولا تشكل قوة فاعلة يمكن أن تساهم في دفع مسيرة الإنماء والتطور، إذا ما بقيت على ما هي عليه. من هنا كانت أهمية تحديد الهدف، والمشروع المطلوب الوصول إليه، وفي اعتقادنا إن الهدف واحد، وهو متعدد الشرايين التي يجب أن تساهم في تحقيقه. لذا، إن أي مشروع يجب أن يكون هدفه إنماء الإنسان والمجتمع ومواكبته التطورات دون التخلي عن القيم الأخلاقية التي تدعم قواعد المجتمع. وتأتي التنمية الاقتصادية المعتمدة على الذات التي تستند على اعتماد البلد على موارده الخاصة، وتفترض هذه السياسة توفر معطيات أساسية لا بد منها كي تنجح هذه التنمية من أهمها: توفر الموارد الطبيعية، توفر الموارد البشرية، توفر القدرة الشرائية الداخلية لتصريف الإنتاج الوطني.

هل يمكن حل مشكلة التخلع الاقتصادي désarticulation والارتباط dépendance بمعزل عن إقامة تعاون وطيد مع الدول العربية ؟ هل يمكن إقامة تنمية اقتصادية مستقلة دون أن يكون هناك تعاون اقتصادي مع الدول العربية؟ هل يساهم التعاون في تأمين الظروف والمعطيات الموضوعية اللازمة لتحقيق التمفصل(articulation) البنيوي والاستقلال الاقتصادي؟ هل يؤمن الاستثمارات الداخلية الضرورية لعملية التنمية؟

1 - الاستثمارات المالية العربية والبينية

إن الاستثمارات هي مجموعة الأموال التي تُثمَّر في مشاريع إنمائية. قد يكون مصدر هذه الاستثمارات داخلي وطني، وقد يكون محيطي إقليمي، وقد يكون عالمي. ولا يخفى أن هذه الاستثمارات تسهم في عملية إنماء المرافق في بلد ما ، أو مجموعة بلدان إذا ما وظفت في مشاريع مشتركة.

يصعب تحديد قيمة الاستثمارات العربية بدقة، بسبب عوامل كثيرة، فالمؤسسة العربية لضمان الاستثمار تقدر الاستثمارات البينية العربية بـــ 60 مليار دولار والاستثمارات العربية بالخارج بتريليون واحد و200 مليار دولار، وإن هذه الاستثمارات ليست فقط استثمارات لعرب من دول الخليج بل هناك عرب آخرون كالمصريين الذين وظفوا ما بين 100 مليار و120 مليار دولار، وكانت الاستثمارات الأجنبية المباشرة تقدر بـــ 37.26 مليار دولار عام 2005 في حين أنها لم تكن تصل إلى 6 مليارات عام 2004 وهي في العام 2006 حوالي 37 مليار دولار[67]. وفي دراسة لسيدي احمد ولد أحمد سالم يشير فيها إلى أن الأموال المستثمرة خارج الدول العربية هي مقدرة بـــ واحد تريليون و 400 مليار دولار، وتستأثر أميركا وحدها بنحو (70%)

67 المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار في الدول العربية، 2006، ص 158.

من هذه الأموال المستثمرة والبقية موزعة بين أسواق أوروبية وغيرها[68]. وسجلها محمد عبد العاطي ما بين 800 مليار و 2400 مليار دولار، سنة 2002[69] وتحتل سويسرا وبريطانيا وفرنسا مركز صدارة استقطاب هذه الأموال، ثم تأتي الولايات المتحدة الأميركية.

أسباب كثيرة تساهم في هروب المستثمر من موطنه الأصلي ومن محيطه الإقليمي: اولى هذه الاسباب المجال الاستثماري الضيق في بعض هذه الدول، وثانيهما الاستقرار السياسي والاقتصادي والمكان الآمن الذي تتمتع بهما أسواق الدول الغربية المشار إليها اعلاه، كما أن السرية المصرفية تعتبر عاملاً نفسياً مريحاً للذين يرغبون في الابتعاد عن اعين المشككين والمتسائلين.

لقد نمت الاستثمارات العربية البينية نتيجة العمل على تحسين مناخ الاستثمار البيني، إلا أنه يبقى مقصراً وبعيداً كل البعد عن حاجات الدول العربية للاستثمار فيها، وبعيدة الاستثمارات كل البعد عن الحجم الأمثل للاموال المرجو توظيفها.

قد تكون خطط تطوير البنى الاقتصادية والاجتماعية لاستقطاب وجذب رؤوس الأموال ضعيفة في الدول العربية، وقد تكون القوانين والأنظمة المطلوبة لا ترقى إلى المستوى المطلوب بمعنى انها لا تؤمن الراحة والأمان للمستثمر العربي خصوصاً والأجنبي عموماً، وقد تكون البيروقراطية الموجودة في هذه الدول سبباً أساسياً، لأنها تؤخر إنجاز المعاملات الإدارية المطلوب تنفيذها بوقت قياسي، وقد يكون (وهنا بيت القصيد) عدم الاستقرار السياسي في العديد من الدول هو السبب الأهم. فرأس المال

68 سيدي أحمد ولد أحمد سالم، واقع الاستثمارات العربية البينية.

69 محمد عبد العاطي، الاستثمارات العربية في الخارج، الأحد 3،10،2004، www.aljazeera.net

جبان، ولا يُقدِم إلى مكان غير مستقر سياسياً، لأن التجربة علمته بأن المجازفة والمغامرة لا تتناسبان دائماً مع طبيعة رأس المال الذي يبغي الربح في المقام الأول.

كل ما ذهبنا إليه يهدف إلى قول التالي:

بأن لدى الدول العربية أموال طائلة، ومكدس جزء هام منها في خزائن دول أجنبية، حتى أنها لا تستفيد في أحيان كثيرة من الفوائد التي تعطى.

لدى الدول العربية مساحات واسعة من الاستثمار لهذه الأموال، فإذا ما تأمنت لها المناخات الملائمة فإنها لن تتأخر في الإقدام.

حوالي (85%) من استثمارات الدول العربية تذهب إلى خمس دول عربية، السعودية وتستحوذ على (27.5%)،ومصر(18.58%)، وتونس على (13.47%)، ولبنان (13.29%)، والسودان تستحوذ على حوالي (11.4%). طبعاً هذا غير كافٍ، والمطلوب هنا أن تزداد الاستثمارات وتغطي مرافق إنتاجية، وتغطي دولاً قادرة على استيعاب وتؤمن مردوداً أفضل كسوريا، واليمن، والسودان، والصومال، والمغرب والجزائر.. في حين أن نصيب الدول العربية من إجمالي التدفقات العالمية من الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الداخل تراجع من (4.1%) في عام 2005 إلى (3%) في العام 2006[70].

إن التعاون الاقتصادي العربي يساهم في تدعيم اقتصادات الدول العربية، وفي تثبيت سعر صرف عملاتها الوطنية، ويلطف من أثر الأزمات المالية العالمية، وذلك من خلال التنسيق الفعلي خصوصاً في مجال السياسات النقدية والمالية.

مهم جداً أن يكون لدى الدول العربية مسحاً لمشاريع إنمائية ووجود دراسات جدوى اقتصادية علمية واقعية لهذه المشاريع، لأن ذلك يدعّم الثقة بالآخر، ويشجع المستثمر على النظر بجدية وبثقة وبحمية لمشاريع اقتصادية في بلدان عربية.

70 التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2007، ص 10.

إن قيمة إجمالي الودائع المصرفية لدى المصارف التجارية العربية هي حوالي 702 مليار دولار أميركي سنة 2006، وهذا وحده كافٍ للإشارة إلى أن إمكانات هامة متوفرة لدى الدول العربية، وتحتاج فقط لمن يستغلها ويشعرها بالأمان والثقة، في حين أنها كانت فقط قبل عام واحد قيمتها 601 مليار دولار، وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على تنامي الثقة بالمصارف التجارية الوطنية. تجدر الإشارة إلى أن قيمة المساعدات الإنمائية العربية الميسرة وصلت إلى 128 مليون دولار فقط، تقدم خمس دول من مجلس التعاون الخليجي 121 مليون دولار[71].

2: الحجم الامثل للمشروع الانتاجي

إن وجود تجمع فاعل من العلاقات بين القطاعات يشكل معيارا رئيسيا لتحديد الحجم. هذه العلاقات التي لا يستطيع أي بلد بدونها أن يفيد من بناء صناعة محددة تماما. وهكذا فان إنشاء تجمع متكامل من الصناعات يتوقف على إنشاء صناعة للتعدين الحديدي، وصناعة آلية وكيميائية نفطية. ويقول"دو برنيس De Bernis" في هذا الصدد:"هذه الصناعات هي بالضرورة كبيرة الحجم ، وبدون الدخول في الجدل حول المعايير الحقيقية لكبر صناعة ما، نعرف أن كلفة التوظيفات على أساس وحدة القدرة الإنتاجية، وكلفة التشغيل على أساس الوحدة الإنتاجية، هي بصورة إجمالية متناسبة مع قدرات وأحجام الإنتاج، وذلك على الأقل حتى التوصل دائما إلى قدرات وأحجام مرتفعة جدا بالنسبة للأسواق الحالية. الصناعة هي من أسس القاعدة الإنتاجية والنمو الاقتصادي. والتصنيع عملية تاريخية معقدة مكونة من سلسلة من المراحل المتعاقنة التي لا نهاية لها، تتشابك في سياقها العوامل الفنية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية والنفسية، وصولا إلى السيطرة المتزايدة على الطبيعة وخيراتها. إن الصناعات التي

71 التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2007، ص 364 و397.

تنشأ في إطار هذه العملية المعقدة، مما ينتج عنه آثار متعددة ومتنوعة، من بينها (الفعل التصنيعي) effet industrialisantالذي يحدد القدرة التصنيعية اللاحقة للصناعات المشيدة. وبمقدار ما تتعاظم هذه القدرة التصنيعية، بمقدار ما تتسارع وتيرة التنمية ويتسع تأثيرها. وكذلك فإن الدول النامية معنية بشكل مباشر، بتطور هذه الصناعات ذات القدرة التصنيعية العالية، والتي يصطلح على تسميتها بالصناعات التصنيعية"[72].

"إن دور الصناعات التصنيعية أو صناعات الأساس يتوطد توطيداً مستمراً في عملية التنمية. إذ إن هذه الصناعات قادرة في الواقع على إنشاء نشاطات مختلفة، إن الآلة التي تصنع الآلة هي ذات فائدة خاصة[73]". يؤدي إنتاج الفولاذ على الأمد البعيد جدا إلى قيام قطاع للآلات–الأدوات، يمنح للبلد استقلاله في ميدان التجهيزات إزاء بلدان أجنبية. وكذلك إزاء ظروف التجارة الخارجية، فهذا الإنتاج، هو إذن، على أمد طويل جدا بالنسبة لبلد ما، شرط لمعدل نموه[74]"، "ومن جهة ثانية لا ينبغي نسيان تنمية الإنتاج التي تقدمها الآلة بصورة مباشرة أو غير مباشرة[75]".

ولا تبرر صناعة الأساس نفسها إلا إذا استخدمت السلع الوسيطة التي تنتجها، من قبل وحدات إنتاجية أخرى. ذلك أن قدرتها تنبعث من سلسلة من التوظيفات في مختلف الوحدات التي تعمل لتحول منتجاتها إلى منتجات مخصصة للاستهلاك. ووجود مجموعتين من صناعات الاساس ضروري، ولا غنى عنه: صناعة الحديد والصلب والصناعات الميكانيكية. "هذه الصناعة ستقدم في بادئ الأمر الماكينات، وصناعة التجهيزات العائدة إلى قطاع النقل والأدوات التي تحتاج إليها الزراعة الكيميائية المركزة

72De Bemis , L'industrialisation des pays en voie de développement, impératifs, voies et moyens, « développement et civilisation,1964, no.18,p.11 .

73 De BernisG., L'industrie industrialisante, revue économie appliquée, Paris, 1968, p.19

74 المرجع السابق ذكره، ص 19

75 Perroux f. L'économie des jeunes nations, Paris, 1960.

على نمطين من المنتجات الرئيسية: الأسمدة والمواد البلاستيكية". وتضاف إلى ذلك الصناعات الإلكترونية التي تنتج التجهيزات الصناعية والمعدات اللازمة لقطاع المعلوماتية وصناعات الطاقة التي تضطلع بدور كبير، من حيث آثارها التصنيعية.

وإذا كنا نؤكد على صناعات الأساس، فذلك لأننا نفترض مسبقاً أن الهدف النهائي لبناء هذه الصناعة هو تلبية الحاجات المحلية وتحقيق الاستقلال الاقتصادي. وأية أهمية يمكن أن نولي لصناعة التعدين الحديدي، مثلا، إذا لم تكن تهدف أولاً، لرفع مستوى معيشة شعوب البلدان التي بنتها؟ وكذلك "فتنمية صناعة الأساس، يجري تصورها بمثابة حافز ودعامة لتنمية الزراعة. إن الأمر يتعلق بإقامة صلة وثيقة بين تنمية الصناعة وتنمية الزراعة، أي وصلها، وليس بمثابة تنميتين مستقلتين نسبياً". وهكذا، تفقد تنمية صناعات الأساس معناها إذا كانت منتجاتها المخصصة فقط للتصدير، بدلاً من أن تمتصها من جهة، صناعات تحويلية منشأة حديثاً ومن جهة أخرى، زراعة يجري تحديثها...

إن الدول العربية التي تملك مقومات أساسية للتعاون، مدعوة بقوة لزيادة تعاونها. فهي تمتلك مادة أولية هامة جداً، يمكن إذا ما تعاونت هذه الدول فيما بينها من إنشاء مشاريع مشتركة متنوعة كبيرة الحجم تنتج سلعاً تستفيد من سوق تكاملية داخلية أوسع من سوق دولة واحدة، وتصبح اكثر قدرة على المنافسة في الأسواق العالمية. إن وجود تجمع فاعل من العلاقات بين القطاعات (relations intersectorielles) يشكل معياراً رئيسياً لتحديد حجم هذه العلاقات التي لا يستطيع أي بلد بدونها أن يفيد من بناء صناعة محددة تماما. وهكذا، فإنشاء مجمع تصنيعي (un ensemble industrialisant)

يتوقف على إنشاء صناعة للتعدين الحديدي، وصناعة آلية وكيميائية نفطية[76]. ولتصبح الأمور أكثر وضوحاً نعطي الأمثلة التوضيحية التالية:

"هناك تقديرات، تتعلق بصناعة العجائن والورق، عائدة للجنة الاقتصادية لمنظمة الأمم المتحدة لأميركا اللاتينية، تبين أن الكلفة الإجمالية الوسطية تنخفض من زهاء 250 دولارا للطن بالنسبة لقدرة إنتاج تبلغ 50 طن يومياً، إلى زهاء 150 دولاراً للطن لقدرة إنتاج تبلغ 200 طن يومياً. وهناك دراسة أخرى للجنة أوضحت الأهمية المعروفة جيدا للاقتصاديات التكاملية في صناعة التعدين الحديدي. فحين ترتفع القدرة الإنتاجية من 100 ألف طن إلى 150 ألف طن، تنخفض كلفة الإنتاج بالنسبة للحديد الصلب من 55 إلى 41 دولارا للطن، وبالنسبة للصفائح المسطحة من 235 إلى 121 دولارا للطن[77]".

ونظراً لان هذه الاقتصاديات هي، إلى حد كبير، مرتبطة بتقنيات الإنتاج، فإنه يمكن اعتبار الأرقام المذكورة بالنسبة لأميركا اللاتينية ممكنة التطبيق نسبيا في البلدان النامية الأخرى، "إن مصنعا لبناء السيارات لا ينتج اكثر من 300 ألف وحدة كل عام ليس جديراً بالإنشاء، وإذا كان لا ينتج سوى 100 ألف وحدة مثلا، فإن كل سيارة تزيد كلفتها(30%)[78]".

وهكذا فالأهمية الخاصة لصناعات التعدين الحديدي والصناعات الآلية، تعود إلى حجم الوحدة التي تؤثر بدورها في ثمن الكلفة: فالأسعار تنخفض تبعا لحجم السوق الاستهلاكي. إن دولة صغيرة تنشئ صناعة كهذه، ستجد نفسها مجبرة على الاندراج في السوق العالمية التي تسيطر عليها الشركات الكبرى. وستكون مضطرة اثر ذلك لان

76ج. دوبرنيس "تصنيع البلدان النامية، الدوافع،والشروط المسبقة، والطرق والوسائل"، De Bernis L'industrialisation , des pays en voie de développement, impératifs, voies et moyens, développement et civilisation,1964, No.18,p.11 .

77 كاهنرت وآخرون: "التكامل الاقتصادي بين البلدان النامية".

78 " الفولاذ العربي"، المرجع المذكور، 1975، العدد 29، ص 20.

تصبح الأسلحة مثلا، التي تشكل من حيث الأساس جزءا من صناعة التعدين الحديدي والصناعة الآلية، تشكل مجازفة بالنسبة للدول الصغيرة، بسبب عدم قدرتها على تطوير الإنتاج في سوق داخلية محدودة، وبسبب الارتفاع الحتمي للكلفة، إذا لم يبلغ الإنتاج حدا أدنى معينا. إن بلدانا كالكويت ولبنان والبحرين ليست قادرة على إنشاء سكة حديدية قابلة للاستمرار مثلا، في حين أن هذا المشروع هو في متناول الدول العربية في المشرق مجتمعة.

"إن عددا كبيرا من البلدان النامية لا تستطيع تحقيق اقتصادات الحجم الأمثل إلا حين تتكامل في سوق إقليمية اكثر اتساعاً. وتوضح هذه الملاحظة الارتباط المتبادل بين النمو الصناعي ونهوض السوق. وبوجود سوق محدودة جداً، وعدم وجود سلع تجهيز تطابق الحاجات تماماً، تجد التوظيفات نفسها مجبرة على أن تختار في العديد من البلدان النامية، بين المصانع الصغيرة جداً والمصانع الكبيرة جداً. وفي الحالة الأولى، بصورة عامة، يجعل التخلف التكنولوجي الإنتاج مكلفا لان المؤسسة مكيفة مع سوق محدودة جدا. وفي الحالة الثانية، يكون الإنتاج كذلك مكلفاً، ولا يمكنه أن يصمد في المنافسة لان المؤسسة، وان كانت مجهزة بوسائل تقنية عصرية وقادرة على تلبية حاجات سوق اكبر، تجد من الصعب استخدام قدرتها القائمة، بصورة كاملة[79]".

3 – الحجم الامثل للسوق

إن حجم السوق يحدد عادة بعدّة معايير هي : السكان والموارد الطبيعية، المساحة، الدخل (الإجمالي وعلى أساس الفرد) وحجم التجارة الخارجية. فكلما زاد عدد السكان، وزادت قدرتهم على الإنفاق، كلما تحقق مفهوم حجم السوق الأمثل، وبقدر ما يتحقق للدولة من موارد طبيعية داخلية، بقدر ما يكون السكان قادرين على تحويل الثروات الطبيعية إلى إنتاج يلبي حاجاتهم. بقدر ما يكون هذا الأمر مفيدا ومحققا لمفهوم حجم

79 "التعاون الإقليمي في الصناعة"، منظمة الأمم المتحدة، 1971، ص7.

السوق الأمثل. فالأسواق الواسعة جدا ضرورية للمنتجات الأساسية نصف المصنوعة (منتجات التعدين الحديدية، معادن غير حديدية، منتجات كهربائية ثقيلة الخ ...) والأسمدة، وعجينة الورق والورق، وسلع التجهيزات (الآلات الصناعية، الأجهزة الكهربائية، معدات النقل) وسلع الاستهلاك الطويلة الأمد. ليس هذا فحسب، بل إن قدرة السكان على تحويل الثروات الطبيعية إلى إنتاج يجب أن يرتبط بالتوزيع العادل للدخل، وبقدرتهم على شراء الإنتاج الوطني. وإلا فان عدد السكان وأهميتهم في تفسير دور حجم السوق يفقد دوره وأهميته وفاعليته (الهند وباكستان). يمكن القول بان عدد السكان لا معنى له إذا عزل عن عوامل أخرى، كالناتج الوطني، ودخل الفرد، والموارد الطبيعية. إذا كان الدخل الوطني ضعيفا، أو إذا كان توزيعه غير عادل، يصبح عامل السكان بلا دلالة ويفقد وزنه، والمساحة هي أيضا لا يمكن الاعتماد عليها كليا: فالاعتبار الأول يعود إلى غنى وتنوع الموارد الطبيعية ، بالرغم من أن دولا كاليابان تمكنت من "التغلب" على نواقص العامل الجغرافي بواسطة العمل الاقتصادي الواعي للمنتج.

"إن سوقاً ضيقة جداً لا تؤمن تخفيضاً في الكلفة الذي يصبح ممكناً عن طريق إنتاج واسع. والواقع إن عدداً كبيراً جداً من المؤسسات، في البلدان النامية، لا تعمل بكامل طاقتها، وبالتالي فإن ضيق السوق يعتبر أحد الأسباب الرئيسية للمستوى المرتفع لكلفة الإنتاج". "إن تلبية طلب الفولاذ لبلدان أميركا اللاتينية خلال الأعوام العشرة المقبلة، يكون بالإمكان تأمينه في إطار سوق إقليمية متكاملة، بدلاً من أن يكون ذلك بواسطة برامج وطنية بحتة للإنتاج، وعليه يصبح بالإمكان توفير مبلغ 3.7 مليار دولار من رأس المال الواجب توظيفه[80]".

80 تنمية المبادلات والتكامل الاقتصادي بين البلدان النامية، منظمة الأمم المتحدة 1967، ص7.

4 : تخفيف عطوبية الإنتاج الوطني (vulnérabilite)

حين يصبح للدول العربية سوق واسع وقادر على امتصاص القدر الأكبر من الإنتاج الوطني، حينها فقط تصبح الدول العربية قادرة على الاطمئنان، لأنه لن يصبح تصريف الإنتاج تحت رحمة سياسة السوق العالمية، التي ترسمها شركات عالمية لا هم لها سوى مصالحها. ويكفي في هذا المجال أن نشير إلى التأرجح الدائم في أسعار المواد الأولية التي تبيعها دول العالم الثالث، بما في ذلك أسعار مادة النفط والغاز والقطن والفوسفات اشهر منتجات البلاد العربية .

إن التعاون الاقتصادي العربي يحفز الدول العربية إلى تنويع منتجاتها لأنها تدرك بان سوقاً واسعاً جاهزاً ومعداً سلفاً لاستقبال الإنتاج ، ومحفوظاً لهذا الإنتاج يطمئن من عدم تمكن حصول المزاحمة الخارجية. إن تنويع التجارة البينية يؤدي إلى الاستقرار ويسهم في تحسين شروط التنمية، ويشجع الدول الأعضاء على مزيد من التماسك. هذه الحجة لصالح التنمية تأخذ كامل وزنها بالنسبة للبلدان التي عانت من الخضوع لمنتج أساسي واحد، فهي لا تستطيع أن تتحمل تأثيرات التقلبات .

5 – تعزيز موقع الدول العربية في تعاملها مع الخارج

حين تتمكن الدول العربية من تشكيل تكتل قوي متكاثف ومتجانس يمكنها أن تتعامل مع المؤثرين على السوق العالمية بشكل افضل، ونسبيا من الند إلى الند. فتعامل الدول العربية مع السوق العالمية يفوق 230 مليار دولار، والسوق الخارجية تبحث عن زبون، وهي أيضا بحاجة لمنتجات العديد من الدول العربية (دول النفط)، لذا فالاستنتاج هو أن توحيد الجهود لا يسمح للاحتكارات الدولية من تشديد سيطرتها وفرض شروطها الكاملة.

لقد تمكنت الشركات الكبرى من "تأديب" إيران مصدق حين حاول سنة 1950 أن يؤمم النفط الإيراني رئيس وزرائها، أدبته هذه الشركات بعد تمنعها عن شراء النفط الإيراني ، فتحولت إلى مصادر أخـــرى. وما سبق قوله يستدعي التعليق التالي: لقد كانت إيران تجتاز وضعا دقيقا، وهي لم تلق الدعم من قبل البلدان الأخرى المنتجة للنفط. وبالمقابل، فإن شركات النفط قد تضامنت فيما بينها لكي تسحق هذه المحاولة في المهد.

في عام 1951، نجحت الأنغلو–إيرانيان أويل كومباني بسرعة، في تعويض انخفاض الإنتاج الإيراني نظراً لتعدد مصادر إنتاجها غير مضاعفة إنتاج العراق، والكويت، وقطر. ففي حين كان إنتاج النفط الإيراني يهبط من 31.75 مليون طن عام 1950 إلى 16.72 مليون طن عام 1951 وإلى 75 ألف طن فقط عام 1952، زاد الإنتاج الكويتي اكثر من الضعف خلال عامين مرتفعا من 17 مليون طن عام 1950 إلى 37.1 مليون طن عام 1952، كما تضاعف إنتاج العراق ثلاث مرات خلال نفس الفترة، مرتفعا من 6.5 ملايين طن إلى 18.5 مليون طن[81].

وقد جرى تعويض هذا الانخفاض بزيادة الإنتاج في بلدان أخرى. ولو لقيت إيران الدعم من قبل البلدان المنتجة الأخرى، لكان أمكنها أن تعزز موقفها في وجه التحديات الخارجية. ولا بد من الإشارة هنا إلى أن ما يزيد على(80%) من نشاط التجارة العالمية هو في متناول الدول الصناعية الغنية، وان استهلاكها للطاقة هو بحدود(70%) وللمعادن(75%) وللخشب (85%). ولا ننسى أبدا محاولات الدول الصناعية الكبرى التي تعمل بشكل كبير لتحرير التجارة الدولية بما يتناسب مع مصالحها أولا وأخيرا، وتخضع السلع للمنافسة وفقا لقواعد ومواصفات وشروط قد

81 ن.سركيس"النفط عامل للتكامل والنمو الاقتصادي "أطروحة في العلوم الاقتصادية،المكتبة العامة للحقوق والقضاء،باريس،1962،ص 246.

سنتها هذه الدول. إن تكامل الدول العربية يجب أن يكون وسيلة للعمل ضد الاستغلال ونهب الخيرات، ويجب أن تكون الاتحادات الإقليمية الاقتصادية التعبير عن نزعة توسيع التقسيم العقلاني للعمل والتعاون الاقتصادي ، لمساعدة الدول الفتية حتى تفرض بصورة مشتركة مبادئ اكثر إنصافا في تفاوضها مع الكتل الأخرى في العالم. إن أسساً مشتركة، للدفاع عن مصلحتها الموحدة يمكن أن تكون أكثر أثرا كلما جرى تحقيق التلاحم الداخلي، بصهر الأسواق الوطنية وليس باعتماد سياسة خارجية في شروط أكثر فاعلية. إن "بناء وتراكم المزيد من الوشائج الاقتصادية وغير الاقتصادية بين الاقتصادات المشاركة فيه تجعل تلبية كل من الطلب والعرض على السلع والخدمات وعناصر الإنتاج فيها الخيار الأول أمام صانعي القرار الاقتصادي في تلك الاقتصادات، لأنه يؤدي إلى زيادة الربح والمنفعة، ومن ثم تتجه الفعاليات الاقتصادية في اتجاه توحيد أسواق الأقطار المشاركة في التكامل دون عزلها عن حركة التجارة الدولية، أو الحد من الزيادة المتوالية في حجم المبادلات بين مختلف الدول ومجموعات الدول". أي أن التبادل لا يزيد فقط بين الدول المتكاملة بل وفي حجم مبادلاتها مع الغير، وهذا واضح في حالة الاتحاد الأوروبي. وما يهمنا هنا هو حقيقة أن التكامل الاقتصادي لا يشكل قلعة محصّنة في وجه "عدو" أو منافس، ليس إجراءً دفاعياً، وإنما تحكمه أساسا زيادة المردود الاقتصادي في داخل منطقة التكامل بما يحسّن وضعها في الاقتصاد العالمي. وهذا ما استقر عليه الحال في الدول الصناعية المتقدمة..." إن التنمية هي المطلب المباشر والمتجدد، وإن التكامل عامل حاسم في الإسراع بمعدلات التنمية وتجدد هذا التسارع على مدى عقود مقبلة. إن واقع الفقر والبطالة يعني أن الشعوب العربية لن ترفع مستوى معيشتها على نحو ملموس ومتجدد إلا بالمزيد والمزيد من العمل الإنتاجي الذي يحوّل الكثرة السكانية من كونها عبئا على التنمية إلى عامل حاسم في زيادة الإنتاج والارتفاع بإنتاجية العمل. ومن ناحية أخرى فان تكاثف القوى بين تلك الشعوب يعطيها جميعا فرصة التنمية وتحقيق الكفاية والعدل. وهذا أمر متعذر تماما أمام كل

قطر منفرد، ويقترب من التحقق والتكامل في مشروعات التنمية المقبلة وليس في إطار ما هو قائم بالفعل. ولهذا نقول إن الأوضاع العربية شأنها في ذلك شأن الغالبية العظمى من دول العالم الثالث يجب أن تسير وبسرعة في اتجاه التنمية التكاملية[82]".

وعليه، يفترض تضافر جهود مجموعة الدول العربية، وبالتأكيد إذا تضافرت جهود كافة الدول العربية تكون النتائج احسن بكثير، وتُحقق افضل النتائج، وبخاصة إذا ما تم التعاون في مجال الإنتاج، وعلى أساس ذلك، يمكن الكلام بعدها عن التجارة البينية. فبقدر ما تعمل هذه الدول على التعاون في مجال تقسيم العمل في ميدان الإنتاج وبقدر ما تشعر الدول بحاجتها لبعضها البعض بقدر ما تكون الغاية المرسومة ممكنة التحقيق.

إذاً، لا يمكن لدول عربية صغيرة بإمكاناتها المتواضعة أن تزدهر وتتطور معتمدة على قدراتها الذاتية، ولا يمكن لسوق صغيرة أن تستوعب حجم الإنتاج الأمثل المطلوب، لقيام صناعة تحقق جدوى اقتصادية صحيحة. ولا يمكن لأي بلد عربي أن يطور صناعاته، وينتج للاستهلاك المحلي ويخفف من تبعيته للخارج بمعزل عن تعاون وتكامل عربي عميق.

وعليه، فمن أولى واجبات العرب ليتمكنوا فعلاً من كسر طوق التبعية، وتحقيق تكافؤ نسبي في العلاقة مع الآخرين قبل أن يتحقق السلام في الشرق وحتى بعده، أن يعملوا على التوظيف في الميادين التقنية والعلمية البحثية والاقتصادية والاجتماعية، لأن ميزان القوى لا يمكن أن يحسمه إلا توفر قاعدة اقتصادية متينة جداً. وإذا لم يكن من

---

82 إسماعيل صبري عبد الله: وحدة الأمة العربية المصير والمسيرة، الأهرام، القاهرة، 1995، مأخوذة عن مجلة الطريق، العدد 6 /1995، ص 11.

الممكن البدء بتعاون عربي شامل فلا بأس من أن تكون بدايات التعاون بين دولتين منسجمتين أو أكثر تجمعهما مصالح مشتركة[83] ولكن لا مجال لعمل عربي فاعل، إذا كان سيقوم على القهر والتسلط وتسخير التعاون لمصلحة أنانية دون مصلحة المجموع". ...إن التاريخ والجغرافيا واللغة والدين لا تكفي لتوحيد الأمة. بل لا بد من أن يناضل الناس من اجل الوحدة وان ترغب فيها أغلبيتهم . كما أن انتظار التقدم ومنافعه الواضحة هو وحده الذي يمكن أن تُعبّأ على أساسه الشعوب لدعم كل خطوة مواتية على طريق التوحيد [84]".

ولا نجاح لجامعة الدول العربية إذا لم تُمكن من الدرس بموضوعية وبجرأة أسباب فشلها وتطوير ميثاقها بما يتناسب مع المعطيات الموضوعية والعلمية للتكامل الذي يفرض نفسه.

نحن ندرك بأن أسواق الدول الصناعية محكمة الإغلاق في وجه أغلب منتجات دول العالم الثالث، وقد تكون مغلقة في وجه منتجات العديد من الدول العربية، إلا في حالتين: الحالة الأولى: حاجتها لمنتجاتها، الأمر الذي يساهم في تخفيض عطوبية اقتصادات هذه الدول، والحالة الثانية: تكتل الدول العربية في موقف ثابت موحد، يعزز موقعها في تفاوضها مع الخارج، ويدفع الدول الصناعية لإقامة علاقة أكثر توافقاً واعتدالاً وتوازناً. إن توحيد جهود الدول العربية يمنع الاحتكارات الدولية من تشديد سيطرتها وفرض شروطها التي لا تكون ملائمة لها. ومَثّلُ الأزمة الإيرانية عام 1951[85] معبر عن أهمية وضرورة التضامن العربي.

وما سبق قوله يستدعي التعليق التالي:لقد كانت إيران تجتاز وضعاً دقيقاً، وهي لم تلق الدعم من قبل البلدان الأخرى المنتجة للنفط. وبالمقابل، فان شركات النفط قد تضامنت فيما بينها لكي تسحق في المهد محاولة الانفلات من سيطرة الشركات. وربما

83 عبد الهادي يموت " الاقتصاد اللبناني "... مرجع سابق ص 211.

84 عبد الهادي يموت المرجع السابق ص 211 .

85 قامت حكومة مصدق بتأميم النفط الإيراني.

لو لقيت إيران الدعم من قبل البلدان المنتجة الأخرى، لكان أمكنها أن تعزز موقفها وتفرض شروطها. وفقدان التضامن هذا أخذ بعين الاعتبار، فيما بعد، من جانب البلدان التي أنشأت منظمة البلدان المصدرة للنفط عام 1960، (الأوبيك) (O.P.E.C.) ومن أهم أهدافها حماية مصالح الدول المنتجة والدول المستهلكة، واستقرار الاقتصاد العالمي. وقد نجحت هذه المنظمة،بعد إنشائها ببضع سنوات، في أن تلعب دوراً مهماً ورئيسياً في الاقتصاد الدولي، و أن تفرض بعض شروطها. ونذكر منها، على سبيل المثال، عمليات زيادة سعر النفط مرات عدة.

وكذلك "منظمة البلدان العربية المصدرة للنفطO.A.P.E.C." قد فرضت في العام 1973 (اثر انتهاء حرب رمضان، وإثر الدعم الذي قدمته الولايات المتحدة وبعض البلدان الأوروبية لإسرائيل) حظراً على النفط المصدر نحو هذه البلدان، التي لم تتمكن، بواسطة شركاتها العاملة في دول المنظمة العربية للنفط من رفع هذا الحظر تماماً أو الخلاص من عواقبه. وكانت العملية رابحة. والواقع، أن أوروبا قد أجبرت على اتخاذ موقف محايد إزاء النزاع في الشرق الأوسط. إن التعاون بين بلدان الاوبيك أو داخل منظمة الدول العربية المصدرة للنفط (الاوابيك)، يمثل شكلاً جنيناً للتكامل، لأنه لم يتعد دوره تحديد كميات الإنتاج والأسعار.

إن تكامل الدول العربية يجب أن يحمل نزعة توسيع التقسيم العقلاني لعمل التعاون الاقتصادي حتى تستطيع هذه الدول أن تفرض بصورة مشتركة مبادئ اكثر إنصافا في تفاوضها مع الكتل الأخرى في العالم. إن أسساً مشتركة لهذه الدول، للدفاع عن مصلحتها الموحدة، يمكن أن تكون اكثر أثراً كلما جرى تحقيق التلاحم الداخلي بصهر الأسواق الداخلية واعتماد سياسة خارجية بشروط اكثر فعالية.

ولو أخذنا سائر الدول العربية لوجدنا انه لا تتوفر في دولة عربية بمفردها كل هذه المعطيات. ولا يجوز اتخاذ اليابان كمثال حيث لا تتوافر لديها كل المعطيات الأساسية للبناء عليه، واعتماده للعمل بمقتضاه. فظروف اليابان الذاتية تختلف تمام الاختلاف عن ظروف سائر الدول العربية. كما أن اليابان مرت بظروف ذاتية ليس من السهل توفرها للدول العربية، ومرتبطة ارتباطا وثيقا بالسوق العالمية، تؤثر فيها وتتأثر بها. أما الدول العربية فلأنها ضعيفة إنتاجا وتصريفا داخليا، فهي ستخضع بالضرورة لمقتضيات سياسة السوق العالمية، إذا لم يجمع بينها تكتل واسع فاعل ومتكافئ بالدرجة الأولى ولا بد للدول العربية من العمل لتأمين الغذاء الضروري لكافة المواطنين، وهذا يعني العمل لتطوير إمكانات القطاع الزراعي واستغلاله الاستغلال الأمثل ووفق افضل الوسائل. وهذا يعني أيضاً تأمين المياه اللازمة التي تحتاج لإقامة السدود ومد القنوات، وتأمين الأسمدة الضرورية لتحسين وضع التربة واستخدام المبيدات لمكافحة الآفات التي قد تصيب الأشجار والنباتات، مما يتطلب تأمين التراكتورات والحاصدات الضرورية لسرعة العمل ودقته. كل ذلك يستدعي استخدام القطاع الصناعي لتأمينه ما يلزم، ولا يمكن أن تقوم بهكذا عمل دولة عربية بمفردها.

إن التنمية المتمحورة على الذات تنطلق ، من قواعد أساسية ترتكز على إقامة صناعات متكاملة. وتبدأ في صناعة المصانع، لزوم الصناعة الاستهلاكية الإحلالية والتصديرية. وتنطلق العملية الصناعية من إقامة صناعة الحديد والصلب آلة الصناعات السلعية الاستهلاكية. وكما عبر عنها الاقتصادي الفرنسي دو برنيس De Bernis هذه السياسة التصنيعية تحمل تجديدا وتغييرا في التركيب. إنها تحديث لمجمل الاقتصاد، وهذا يعني البدء بقطاع الزراعة، ويتضمن الاتجاه إلى الصناعة، ويصبح دور التصنيع قبل كل شي تحديث التقنية الزراعية، وذلك بفضل المنتجات الصناعية المنتقاة بكل

تؤدة. ويسمح الحديد والصلب بإنتاج الآلات الزراعية: الآلات الصغيرة، التراكتورات، الصناعة الكيميائية، التي تؤمن إنتاج الأسمدة والأدوات البلاستيكية[86].

فالتصنيع بهذا المعنى هو القطاع الذي يجب أن يساهم في بناء اقتصادي متكامل، باستعمال الآلات وبزيادة التراكم وبإنقاص الكلفة، بحيث يتحقق رفع مستوى الإنسان بشكل افضل[87]. وهذا يعني أن دور التصنيع يجب أن يكون فاعلا في كل قطاع من قطاعات الاقتصاد، بحيث يساهم في تطوير إنتاجية القطاع الأولي، وذلك باستخدام الآلة في الزراعة، ويؤدي أيضا إلى تطوير قطاع الخدمات. هذه السياسة تنبع من سياسة هادفة إلى ترسيخ قاعدة نمو اقتصادي تحقق الاستقلال، وهذا يعني الخروج من دائرة التبعية.

وكذلك "فتنمية صناعة الأساس يجري تصورها بمثابة حافز ودعامة لتنمية الزراعة، أي وصلها ، وليس بمثابة تنميتين مستقلتين نسبيا[88]"وهكذا، تفقد تنمية صناعات الأساس معناها إذا كانت منتجاتها مخصصة فقط للتصدير، بدلا من أن تمتصها من جهة، صناعات تحويلية منشأة حديثا ومن جهة أخرى، زراعة يجري تحديثها".

إن التعاون العربي، يعتبر ضرورة ملحة لتتمكن الدول العربية من مجابهة التحديات والأخطار الاقتصادية الداهمة. هذا التعاون يجب أن يقوم على استراتيجية جديدة، مفادها أن التكامل الاقتصادي يمكن أن يحقق للدول العربية ركائز أساسية

---

86 التعاون الإقليمي في الصناعة ، منظمة الأمم المتحدة ، 1976 ، ص7. انظر أيضاً

Bettelheim C. : La Construction du socialisme en chine, Maspero, Paris, 1972, p.25

Susan georges " Le danger d'un chaos francé généralisé Monde Diplomatique, Juillet 1995, p. 22-23.

87 منظمة الامم المتحدة : تنمية المبادلات والتكامل الاقتصادي بين البلدان النامية ، 1967 ، ص 7

88 gazo-chimique Real B.: peut on construire dans l'Afrique de l'ouest un ensemble sidérurgique et sur le gaz saharien , Thèse de sciences économiques, Grenoble , 1963 , Polycopie , p.6

خمس:الأولى، الاستثمارات اللازمة لعملية التنمية المنشودة، الركيزة الثانية: الحجم الأمثل للمشاريع، وهذا يعني أن الاستثمار يجب أن يتوجه أولا إلى القطاعات المنتجة، ويتم الاستثمار فيها، والثالث: حجم السوق الأمثل، بحيث تصبح السوق العربية حوالي 350 مليون نسمة وبعد أقل من 25 سنة ستصبح أعداد السوق حوالي 600 مليون نسمة، والرابع: تخفيض عطوبية المنتجات العربية، والخامس: تعزيز موقعها في تعاملها مع الخارج، وفي وجه التحديات العالمية الجديدة التي فرضتها منظمة التجارة العالمية، والأزمات المالية العالمية، والعولمة بشكل عام. ويبقى الأمل معقود على السلطات الحاكمة في الدول العربية التي تتخذ القرارات والتي يفترض أنها تمثل مصالح الشعوب، وتزيد اللحمة وتحقق مصالح الجميع .

المراجع

- الياس سابا، الأزمة المالية العالمية: أسبابها وانعكاساتها، مجلة المستقبل العربي،مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 360، بيروت، 2009 .
- بشير موسى نافع، في الأزمة المالية/ الاقتصادية وإصلاح النظام الاقتصادي العالمي، مجلة موازين، سلسلة كتاب تحديات معاصرة، الكتاب 18، منتدى الإسلام والحداثة، بيروت، لبنان، 2008 .
- حازم الببلاوي، الأزمة المالية العالمية الحالية "محاولة للفهم" www.hazembeblawi.com .
- خليل العناني، الآثار السياسية والاقتصادية للأزمة المالية العالمية: العرب وأميركا بين النموذج ونقيضه، مجلة شؤون عربية، جامعة الدول العربية، العدد 126، 2008 .
- عبد العزيز عجمية، التطور الاقتصادي في أوروبا والوطن العربي، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت لبنان، 1972.
- عبد المجيد قدي، الأزمة الاقتصادية الأميركية وتداعياتها العالمية، مجلة بحوث اقتصادية عربية، القاهرة، العدد 46، 2009 .
- عبدالله رزق، الأزمة المالية العالمية وصناديق التحوط تبتلع خزائن الصناديق السيادية، مجلة الجيش، بيروت، العدد66، 2008 .
- عبدالله يوسف سهر، حامد العبد الله، جدلية العولمة ونهاية التاريخ: دراسة تحليلية لعلاقات الاقتصاد السياسي الدولي ودور المنظمات التجارية في مرحلة النظام العالمي الجديد، مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت، الكويت، المجلد 37، العدد 1، 2009.

- علي بن طلال الجهني، الكساد والتراجع منذ 29 و 1، تسونامي الإفلاس، مجلة معلومات، المركز العربي للمعلومات، بيروت، عدد 63، 2009 .
- غالب أبو مصلح، جذور الأزمة تسونامي الإفلاس، مجلة المعلومات، المركز العربي للمعلومات، بيروت، لبنان، عدد 63، 2009.
- فتحي العفيفي، الأزمة المالية العالمية، رؤية مغايرة، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، مصر، العدد 176، 2009.
- فضل مصطف النقيب، الاقتصاد السياسي لأزمة أسواق المال العالمية، مجلة الغدير،مركز الدراسات والتوثيق، المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى، بيروت، لبنان، عدد46،ربيع 2009.
- محمد عبد العزيز عجمية وآخرون، التطور الاقتصادي في أوروبا والوطن العربي، دار النهضة العربية، بيروت، 1972 .
- محمود عبدالفضيل، غرق وول ستريت، تقديم، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد 175، 2009 .
- جودة عبدالخالق، الأزمة المالية العالمية.. أزمة نظام لا أزمة سياسات، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد 175، 2009 .
- محمد عبد الشفيع، النظام المالي العالمي، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد 175، 2009 .
- محمود محي الدين، المؤسسات المالية الدولية.. قصور الأداء وسبل الاصلاح، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد 175، 2009 .
- زياد بهاء الدين، انهيار المؤسسات المالية العالمية من منظور رقابي، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد 175، 2009 .
- مصطفى عبد إبراهيم، تداعيات الأزمة المالية العالمية على صناعة السيارات، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد 177، 2009 .

- نجيب عيسى، الأزمة ومستقبل النظام الاقتصادي العالمي، مجلة الغدير، مركز الدراسات والتوثيق، المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى، بيروت، لبنان، عدد 46، ربيع 2009.
- نزيه الأفندي، الأزمة المالية العالمية، تباين الرؤى،، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، مصر، العدد 176، 2009.
- وائل جمال، التداعيات الاقتصادية للأزمة المالية العالمية، الأزمة الاقتصادية العالمية والعالم العربي،نهاية نموذج، مجلة شؤون عربية، جامعة الدول العربية، العدد 126، 2008 .
- وليد مهدي، الأزمة المالية بمنطق اقتصادي متطور، مجلة المستقبل العربي،مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، نيسان،/ أبريل2010 .
- يوسف مسعداوي، تأزمات المالية العالمية: الأسباب والنتائج المستخلصة منها، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 365، بيروت، 2009 .
- يوسف خليفة اليوسف، الأزمة المالية والاقتصادات الخليجية، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، عدد 358،،سنة 2008.

Bibliographie

A. Gauthier - "L'Economie mondiale", Bréal 2004

A.Kaspi, - "Franklin Roosevelt", Paris, Fayard, 1988.

B. GILLE, « La Banque et le crédit en France de 1815 à 1848 », Paris, 1959.

B.Madeuf, Revue MAUSS, N° spécial, « Quelle autre mondialisation »?, La découverte, Paris 2002.

Bernard Gazier, « La crise de 1929 », éditions PUF, collection Que Sais-je ?, 1983.

C. OMINAMI, « Le Tiers Monde dans la crise », La Découverte, Paris, 1986.

C. SAINT ÉTIENNE, « L'État français face aux crises du XXe siècle », Paris, 1985.

CEPII, « L'Economie mondiale 2008 », Repères, La Découverte, 2007.

Ch.Milelli,H. D., « Mondialisation contre développement », le cas des pays asiatiques, Éditions Silepse, 2000.

D. R. WEIR, « Les Crises économiques et les origines de la Révolution française », in Annales E.S.C., 46e année, no 4, 1991.

E. MOSSE, « Comprendre la politique économique », t. II, Seuil, Paris, 1980.

E. VARGA, « La Crise économique, sociale, politique », Moscou, 1935 ; rééd. Paris, 1976.

G. DUMENIL, M. GLICK & J. RANGEL, « La Grande Dépression, énigme d'hier ou d'aujourd'hui », Revue économique, mai 1986.

H. BOURGUINAT, « L'Économie mondiale à découvert », Calmann-Lévy, Paris, 1985.

J. Adda, « La mondialisation de l'économie : Genèse et problèmes », La Découverte, 2006.

J. GARNIER, « Crises commerciales », Dictionnaire universel « théorique et pratique du commerce et de la navigation », Paris, 1859.

J. K. Galbraith, « La Crise économique de 1929, anatomie d'une . catastrophe financière », Payot, 1989 ;

J. Stiglitz « Principes d'économie moderne », de Boeck 2000

J. BOUVIER, « Le Krach de l'Union générale, 1878-1885 », Paris. 1960 ; « Les Crises économiques », in J. Le Goff et P. Nora dir., Faire de l'histoire, t. II, Paris, 1974.

J. H. LORENZI, O. PASTRE & J. TOLEDANO « La Crise du XXe siècle », Economica, Paris, 1980.

J. HEFFER, « La Grande Dépression ». Les États-Unis en crise (1929-1933), Paris, 1976.

J. K. GALBRAITH, « La Crise économique de 1929 », Payot, Lausanne, 1989.

J. LESCURE, « Des crises générales et périodiques de surproduction », Paris, 3e éd. 1923.

J. MARSEILLE & A. PLESSIS, « Vivre la crise et l'inflation », Hachette, Paris, 1983.

J. MARSEILLE, « Les Origines « inopportunes » de la crise de 1929 en France », in Revue économique, juin, 1980.

J. NÉRÉ, « La Crise de 1929 », Paris, 1968.

R. SALAIS, N. BAVEREZ & B. REYNAUD, « L'Invention du chômage », Paris, 1986.

R.E Caves,J.A Frankel,R.W Jones « Commerce et paiements internationaux », Boeck 2003.

R.Farnetti,T.Emmanuel, « Après l'empire" (essai sur la décomposition. système américain), Gallimard, Paris 2002

R.Guillon Pottier C., « Les multinationales et la mise en « concurrence des salariés »,Collection Travail et Mondialisation,l'harmattan Paris 2003

J.Coussy , Laroche J. dir., « La loyauté dans les relations internationales »,. L'Harmattan, Paris 2001.

J.-P Allégret, P. Le Merrer « L'Economie de la mondialisation », de Boeck, 2007.

Jacques Brasseul, « Histoire des faits économiques » , A. Colin, Paris, 2004 ;

L. Carroué « Géographie de la mondialisation », Armand Colin, 2004.

M. AGLIETTA, « Régulation et crise du capitalisme : l'expérience des États-Unis », Paris, 1976.

M. Rainelli « Le Commerce international », Repères, La Découverte, 2003.

M. DRACH, « La Crise dans les pays de l'Est », La Découverte, Paris, 1984.

M. LEVY-LEBOYER, « Qu'est-ce que la mondialisation? », La Découverte, Paris 2002

P. DARDEL, « Crises et faillites à Rouen et dans la haute Normandie de 1740 à l'an V », in Revue d'histoire économique et sociale, vol. XXVII, 1948.

P. VILAR,, « Réflexions sur la crise de « l'ancien type ». « Inégalités des récoltes » et « sous-développement » », in Conjoncture économique et structures sociales. Hommage à Ernest Labrousse, Paris, 1974.

R. Farnetti, Serfati C., « Enjeux de la mondialisation: un regard critique », Éditions Octarès, Toulouse 2003.

R. BOYER & J. MISTRAL, « Accumulation, inflation, crises », Paris, 1978, 2e éd. 1983.

التعريف بالكتاب

ضربت الولايات المتحدة الأميركية أزمة مالية في العام ٢٠٠٧.. وتناثرت تداعياتها على سائر أنحاء المعمورة..
لم تكن أولى الأزمات التي هددت وجود النظام الرأسمالي إلا أنه لأول مرة يتداعى جميع أركان النظام للعمل يداً بيد وبقوة لمنع التداعيات.
ما هي الجذور التاريخية للأزمات؟ ما الذي فجرها؟ ما الآثار التي خلفتها على كل منطقة من مناطق العالم؟ وبشكل خاص على الدول العربية؟
ما هي الإجراءات التي إتخذتها الولايات المتحدة الأميركية. وكذلك المنظومات الإقليمية والدولية لدرء أخطارها؟ ما هو دور التكاتف العربي لتلطيف آثار الأزمات الإقتصادية والمالية العالمية؟

المؤلف

الدكتور عبدالهادي يموت حائز على دكتوراه دولة في العلوم الإقتصادية من فرنسا.
شغل منصب عميد كلية العلوم الإقتصادية وإدارة الأعمال بالجامعة اللبنانية.
شغل منصب رئيس الجامعة اللبنانية بالإنابة.
حائز على جائزة عبدالهادي الدبس لأفضل إنتاج بالعلوم الإنسانية لعام ١٩٩٧.

من مؤلفاته

- التعاون الإقتصادي العربي وأهمية التكامل في سبيل التنمية.
- مدخل إلى دراسة التكتلات الإقتصادية في بلدان العالم الثالث بالإشتراك مع د. نجيب عيسى.
- الإقتصاد اللبناني أمام تحديات.
- مشكلة الغذاء وأبعادها في البلدان العربية.
- الإقتصاد العربي والشرق أوسطية.
- سوق عربية مشتركة أم سوق شرق أوسطية.
- الإقتصاد اللبناني وأهمية المجال العربي لنموه.
- أهمية التصنيع لعملية التنمية العربية.
- المقدمات التاريخية لحوار الشمال والجنوب. بالإشتراك مع مجموعة من المؤلفين.
- الإقتصاد اللبناني وآفاق الشرق أوسطية والعولمة.
- النمو السكاني وأهمية المجال العربي لنموه.